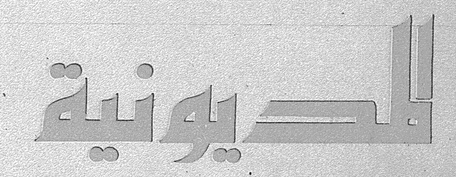


سلسلة الثقافة العمالية



منظمة العمل العربية

المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل - الجزائر

اهـــــــداء2004

د.محمود أبو زيد
جامعة عين شمس



سلسلة الثقافة العمالية



المديونية

منظمة العمل العربية

المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل - الجزائر

مقـــدمـــة.

نظم المعهـد العـربي للثقـافـة العمالية وبحوث العمل بالجزائر ندوة عربية خاصة بموضوع : « الـمـديـونـيـة » بمشـاركـة ممثـلي المنـظمات النقـابية العـربية الى جانب مساهمة الخبراء ذوي الاختصاص والخبرة.

والهدف من تنظيم هذه الندوة هو اعطاء الفرصة للنقابيين العرب والخبراء والبحث سويا عن ظواهـر وأسباب وانعكاسات هذه المديونية على اقطارنا العربية بغية معرفتها وتحليلها والتعمق في دراستهـا، والعمـل على التنسيق والتعـاون بين منظماتنا وجميع الاطراف المعنية لتفادي المزيدمن الانعكاسات السلبية لاسيما على عالم الشغل.

درست خلال هذه الندوة وبصفة دقيقة وواضحة.

1 ـ الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ونشوء ظاهرة المديونية والدائنية، كما يتطرق نفس الكاتب إلى موضوع آخر حول مواجهة أزمة الديون الخارجية ومعالجتها وإمكانيات الاعتماد على الذات

د. محمد الأخضر بن حسين.

2 ـ طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية د. صالح ياسر حسين.

3 ـ أضواء على مسائل الاقتصاديات العربية ومهمات المنظمات النقابية د. مصطفى دباس.

4 ـ رؤية نقابية لتوجهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية الاستاذ أديب ميرو.

5 ـ تطور الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي العالمي ونشؤ ظاهرة المديونية إتحاد عمال مصر

6 ـ أزمة المديونية الخارجية وأنعكاساتها على التنمية الاقصتادية الاستاذ فؤاد عبد الله يوسف.

كما تناول الباحثون بالدراسة والتحليل المقترحات والحلول الممكنة للتخفيف من حدة المديونية نتيجـة حجمهـا المتزايد وفوائدها المتراكمة أصبحت تعرقل مسار التطور والنمية في بلداننا وتخلق صعوبات وتعقيدات مختلفة تؤثر مباشرة على العمل والعمال.

والمعهد كمؤسسة تقوم بالتدريب والتكوين والبحوث الى جانب بقية المؤسسات الاخرى ووسائل الاعـلام والتوعية، حاول المساهمة ولو بقدر بسيط في توضيح هذه المفاهيم والنظريات ومقارنتها بأوضاعها وواقعنا العربي وايجاد المناهج والطرق الكفيلة بساعدة بلداننا للتغلب على الصعوبات اقتصادية كانت ام اجتماعية الناتجة عن هذه المديونية وكذا التوعية بخطورة هذه الظاهرة.

ورغبة منافي تعميم وتوسيع الاستفادة من هذه الابحاث وتوصيلها الى أكبر قدر ممكن من المعنيين والمهتمـين بهذه المجـالات في مختلف المستويات (فرقاء العمل الاجتماعيين، الاساتذة) وفي اطار مواصلة جهودنا المتواضعة في المساهمة في اثراء المكتبة العمالية العربية، ورتأينا ضرورة طبع الأفكار والأبحاث والطروحات التي توصل اليها الخبراء والنقابيين العرب في اطار تنظيم هذه الندوة وهذا تماشيا مع المرحلة الحالية الحاسمة التي تمر بها بلداننا العربية.

الازمة الاقتصادية والنقدية
في النظام الاقتصادي العالمي الراهن،
ونشوء ظاهرة المديونية والدائنية

د : محمد الأخضر بن حسين

عندما نتصفح الجرائد والمجلات المتخصصة التي تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة فاننا نجدها دائما لاتخلو من مقالات ودراسات تعالج الازمة الاقتصادية المعاصرة من هذه الزاوية أوتلك، ومن هنا نفهم أن الازمة الاقتصادية في هذه المرحلة أصبحت ظاهرة عامة شغلت بال المواطنين في مجموع بلدان العالم كما أثارت قلقهم على حاضرهم ومستقبلهم في كل ما يتعلق بأفاق العمل والتشغيل، وهذا من شأنه أن يبرز جانبا من الجوانب التي يتميز بها تأثير الازمة في المجتمع وأبعادها الخطيرة.

من أجل ذلك فان الدارسين لهذه الظاهرة والملاحظين لتأثيراتها متفقون ـ بصفة عامة ـ على أن هناك مجموعة من المشكلات الاساسية ترتبت عن هذه الازمة الاقتصادية كالبطالة، وإنخفاض القدرة الشرائية للعمال العاطلين عن العمل، وبروز ظواهر أخرى سلبية كانخفاض انتاجية العمل، وتقليص طاقات الانتاج، وأشكال أخرى مختلفة لتبذير العمل الاجتماعي.

بيد أن هناك فرقا كبيرا بين الاتفاق على ظواهر الازمة ذلك لأن هذه مكونة من مجموعة من حوادث ملموسة نشعر بوجودها بصفة مباشرة أوغير مباشرة وبجوهر ومحتوى الازمة.

حول هذه النقطة يوجد اختلاف كبير بين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، ويظهر هذا الاختلاف في التعاريف العديدة للازمة، هذه التعاريف مقترحة من هؤلاء المختصين من القراء والباحثين في هذا الميدان المعقد سواء في جوانبه الاقتصادية أوالاجتماعية القريبة من الميدان الاقتصادي.

نحن لانريد هنا فتح باب الاختلافات في تعريف مصطلح الازمة ومناقشاتها، ولكننا نريد أن نقترح تعريف وجيزا واضحا للازمة يساعد على مواصلة التفكير ومعالجة المشاكل المطروحة هذا التعريف الذي نقترحه هو التالي :

« تحدد الازمة بانها انقطاع جزئي أوعام في السير العادي للدورة الاقتصادية التي تميز النظام الرأسمالي ونتيجة هذا الانقطاع تتمثل في انقطاع أوابطاء عملية تراكم رأس المال مما يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

تفسير التعريف : عندما نتكلم عن الدورة الاقتصادية فاننا نقصد بذلك أن النشاط الاقتصادي في

النظام الرأسمالي الكلي (يعني مجموعة البلدان الرأسمالية المتطورة ومجموعة البلدان النامية التابعة لها) مكـون من مجموعة فروع اقتصادية ومؤسسات تقوم حسب التقسيم الاجتماعي للعمل - بنشاط انتاجي، ونشاط مبادلة، وتوزيع، واستهلاك.

والدورة الاقتصادية مكونة من هذه المراحل الاربعة، وعندما نتكلم عن انقطاع في الدورة الاقتصادية فمن الممكن أن هذا الانقطاع سيقع في احدى هذه المراحل. وبصفة ملموسة قد يحدث هذا الانقطاع مثلا على مستوى الانتاج يعني هذا أن فروعا أووحدات اقتصادية، أوجزء من قطاع اقتصادي يعيش - لاسباب معينة - حالة انقطاع عملية الانتاج، وهذا من شأنه أن يؤثر بصورة مباشرة على المراحل الاخرى المرتبطة بعملية الانتاج، ونقصد بهذا عملية المبادلة أوعملية بيع وشراء البضائع التي تنتج في دائرة الانتاج.

ان حالة الانقطاع يمكن ان تحدث في كل الدوائر الاخرى وليس في دائرة الانتاج وحدها ذلك لان وضعية الدورة الاقتصادية هي انها تنتج، وتبادل، وتوزع وتستهلك مجموع الخيرات المادية أو الناتج الاجتماعي الكلي أذا أردنا أن نستعمل المصطلح الاقتصادي المتداول. وعندما يحدث انقطاع في الدورة الاقتصادية الذي يعرقل - حسب اسباب تأخذ وجها عاما ونسقا متواصلا خلال مدة زمنية معينة فان ذلك يؤدي الى انخفاض حجم الخيرات المادية المنتجة مما يؤثر بالضرورة على عملية ارتفاع الناتج الاجتماعي الكلي أي يعرقل النمو.

لقد اقترحنا هذا التعريف لانه يشمل الظواهر والمميزات الاساسية والعامة التي نجدها في كل أزمة، ولكن الفرق يرجع إلى مدى انتشار وحدة وعمق هذه الظواهر المذكورة ومن جهة أخرى فانه من الضروري أن ندرك بان النظريات التي تتحدث عن الازمة وتحاول التعبير من مضامينها مازالت تتميز بالنقص، وعدم الدقة، وبالتعميم النظري.

وهذا بغض النظر عن المدارس الاقتصادية المختلفة، ولكننا نلاحظ أنه منذ السبعينات أي منذ اندلاع الازمات المختلفة التي تعاقبت منذ ذلك الوقت وجود تعددية في الدراسات وفي محاولات حصر الظواهر الخاصة بالازمات الثلاثة أو الاربعة (وهذا موضوع خلاف بين الاقتصاديين) التي عاشها النظام الرأسمالي خلال العشرتين الاخيرتين.

وقبل ان نتطرق إلى الدراسة وابراز سمات الازمات الاخيرة التي عاشها النظام الرأسمالي حسب عمق وحدة وانتشار اثر تلك الازمات في تخريب جوانب عديدة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب مجموعات هذا النظام فمن الضرورة أن نبرز مميزات النظام الرأسمالي المعاصر.

النظام الرأسمالي ومميزاته المعاصرة :

1 - ينتشر هذا النظام حسب البعد وحسب العمق، ويعني هذا أن في جزئه المتخلف نلاحظ عملية تاريخية لانتشار أواستكمال انتشار وتعميم علاقات انتاجية رأسمالية تحاول أن تكون قاعدة لتطور

الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، وهناك تفاوت كبير بين مستويات هذا التطور ولهذا من الاصح ان نقول أن في هذا الجزء من هذا النظام تجري بصفة متوازية ومتناقضة عمليتان تاريخيتان :

أ ـ الانتشار حسب البعد (Extension) للرأسمالية
ب ـ الانتشار حسب العمق (Intensifection) للتطور الرأسمالي والوظيفة التي تقوم بها هذه البلدان هي أنها تقضي على العلاقات الانتاجية ماقبل (Précapitaliste) الرأسمالية وطرح مشكل التحرر الاجتماعي من القوى الديمقراطية الموجودة فيه.

وسلوك هذا الجزء من النظام يكون بلاشك سلوكا آخر عندما تندلع الازمة الاقتصادية في النظام ككل لان مكانة هذه البلدان تختلف بالمقارنة مع مكانة البلدان الرأسمالية المتطورة، ونضيف إلى هذا اختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في هذه البلدان.

2 ـ في الجزء الاخر من النظام الرأسمالي أي البلدان الرأسمالية المتطورة (بالرغم من أن هناك تفاوتات كبيرة توجد بينها) تلعب الاحتكارات الدولية والمؤسسات الدولية التي تنفذ السياسات الاقتصادية والتنموية للدول ومصالح المجموعات الاقتصادية والسياسية المسيطرة على النظام الرأسمالي والسائدة فيه بصورة كلية.

وعلى هذا الاساس فان وزن الرأسمال المالي له دور حاسم في العملية الاقتصادية التي تجاوزت الحدود الوطنية لكل بلد رأسمالي بل أخذت انتشارا عالميا.

تلعب العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية والعالمية دورا رئيسيا ومحركا لمجموعة من العلاقات الاقتصادية الاخرى وقد حصل هذا بفضل نتائج اكتشافات الثورة العلمية والتقنية التي سجلت منـذ الخمسينات من هذا القرن العشرين. وتلعب الدول الرأسمالية المتطورة دورا حاسما في تنسيق وتوجيه هذه العملية الاقتصادية الاجتماعية المعقدة التي بلغت مستوى مرتفعا لمجتمعات (Socialistion) القوى الانتاجية في هذه البلدان التي تؤثر مباشرة على الاجزاء الاخرى للعالم.

3 ـ إن تنسيق وتـوجيه الـدول الرأسمالية المتطورة محددان في الظروف المعاصرة من التكتلات أو المجمـوعـات الاقتصادية التي تبرز الى الوجود أكثر فأكثر، وهذا يعطي سمات جديدة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية :

والنتيجة بالنسبة لهذه العلاقات الجديدة هي أن تطور العالم محدد وموجه من مجموعة من البلدان التي تحتكر ظروف التقدم العلمي والتقني والتكنولوجي لمدة زمنية معينة مادام الفرق التكنولوجي والعلمي كبيران بين هذه المجموعة والمجموعات الاخرى في العالم.

4 ـ إضـافة إلى هذا فان تدويل وتعقيد النشاط الاقتصادي للنظام الرأسمالي ككل أدى إلى بروز ظاهرة جديدة وهي أن دائرة الرأسمال المالي والنقدي قد أخذت استقلالية كبيرة بالنسبة للرأسمال المنتج، ولهذا السبب نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات النقدية والبنوك وكل الدواوين التي لها وظائف تحقيق الخدمات المختلفة المرتبطة بهذا النشاط الاقتصادي الخاص.

5 ـ وبصفة وجيزة نضيف كتلة البلدان الشرقية التي تبحث عن استعمال الامكانيات المالية والنقدية للنظام الرأسمالي المتطور من أجل البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الكتلة والتي لم تجد حلا لها منذ مدة طويلة.

وهذا هو ـ بصفة مختصرة ـ الحقل الاقتصادي الذي يتميز بتعقيد كبير وتناقضات عديدة والذي كان أثناء العشريتين الاخيرتين مسرحا واسعا لنشوب أزمات اقتصادية عديدة.

الازمات الاقتصادية ومميزاتها :

إذا قارنا بين الازمة الكبيرة التي عاشها النظام الرأسمالي من 1929 إلى 1933 وازمات 70 و 80 فاننا نجد الفرق بين هذين النوعين على النحو التالي :

ـ أزمة 1929 ـ 1933 ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية :

1 ـ انطلقت عملية تحرير شعوب إفريقيا وأسيا.
2 ـ أدت الازمة إلى بداية انتشار الفاشية.
3 ـ بدأت بلدان أمريكا اللاتينية في تحقيق مايسمى بنموذج التصنيع البديل للاستيراد عوض النموذج الاستعماري الذي كان سائدا وهو تصدير المواد الاولية.
4 ـ فتحت الازمة امكانية تكوين تشكيلات اجتماعية تهدف الى تحقيق الاشتراكية.
5 ـ برهنت الازمة عن عجز البلدان الرأسمالية على عدم التدخل الفعال للدولة في العملية الاقتصادية
6 ـ لقد أضعفت الازمة النظام الانتاجي للبلدان الرأسمالية وقد أضعفت أيضا منطق السوق والايديولوجية الليبرالية.

أزمة السبعينات والثمانينات :

تجرى المقارنة بين أزمة 33 ـ 1929 *.

1 ـ لايوجد تقهقر ولا ركود في الانتاج، ولكن يوجد ابطاء في النمو في البلدان الرأسمالية المتطورة.
2 ـ حجم التبادلات الدولية لم ينخفض.
3 ـ النظام المالي قد عاش هزات كبيرة.
4 ـ بداية ونهاية نظام العمل حسب النموذج الفردي (Fordisme) ووجود اكتشافات تكنولوجية.
5 ـ يبقى النظام الرأسمالي مقبولا من الجماهير في البلدان الرأسمالية المتطورة.

J. Freyssinet : les modes de gestion de la crise dans les pays capitalistes dévelopé, et leur impact sur les politiques de l'emploi dans le iters monde (1988)

6 ـ النقابات العمالية لاتواجه النظام بصفة واسعة ولكنها تكافح من أجل التحسين الجزئي للظروف الاقتصادية .
7 ـ سلطات البلدان الرأسمالية برهنت على أنها مسلحة تجاه الازمة بوسائل التسيير والتنسيق (Reg-ulation) والتسير على مستوى النظام الرأسمالي المتطور سار وتحقق بالاجماع حول البحث على الحفاظ على التوازنات الكلية .
8 ـ السوق يلعب دورا حاسما .
9 ـ البحث المتواصل على تحقيق الاكتشافات العلمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والعلمي .
10 ـ الاشارة إلى تفاقم البطالة .
11 ـ تكاثر الادوات المالية تحت سيطرة ورقابة الرأسمال الخاص .
12 ـ الاستقلالية بين حركة الرأسمال النقدي والرأسمال المنتج .
13 ـ تفاقم الدين والمديونية إذا قارنا بين الازمتين فاننا نلاحظ أن هناك فرقا كبيرا بينهما، ويبدو أن هناك نوعين مختلفين بالرغم من أن هناك ظواهر دائمة تتلخص خاصة في وجود البطالة .

الجدول الاتي يلخص لنا الوضع ويبين تطورات الأنشطة الاقتصادية والمالية إلى 1991 في أوربا الرأسمالية المتطورة .

نمو مجموعة البلدان الاوروبية (OCDE)

مجموعة بلدان (OCDE) حجم ٪	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الناتج القومي الخام	4,9	4,7	3,0	2,8	3,3	4,4	3,4	2,8	2,0
الطلب الداخلي	5,1	5,0	3,1	3,8	3,6	3,3	3,4	2,7	1,7
التضخم	5,0	5,0	4,5	3,8	3,4	3,3	4,3	4,3	4,9
البطالة	8,4	8,4	8,4	8,3	7,9	5,5	6,4	6,2	6,7
التجارة العالمية		8,8	3,6	5,0	5,7	9,0	7,0	5,1	5,2

Source : Rapport annuel de la CGT 1990, page 28.

إذا قارنا بين الازمتين أي نتيجة مابعد 1982 وأخذنا بعين الاعتبار مايسمى بازمة 1986 وخاصة انهيار سنة 1987 (Crach) فاننا نلاحظ الميل إلى انخفاض الانشطة الاقتصادية مع

ارتفاع معدل البطالة إلى 1987 وبصفة عامة نحن أمام مايسمى بتقهقر اقتصادي (Récession) الذي يتميز بوجود ميل ضعيف إلى مواصلة العملية الشمولية.

ماهي مكانة البلدان النامية في هذه العملية الاقتصادية الكلية ؟ بالرغم من أن الارقام تعبر فقط عن جزء من النظام الرأسمالي فمن الضروري أن ندقق ولو بصفة عامة ونقول بان هذا الميل هو الميل العام للازمة ولكن بتفاوتات تختلف من بلد إلى أخر، ومن مجموعة إلى أخرى.

1 ـ توجد البلدان النامية بصفة عضوية في الدورة الاقتصادية للنظام الرأسماليالذى هو موجه كما قلنا من البلدان الرأسمالية المتطورة، ولكنه محرك من أمريكا واليابان وألمانيا كقوى أساسية ومقررة في النظام.

2 ـ توجد البلدان النامية في دائرة التداول :

ـ كمصدرة للموارد الاولية.
ـ كمستوردين للمواد الانتاجية التنموية والاستهلاكية.
ـ كمصدرين لمواد صناعية.
ـ كمصدرين لادمغة.

وعلى وجه العموم فان الدورة الاقتصادية التي تتميزبها البلدان النامية بصفة كلية تأخذ في الاعتبار التفاوتات التي توجد بين مجموعات هذه البلدان وتعبر عن الاشكال والوجوه المختلفة للتبعية.

إذن فان مشكل المديونية من الضرورى أن يعالج كمشكل معقد من المشاكل التي تنجم عن التبعية ولكنه بصفة سطحية يأخذ شكل تبعية مالية.

معالجتان لمشكل المديونية :

المعالجة المحاسبية (Approche Comptablel)

تعبر المديونية في هذا الاطار على علاقة كمية يتوسطها الرأسمال النقدي المقدم للاستغلال من البنك أو المؤسسة الرأسمالية إلى البلد النامي، وتسديد الدين يخضع لشروط العقد ومتطلباته، يعني ضرورة كمية رأس المال الاصلي مضافا إليها خدمة الدين وتتواصل هذه الممارسة إلى يومنا هذا سواء في العلاقة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية أوبين بلدان رأسمالية مختلفة صحيح أنه من الناحية الاحصائية قد تفاقم حجم المديونية إذا أخذنا المدة الزمنية من 1980 إلى 1990 ونسوق هذه الارقام من أجل التوضيح : (مليار دولار)

الدين الخارجي لمجموعة	1980 ـ 1988 ـ 1989 ـ 1990
البلدان النامية	639 ـ 1265 ـ 1261 ـ 1341
ديون جديدة (أ)	110,1 ـ 193,9 ـ 175,5 ـ 113,0
خدمة الدين (ب)	91,0 ـ 151,8 ـ 135,7 ـ 140,5
نقل صاف لرؤوس الاموال (أ ـ ب)	19,1 ـ 42,1 ـ 39,8 ـ 27,5

المعالجة النظرية والسياسية :

إنه ليس من الصحيح أن يعزل مشكل المديونية عن مجموع الميكانيزمات الاقتصادية المالية الاخرى التي اشتقت من النظام الرأسمالي المتطور.

إذن فان تفاقم الدين والمديونية يرجع لاسباب اقتصادية سياسية لاتدخل فقط في الاطار المحاسبي ولكنها كذلك تدخل في إطار الاقتصاد السياسي ويجدر بنا هنا أن نذكر بهذه العوامل التالية :

1 ـ سياسة التضخم.

2 ـ سياسة التلاعب بمعدلات الفائدة.

3 ـ سياسة وميكانيزمات مشروطة بالسياسة الاميريكية وهي خاضعة للتلاعب بقيمة الدولار من أجل تسديد عجز ميزانية الدولة الاميريكية.

4 ـ التبادل عبر المتكافىء الذي يتمثل في الفرق بين أسعار المواد المصنعة المستوردة من النظام الرأسمالي والمواد الاولية المصدرة إلى البلدان الرأسمالية من البلدان النامية.

5 ـ سياسة التسليح في البلدان النامية وأسواق مواد التسليح من بعض البلدان منها : ـ الرأسمالية والشرقية.

6 ـ نقل رؤوس الاموال.

7 ـ الاختلاسات التي يرتكبها مسؤولو السلطات في البلدان النامية.

8 ـ الاخطاء التي ترتكبها الشركات المتعددة الجنسيات في إطار المشاريع التنموية التي يديرونها في البلدان النامية والمكافآت التي تؤخذ عند امضاء المشاريع بشكل تهريبي مقنع لرؤوس الاموال.

هذه الوسائل كلها تشكل مجموعة ميكانيزمات ليس فقط لامتصاص الفائض بل كذلك لامتصاص الناتج الاجتماعي الخام لهذه الدول وهذا يبرهن بصورة لاتدع مجالا للشك بأن المديونية والواقع لاحل له ذلك لان هذه الوضعية التي أشرنا إليها تعني بوضوح ماهي إلا طريقة لاستنزاف القوى والثروات التي في حوزة البلدان النامية.

نظرة أولية لشروط ومرتكزات مواجهة أزمة الديون الخارجية ومعالجتها وإمكانات تحقيق الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المستقلة

د : محمد الاخضر بن حسين

لقد توصلنا في القسم الاول من هذا البحث إلى بعض النتائج الخاصة بمشكل الدين والمديونية وارتباطاتها بوضع اقتصادي عالمي متأزم. فما هي هذه النتائج ؟

1 ـ لقد لعبت أزمات السبعينات والثمانينات دورا سلبيا جدا في تفاقم الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمجموعة البلدان النامية حيث نلاحظ فشل مواصلة تحقيق السياسات التنموية كما نلاحظ الصعوبات الجمة التي تواجهها هذه البلدان في التسيير العادي لسياستها الاقتصادية المختلفة.

2 ـ بالنسبة لهذه المدة الزمنية فاننا متفقون مع الاقتصاديين في قولهم بان العالم الرأسمالي المتطور يعيش حالة « لاأزمة » بمفهوم ميزات أزمة 33 ـ 1929 بل حالات مختلفة لتراجع اقتصادي (Récession) لايخلو من هزات نقدية ومالية عنيفة ولكن من الضروري أن نضيف إلى ماقيل قضية لم يدقق الاقتصاديون تحليلها ومعالجتها وهي أن الظواهر الاقتصادية السلبية المعاشة في أغلبية بلدان العالم الثالث لاتكاد تندرج ضمن حالات تراجع اقتصادي بل إنه وضع يجمع بين مميزات الازمة الاقتصادية من جهة وبين مميزات التراجع الاقتصادي من جهة أخرى وفي هذا الاطار تأخذ أزمة المديونية شكل أزمة تعبر بصفة شاملة عن تأزم العلاقات بين البلدان الرأسمالية المتطورة، وبين بلدان العالم الثالث. فهي أزمة الدورة الاقتصادية التابعة للدورة الاقتصادية الكلية الخاصة بكل النظام الرأسمالي حيث البلدان الرأسمالية تلعب دورا محركا وخاصة منها الولايات المتحدة الاميريكية واليابان وألمانيا.

3 ـ إننا لانتفق مع بعض الاقتصاديين الذين يحصرون أزمة المديونية في مجموعة من ظواهر مالية ونقدية متأزمة بل على أساس نتائج التفكير والتحليل التي توصلنا إليها وهي مسجلة في الصفحات الاخيرة، لقد توصلنا إلى أن معالجة الازمة كظاهرة نقدية أومالية تؤدي إلى مأزق وهذا هو الوضع الذي يوجد فيه هذا المشكل كنتيجة لنوع المعالجة التي تمت من طرف مؤسسات النظام الرأسمالي سواء منها المؤسسات العمومية أوالمؤسسات الخاصة.

4 ـ المعالجة المحاسبية (l'approche comptable) لمشكل الدين والمديونية لايفتح أفاق بناء إيجابية أمام العلاقات الدولية لان هذه المعالجة قد برهنت على فشلها خلال السنين العديدة الاخيرة، ونذكر هنا مخطط باكر (plan Baker) وبرادي (Brady) وكل التوجيهات المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك العالي إلى مجموعة بلدان العالمي الثالث التي واجهت صعوبات كبيرة في تسديد ديونها.

5 ـ هذه المجموعة من المخططات أوالارشادات تقترح منطقا معينا لسير وتسيير النشاط الاقتصادي الذي يتوجه بكل طاقاته إلى خدمة متطلبات وأهدف الرأسمال الاجنبي العالمي هذه الخدمة تتمثل في تصدير موسع للفائض الاقتصادي المنتوج في تلك البلدان، والثروات المادية والبشرية دون أن ينعكس هذا في عملية تراكم رأس المال الذي يتحقق في تطور القوى الانتاجية الوطنية.

فلنأخذ أمثلة عديدة لذلك ننطلق أولا من الظواهر الاقتصادية المعاشة في بلدان العالم الثالث في اطار نشاطها الاقتصادي العام الذي يربطها بالنشاط الاقتصادي الرأسمالي المتطور.
عندما يكتب من الناحية الاحصائية مثلا مايأتي :

إن دين بلده مايساوي نصف أو أكثر من نصف الناتج القومي (Produit National) وتعلم ان الناتج القومي يتكون من الانتاجات السلعية والغير سلعية لمواطن بلد ويضاف إلى ذلك إنتاجات المواطنين الذين يوجدون في الخارج ويطرح من هذا إنتاجات الوحدات الاجنبية التي توجد في البلد المقصود.

فلنكتب مايلي : الناتج القومي = PN والدين = D وخدمة الدين = D فنجد مثلا أن Ds = PN أو إذا كان أكثر من النصف فعلى النحو التالي D PN ، وأيضا إذا كانت خدمة الدين تساوي 10 ٪ من الناتج القومي فبالامكان كتابة القيمة على النحو التالي : Ds = 10 PN وإذا أردنا أن نستخرج علاقات أخرى انطلاقا من المعطيات الاحصائية حيث نجد مثلا أن خدمة الدين تساوي ٪ 30 من قيمة الصادرات أوأكثر وهذا يظهر في العلاقات الكمية الاتية : Ds = 30 E حيث E = قيمة الصادرات.

كما نعلم أيضا من الناحية الاحصائية أن الفرق بين الصادرات والواردات إذا كانت قيمة الصادرات (E) أكثر من قيمة الواردات (I) فيمكن أن نكتبها على النحو التالي :

$$E - I = Sc$$

حيث أن Sc يعبر عن الفائض التجاري إذن فاذا كانت النتيجة ايجابية يعني ظهور هذا الفائض في عملية نقدية فيمكن أن نكتب ذلك على النحو التالي : Sc2 - Ds = Cs

وكما سبق أن قلنا أعلاه بأب Sc هو الفائض التجاري و Ds هو خدمة الدين و QSs هو كمية من العملة التي تبقى عندما تدفع خدمة الدين فامكانية مواصلة النشاط الاقتصادي متعلقة بأهمية الحجم النقدي ل QSc

إذا كان الحجم النقدي المستخرج من العلاقات الاقتصادية الخارجية قليلا أومتواضعا أويساوي جزئيا مايسدد جزءا من الدين وخدمته فالبلد مضطر إلى أن يستدين أكثر أو الى الدخول في حالة إعادة الجدولة لديونه.

وبصفة عامة فان هذا يعني أن أغلبية بلدان العالم الثالث توجد في حلقة شيطانية حيث تضطر من أجل تسديد ديونها إلى مزيد من الاستدانة أكثر فأكثر وتضطر كذلك إلى أن تفتح أبواب نشاطها الاقتصادي والسياسي لشروط الدول الرأسمالية المتطورة ومنها البحث عن مصادر مواد أولية أوسع وذات أهمية استراتيجية تلك التي يوجه استغلالها لخدمة عملية تسديد الديون.
عند هذه النقطة نتساءل :

ماهي نتائج هذه المعالجة ؟ هل تستطيع أن تبرز جوهر العلاقات الاقتصادية التي تحدد الدين

وخدمة الدين ؟ نلاحظ أنه بواسطة تقارب بعض العلاقات الكمية يؤكد هنا خاصة على العجز الممكن الذي يواجهه اقتصاد بلد ما حيث أن جزءا معتبر من ناتجه القومي يستنزف من أجل تسديد الـدين وخـدمة الدين. وهنا يجدر بنا أن نكون صورة محددة ومدققة عن مشكل الدين وأخطاره الجسيمة ليس فقط كذلك بالنسبة للتأثيرات السلبية التي تعرقل مواصلة عملية التنمية التي تشكل مطلبا أساسيا وحيويا بالنسبة لحاضر ومستقبل هذه البلدان.

توجد كيفية أخرى لتحليل معمق لظاهرة الدين والمديونية وأسبابها والتي تستخلص في تحديد مكـانة العوامل المختلفة التي تغذي بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملية الدين، وأثر أوفعل هذه العوامل للبلدان الدورة الاقتصادية للبلدان النامية وعلاقاتها مع الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي.

2 ـ المعالجة الاقتصادية السياسية :

إذا أخذنا العامل الاول الذي سبق ذكره، والذي يحصر في سياسة التضخم فاننا سنجد السياسة التضخمية جزء عضوي في السياسة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة، وبواسطة استيراد بلدان العالم الثالث ينقل التضخم إلى هذه البلدان وبالنسبة للدورة الاقتصادية فان ميدان فعل عملية التضخم ونشاطها يحدد خاصة في دائرة التداول ودائرة المبادلة، ذلك لأن التضخم يبرز في الاسعار. والنتيجة هي أن القوة الشرائية للبلدان النامية تنخفض حسب معدلات التضخم المستورد، وهذا من شأنه أن يلعب دورا سلبيا على الدين والمديونية.

وفي الواقع فان النتيجة النهائية هي أنه بواسطة السياسة التضخمية للبلدان الرأسمالية تجاه بلدان العـالم الثـالث ترتفع القوة الاستغلالية لهذه البلدان من الرأسمال العالمي، وهذا يتحقق في نقل الفائض أكثر من الظروف التي سبقت الحالة التضخمية. والمسؤولية هنا ترجع كاملة إلى البلدان الرأسمالية المتطورة تجاه البلدان النامية في تطبيق سياستها النقدية. أما التلاعب بمعدلات الفائدة فانه عامل مسير من طرف المؤسسات المالية الرأسمالية وبصفة الاحصاء فان معدل الفائدة الخاص بالبلدان النامية يميل إلى الارتفاع لاسباب عديدة نذكر منها :

1 ـ معدل الفائدة كرافعة اقتصادية حيث تنقل بواسطتها أقسام من الفائض الاقتصادي.
2 ـ معدل الفائدة كدخل يتملكه رأس المال العالمي وينافس الربح المنتظر من البلدان النامية عندما تقوم هذه الاخيرة بتحقيق مشروع منتج ما.
3 ـ التـلاعب بمعدل الفائدة وميله إلى الارتفاع. وهذا يكون عنصرا منافسا لعملية تراكم رأس المال. ويعرقل إذن عملية التنمية التي هي في الواقع خاضعة للشروط التي تملى من الخارج.

وإذا أخذنا عامل التبادل الغير المتكافىء فان التفاوت المتواصل على المدى الطويل فاننا سنرى ميل الاسعـار إلى الارتفـاع بالنسبـة للمواد المصنعة والمستوردة من النظام الرأسمالي المتطور وميل الاسعار بالنسبة للمواد الاولية المصدرة إلى الانخفاض، وهكذا فان هذه الوضعية تبرز فرقا اقتصاديا يفرضه النظام الرأسمالي ويأخذ أيضا شكل نقل ثروة من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية المتطورة.

إن عملية شراء الاسلحة من السوق الرأسمالية تمثل عملية تحويل جزء من الدخل القومي للبلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية، وبالتدقيق فان جزءا من الدخل القومي يذهب في استهلاك غير منتج للفائض الاقتصادي.

- كما أن ظاهرة نقل رؤوس الاموال تأخذ أشكالا مختلفة لان الامثلة التي قدمناها في النقاط السابقة كلها تعبر عن أشكال نقل رأس المال، لهذا فمن الضروري أن نميز بين النقل المباشر والنقل الغير مباشر لرأس المال.

فالنقل المباشر لرأس المال يمكن أن يتحقق في تصدير عملة صعبة أوذهب أوفضة كما يمكن ان يتحقق في مواد مختلفة تلعب دور رأس المال في الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي.

إنه عندما ننظر باهتمام إلى مجموعة العوامل التي ذكرناها أعلاه فاننا نلاحظ أن التداخل العضوى والغميق بين الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي والدورات الاقتصادية الجزئية المحدودة والتابعة للبلدان النامية يدفع دائما إلى تحقيق عملية امتصاص الفائض وأجزاء كبيرة من الناتج الاجتماعي لهذه البلدان، ونقله حسب قنوات وأشكال عديدة إلى مراكز هذا النظام والدين، والمديونية يشكلان الوسيلة المعاصرة لتحقيق فعل هذا القانون أي الفعل الخاص للقانون الاساسي للرأسمالية في إطار علاقات تبعية وسيطرة.

وعلى أساس هذا التحليل، والميادين التي تربط بين القسمين : القسم الرأسمالي المتطور والقسم التخلف نلاحظ أن هناك مستويات في مسؤولية تحقيق العملية الاستغلالية التي هدفها هنا هو البحث عن سد الديون المترتبة على العالم الثالث. والميكانيزم الاقتصادي يبين لنا أن العملية الاستغلالية والميادين المختلفة لفعلها وتأثيراتها أوسع من عملية تسديد الديون.

هناك منطقان يخضع أحدهما للآخر :

- عملية الدين والمديونية والمطالبة بتسديدها حسب العمليات الاقتصادية العادية ترتكز وتستعمل ميكانيزمات استغلالية تكون نتائجها في الواقع أكثر من حجم الديون. ولاتدخل في إحصاء تسديد الديون. ولهذا السبب فانه لايوجد مخرج من هذه الورطة، ولاتبدو أية أفاق تبشر بحل لهذا المشكل والرجوع إلى علاقات اقتصادية سياسية عادلة بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة لان وراء هدف تسديد الديون تجرى عملية استنزاف القوى البشرية والمادية لشعوب بلدان العالم الثالث.

إننا نلاحظ أن الكيفية الثانية لمعالجة الدين والمديونية أفضل من الكيفية الاولى فلهذه الصيغة الثانية فضائل لانجدها في الصيغة الاولى أو أسمية الاقتراب الاول.

إحدى هذه الفضائل أو الميزات هي أن تدقيق العوامل المختلفة وحصر موقعها في الدورة الاقتصادية يعطينا إمكانية هامة في تحديد الاوزان النسبية لمسؤولية الطرفين في إنشاء وتعميق وتغذية المديونية. ولتوضيح هذه الجوانب أهمية كبرى عندما نبحث عن طرف تخفيف حدة وتفاقم المديونية.

وكل الامثلة التي قدمناها تعبر عن ضرورة مراعاة الدقة الاحصائية عندما نعالج الحالات الملموسة المعاشة في هذا الميدان في مختلف البلدان النامية . لان استراتيجية الاستغلال للبلدان الرأسمالية ترتكـز أسـاسـا على استعمال مجموعة الوسائل التي تقوم بوظيفة امتصاص الفائض والثروات أي امتصاص متواصل لمانسمية أجزاء كبيرة من الناتج الاجتماعي الخام (1) وإذا افترضنا أن الناتج الاجتماعي الخام لمجموعة البلدان النامية من العناصر التالية :

ـ حيث C يعـبر عن مجمـوع الوسائل الانتاجية المادية الموجودة في هذه البلدان وتساهم في تحقيق النشاط الاقتصادي .

و ـ V يعبر عن الخيرات المادية التي تنتجها القوى العاملة المنتجة ولها المقابل الذي يسمي « الاجرة » أو مكافأة العمل المنتج المباشر الذي تقوم به هذه الطبقات العاملة .

ـ و M يعبر عن العمل الزائد الذي سيكون الفائض الاقتصادي ـ حسب أشكال مختلفة ـ ذلك الفائض الذي تستخرجه البلدان النامية بفضل نشاطها الاقتصادي .

والمشكل الاقتصادي والسياسي هو أنه كيف يمكن أن تنقل أجزاء مختلفة من الناتج الاجتماعي الخام بفضل ميكانيزمات السوق إلى البلدان الرأسمالية المتطورة وذلك بواسطة العوامل التي ذكرناها آنفا وبصفة موجزة كالسياسة التضخمية والتلاعب بمعدلات الفائدة والتبادل الغير متكافىء .

إذن فعلى أساس هذا التحليل الذي لم يحط بكل جوانب الموضوع ـ لان ذلك يحتاج إلى دراسة حالات ملموسة ترتكز على تجارب البلدان النامية ـ فانه من الممكن أن نقول بأن المديونية محددة لامن ناحية العلاقة المبسطة بين الدائن والمدين ولكنها محدّدة ومرتكزة على عملية استغلالية عامة لاتنحصر في اطار علاقات مالية محضة .

لهذا نقول : إن حجم الدين بالنسبة للبلدان النامية تجاه البلدان الرأسمالية المتطورة من الناحية المحـاسبية أقـل من مجمـوع المـدفـوعـات التي تتخد كوسيلة لسد الدين وذلك بواسطة النشاط الاقتصادي لهذه البلدان ، والصيغة النهائية الاتية هي التي ينبغي أن تكون قاعدة للتفكير، ولتسطير خطة جديدة تبحث عن طريق للتخلص من هذه العلاقة الاستغلالية شديدة الحدة : وهذه الصيغة تتمثل فيمايلي :

الدين = D وخدمة الدين = Ds

ومدفوعات الدين وخدماته = PD

والمشكل اذن يطرح هكذا حسب العلاقة الاستغلالية :

$$PD > D + Ds \quad .(1)$$

ومطلب البلدان النامية التي لاتهدف إلى تغيير الوضع في النظام الرأسمالي ولكنها تبحث فقط عن استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي المهدد بعدم التوازن في هذه العلاقات هذا المطلب يتمثل فى تحويل هذه الصيغة الغير متكافئة إلى الصيغة الاتية :

$$PD = D + Ds \quad (2)$$

نقصد بالناتج الاجتماعي الخام مجموع الثروات التي تنتجها البلدان النامية خلال مدة زمنية معينة

وهذا يعني انطلاقا من الصيغة (1) القضاء على فوائض اقتصادية تعبر عن وجود علاقات استعمارية وعـلاقـات ماقبـل الاستعـمار التي تتجسد في عملية التبادل في الانشطة الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية :

إن الصيغة رقم (1) يمكن أن تتحول إلى مايلي :

$$PD - \triangle PD = D + Ds$$

إذن فان البلدان النـامية تريد أن تسـترجـع △ PD في شكل نقود أورأس مال نقدي يعطيها الامكانيات التي تواصل بها تنميتها.

ولمعـرفـة إمكـانية أوعدم إمكانية الجواب عن هذا السؤال نرى من الضروري أن نستخلص المحتوى الاقتصادي والسياسي للعنصر △ PD

هل هذا العنصر مكون من نتائج السياسة التضخمية ومن نتائج التلاعب بمعدلات الفائدة والفرق بين الاسعار في السلع المبدلة حسب المبادلة الغير متكافئة.

وللجواب عن هذا السؤال نرى من الضروري أن نتوسع في البحث والتفكير على أساس الرجوع إلى الممارسة الاقتصادية وارتباطاتها بالسوق وميكانيزمات السوق الرأسمالية.

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في توجيه التفكير والنشاط على أساس الخطة المنهجية المقترحة :

1) من الضروري دارسة معمقة لكيفيات صرف الفائض والثروات التي هي ملك للبلدان النامية. فهناك قنوات تقليدية وهي قنوات السوق، ولكن توجد قنوات أخرى وهي قنوات مؤسسية.

2) ضرورة الكفاح من أجل خلق جو ديمقراطي داخل البلدان النامية، وجعل المشكل الاقتصادي مشكـلا وطنيا يعـالج معالجة عميقة من أجل إبراز الخلل الذي تميزت به السياسات الاقتصادية والتنموية لهذه البلدان.

3) التفكير والبحث في كيفيات حماية الفائض الاقتصادي والناتج الاجتماعي الخام من هجومات القوى السياسية والمؤسسات الداخلية ومن النظام الرأسمالي.

4) تقييم انتقادي لسياسات التنموية للبلدان النامية.

5) ضرورة فتح أبواب جديدة لنشر المعرفة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الوعي العمالي والوعي الاجتماعي.

المـراجـع

ضياء مجيد الموسوي : الازمة الاقتصادية العالمية 1986 ـ 1989

Cl. Alquier et Francis Campuzn : L'Inflation E.d Hatier 1979

Cl. Beaud : Chocs et entre chocs de l'économie mondial SEDES 1988

J.Bremond. A.Gélédan. Dictionnaire de théories et mécanismes économiques hatier – 1984

F. Castro : la crise économique et sociale mondiale rapport au VIIème sommet des pays non alignés 1983

J.Freyssinet : les modes de gestion de la crise dans le pays capitalistes développés et leur impact sur les politique de l'emploi dans le tiers–monde–texte ronéote 1988

S.Bowles, David M.Gordon Ith.E.Weiss l'économie gaspillage la crise américaine et les politique réagamieunnes Ed. la découverte 1986

Denis Clere, Aln Lipietz, la crise. Ed.Syros. 1983
La montée de l'économique et socialee Paris 1990 Contradictions,
Rapport annuel de la CET sur la situation.

طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية ـ الاجتماعية.

د/ صالح ياسر حسن

مدخل :

في عددها الخاص، الصادر في نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ 1990 ، نشرت ,, لوموند ديلوماتيك،، خبرا مفاده أن مجموعة ديون العالم العربي بلغ نحو 208 مليار دولار، (1)، كما أن العديد (ان لم نقل معظم) الدول العربية تواجه أزمة مديونية حقيقية وصعوبات في تسديد ديونها، أكثر من 200 مليار دولار في منطقة لاحاجة للتذكير بها انسب عليها من عوائد نفطية ذات ارقام فلكية طول الفترة التي تلت مايسمى بأزمة الطاقة في السبعينات ماذا يعني ذلك ببساطة ؟ يعني ان القوى المسيطرة في بلداننا التي حاولت ان توحي عبر خطابها الايديولوجي المنفق (الجميل) الصياغة، وطوال سنوات بأنها تشق طريقا مختلفا عن البلدان « الفقيرة » في مناطق أخرى من عالمنا، لانجد مايستمر تزييفها للواقع برغم كل المظاهر.

هاهي اذن، قصة الديون تدق الأبواب بعنف، بعد ان كان المواطن العربي يسمع عنها فيخيل له أن الأمر يتعلق بالبرازيل أو ببلدان وراء البحار، بعيدة عن كل البعد عنه.

هكذا، اذن تبدو الارقام الفلكية عن المديونية وآثارها المدمرة كما لو انها بمثابة أمر طبيعي ,, وقدر محتوم،، علينا القبول به والتعايش معه، ويبدو انه ليس هناك من ضمان بأننا سنستخلص الاستنتاجات الضرورية من دروس الثمانيات، على بساطتها ووضوحها بل حتى ابتذالها، بالرغم من ذلك الطوفان الهائل من المطبوعات والمناقشات العاصفة حول هذه القضية، ان متابعة عاجلة للبحوث والدراسات التي ظهرت في الدول الرأسمالية المتطورة والمنظمات المالية والنقدية الدولية الدائنة حول أزمة المديونية العالمية، انما تستطيع ان تلخص بوضوح تام ان معظمها يصوغ تفسيرات وحلول تدافع عن مصلحة الدول والهيئات الدائنة (2)، دون ان يعثر المتابع على روعية متماسكة وواعية تمثل وجهة نظر البلدان المدينة وتدافع عن مصالحها، ومما يثير الغرابة والأسى ان عدد كبير من الاقتصاديين والممارسين في الدول المدينة المهتمين بهذه الأزمة قد وقعوا أسرى الطرح الذي يقدمه الدائنون من تفسير وعلاج لتلك الأزمة، دون التنبه الى المخاطر الناجمة عن هذا الانحياز النظري والممارسي.

تهدف هذه الدراسة الى رصد وتحليل طبيعة المديونية الخارجية للاقطار العربية وماانطوت عليه من نتائج وآثار متنوعة : تختلف في خضوع العديد منها لتطبيق مايسمى ببرامج التكييف التي , , يقترحها، ، صندوق النقد الدولي على البلدان التي تعاني من صعوبات في خدمة ديونها وتطلب اعادة الجدولة، ولانجاز هذا الهدف لابد أن نطرح العديد من الاسئلة ونسعى الاجابة عليها، ويمكن لنا التأمل العلمي المنضبط، بهذه الاشكالية البالغة التعقيد للمديونية الخارجية، من خلال التساؤلات التالية :ـ

* ماهي طبيعة فتح الاستدانة المفرطة ومعالمها الاساسية ؟
* ماهي الحصيلة الاجمالية لحصاد المديونية الخارجية للبلدان العربية والآثار المترتبة عن ذلك ؟
* ماهي الحقائق المجهولة عن برامج التكييف التي يقترحها صندوق النقد الدولي والمحاور الأساسية لهذه البرامج ؟.

غير أنه من المفيد الاشارة، وكما ذكرنا في دراسة سابقة، انه لا يمكن لتأصيل متماسك من الناحية المنهجية، لاشكالية المديونية الخارجية للبلدان العربية دون رؤية هذه الاشكالية ضمن اشكالية أعم هي اشكالية تطور وانفجار أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية (3)، هكذا اذن فان النقطة الأولى ستنشغل فيها هي القيام بمحاولة ازالة الغيار عن المديونية الخارجية لبلدان « العالم الثالث » واعادة ترتيب منطقي لتاريخ هذه المديونية تسمح لنا ان نرى هذه الاشكالية على حقيقتها العادية وليس كما تقدمه لنا القوى المسيطرة في العالم الرأسمالي المتطور وكذلك في « العالم المتخلف ».

اعادة تركيب تاريخ تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية وأزمتها :

تشير المعطيات الاحصائية المتوفرة عن حجم المديونية الخارجية المستحقة على البلدان النامية أنها بلغت 3, 636 مليار دولار في عام 1970 ثم قفزت الى 3, 423 مليار دولار في عام 1980، ثم الى 1341 مليار دولار عام 1990 (4) ان نظرة سريعة الى هذه الارقام تبين ان هذه المديونية قد تزايدت خلال الفترة 1970 ـ 1990 بحوالي 20 مرة تقريبا. كما تنامت اعباء المديونية خلال نفس الفترة بحوالي 22 مرة (5). تطرح علينا هذه الارقام السؤال الملح هو كيف تراكمت « كرة الثلج » هذه (6) ؟

بالرغم من ان المديونية الخارجية للبدان النامية ترجع الى عهد بعيد فاننا لن نحتاج للتعرف على جذور مصاعبنا الحالية الا في العودة الى زيادة أسعار البترول في عام 1973 غير انه من المهم التذكير أننا لانعني بهذه الاطروحه بأن ارتفاع أسعار البترول هو الذي سبب المشكلة، إنما الذي سببها الاستجابة السياسية السريعة لارتفاع اسعار البترول في البلدان الرأسمالية المقترحة ومن المهم ان نفهم ذلك على حقيقته، لكي لاتقع أسوأ الاطروحات التي تريد أن تستخلص استنتاجاتها انطلاقا من مظاهر الاشياء، وليس انطلاقا من روعية الجوهري فيها، هكذا اذن نستطيع ان نغامر بالقول بأن السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة هي جذر المشكلات المتنوعة، بما فيها مشكلة الدين، هذه الملاحظة لاتعني اعفاء القوى المسيطرة في البلدان النامية عن المآل التاريخي المأساوي للتجارب التنموية في هذه البلدان مسؤوليتها التاريخية فيما حدث/بما في ذلك أزمة المديونية.

لقد كانت لصدمة النفط الأولى والزيادة اللاحقة لاسعار النفط عام 1979 ثلاثة آثار رئيسية :

● أولا ـ تولدت فوائض مالية ضخمة في موازين مدفوعات البلدان الاعضاء في منظمة أوبيك، ومثلت هذه الفوائض زيادة صافية في المدخرات العالمية في تلك الفترة، ومالم تنفق أو « يعاد تدويرها » بأعادة اقراضها، فقد كانت ستؤدي حتما الى انخفاض دولي في مجموع الطلب ومن ثم الى كساد عالمي، وفي الممارسة فقد أعيد تدوير تلك الفوائض وان كانت الطريقة التي تم بها ذلك قد أثارت سريعا مشكلات كبرى للبلدان المقترضة.

● ثانيا ـ ظهر عجز كبير في موازين مدفوعات البلدان النامية المستوردة للنفط اذ ارتفعت كثيرا فاتورة وارداتها، وفي ذلك الوقت تم تمويل هذا العجز بالاقتراض من فوائض اوبيك التي أعاد النظام المصرفي الدولي تدويرها بسهولة فائقة. وهكذا استمر النمو في البلدان النامية طيلة الجانب الأكبر من السبعينات، كما امكن تجنب وتقليص آثار كساد عالمي واسع المدى، غير ان تكلفة ذلك تمثلت بتصاعد المديونية الخارجية للكثير من دول « **العالم الثالث** ».

● ثالثا ـ حدثت زيادة في مستوى الاسعار العام في جميع البلدان الرأسمالية المتطورة ويمثل رد فعل البلدان لهذه الزيادة قلب المشكلة، على حد تعبير بعض الدراسيات (7) لقد كان رد فعل حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة يتمثل بتخفيض اجمالي الطلب اما بسياسات ضريبية وسياسات مصرفية مقيدة أو بسياسات نقدية مقيدة، وكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسات المقيدة قد تمثلت بأرتفاع اسعار الفائدة الى مستويات لم يسبق لها مثيل، وتقلص نمو التجارة العالمية وأسواق تصدير البلدان النامية، ثم انخفاض حاد في الائتمان الخارجي بعد الفترة الأولى من اعادة تدوير فوائض الاوبيك.

في أواخر السبعينات كانت ايديولوجيا اليمين الجديد تتفتح الروح في الطبقات الحاكمة في « العالم الثالث » فالدول التي شرعت باقتراض على نطاق واسع كالبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية سائر على طريق التصنيع والتحول الى بلدان متقدمة، اما الدول النفطية التي تضع الأموال البنوك فقد تحولت الى بلدان « عظمى » تمديد العون لهذا وتسحبها من ذاك وتبرم الصفقات المثيرة ويتبارى رجال الاعمال لكسب ود رجال السلطة والجاه فيها.

وفي مجرى هذه العملية انخفضت فوائض أوبيك بدرجة مثيرة، فبعد ان تجاوزت 68 مليار دولار كادت ان تتلاشى بعد خمس سنوات حين وصلت الى 3 مليار فقط عام 1979، اما على الجبهة الاخرى اى الدول المقترضة فقد ارتفعت ديون البلدان النامية خلال الفترة ذاتها الى 8، 378 مليار دولار في العام ذاته (8).

يمكن للمرء ان يجادل بأن الحصيلة الصافية لهذه العملية كانت ايجابية لصالح نشوء مراكز صناعية جديدة في « العالم الثالث » لكن هذا المنطق ينطوى على قدر كبير من التضليل، فقد حدث التصنيع حقا، وكانت له نتائج ايجابية بالفعل، لكن الحصيلة الصافية للعملية لاتظهر هنا، بل في تدفق الموارد من هذه البلدان الى المراكز الامبريالية الذي تزايد بشكل هائل باسم التصنيع، بحيث لم يعد أحد يتساءل عن المستفيد من هذا التصنيع لتأمل ما حصل خلال السبعينات.

كما تشير المعطيات فأن هذه الدول كانت تحقق زيادات كبيرة في صادراتها بلغت 22 ٪ سنويا خلال النصف الثاني من السبعينات في الوقت الذي كانت ديونها تزداد بنسبة 25 ٪ سنويا خلال الفترة ذاتها إذا لم يكن الاقتراض الجديد يتزايد بهذه بل الفوائد المتصاعدة هي التي كانت تضخم رقم الدين وتكفي الاشارة هنا الى ان متوسط اسعار الفائدة في سوق المال الغربي كان يبلغ 4 ٪ عام 1973 لكنه قفز الى 20 ٪ في نهاية 1980 مما يعني ان حجم الدين كان يتضاعف مرة كل أربع سنوات ونصف حتى لو لم يقترض البلد من جديد، وابتداء من عام 1978 لم تعد القروض تمثل مصدرا للتمويل في « العالم الثالث » اذ لاول مرة اخذت الدفعات السنوية لخدمات الدين (الاقساط + الفوائد) تتجاوز الديون نفسها ووصلت الفجوة الى ذروتها عام 1982 حين بلغت الديون الممنوحة للعالم الثالث 50 مليار دولار في حين كان عليه ان يدفع 105 مليار دولار كخدمات دين (9).

هكذا دخلت البلدان النامية عقد الثمانينات وهي مثقلة بأعباء باهضة فاقمتها التغيرات الحاصلة في البلدان الرأسمالية المتطورة. فالى جانب تدهور شروط التبادل لغير صالح مصدري المواد الأولية (اي البلدان النامية) وتحول هذه الدول من جديد الى مصدر لتحويلات رأس المال الى الدول المتقدمة من خلال خدمة الدين التي أشرنا اليه أعلاه، الى جانب هذا كله كانت الدول الامبرايالية قد نجحت في تخفيض حدة مشكلة التضخم، ودخلت في مرحلة جديدة تركت تأثيرات عميقة على البلدان المندمجة بها من خلال التصنيع الجديد كما تركت تأثيرات على « العالم الثالث » كله.

رافق هذه التحولات في الاقتصاد العالمي المتمثلة بالانتعاش المؤقت وما رافقته من مفارقة تمثلت في النزوع نحو الحمائية في « المركز » الامبريالية، شحة السيولة المتاحة للبلدان النامية، وارتبط ذلك بأستنزاف فوائض البلدان النفطية التي لم تعد تنهمر على المصارف الاجنبية وفوق ذلك كله كان ارتفاع اسعار الفائدة مصدر جذب لرؤوس الأموال الى امريكا لكنه كان يعني ارتفاع خدمات الدين الواجب دفعها من جانب الدول المدينة نظرا لأن قروض المصارف لها متحركة.

في خريف عام 1982 تأتي الصدفة الكبرى يفيق العالم من غفوة عميقة لاحلام الاستدانة المفرطة والسهلة، على أنباء توقف البرازيل والمكسيك والارجنتين (وهي أكبر مديني العالم الثالث) عن دفع اعباء ديونها الخارجية المستحقة للبنوك والبلدان الدائنة.

وفورا طرح سؤال مهم : ماذا يعني الامتناع عن الدفع ؟ ماهي عواقبه الملموسة ؟

ان عدم الدفع يعني بكل بساطة أفلاس البنوك الدائنة وحدوث ذعر كبير في أسواق المال لا يمكن لاحد أن يتنبأ بأثاره. وهاهو شبح الكساد يخيم بظله مرة أخرى بمجرد هذا الاعلان عدم التمكن من الدفع، وفي ظل شبح الافلاس السيء الميت وعلى وقع أقدامه انطرح السؤال الشهير : ما العمل ؟ وخوفا من انتقال عدوى الامتناع عن التسديد الى دول اخرى فان هذا الوضع الجديد يتوجب ايجاد حلول سريعة لكنها لم تكن متاحة في الواقع، فالسيولة المصرفية لم تعد متوافرة كما كان الحال خلال السبعينات، في ضوء ذلك تسارع القيادة الاستراتيجية للاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايت المتحدة ـ البنك الدولي صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية) الى محاصرة الأزمة

فورا بتقديم حزمة من الموارد لهذه البلدان، انقاذا للبنوك الدائنة من افلاس محتم، وليس لانقاذ البلدان المدينة، كما جرى الترويج له في البلدان الرأسمالية المتطورة وتقبلناه دون اية مساومة، حتى اصبح أحد عناصر وعينا المفوت بشأن ازمة المديونية.

ومنذ ذلك الحين ظهر مايسمى بعمليات الاقراض الاجباري الذي اصبحت البنوك التجارية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية والبلدان الراسمالية المتطورة تضطر لمنحه للبلدان ذات المديونية الثقيلة والتي تمثل خطرا ماثلا على الدوام في حالة ماذا توقفت تلك البلدان عن الدفع.

ومهما يكن من امر فانه بعيد اندلاع ازمة خريف 1982 لوحظ انخفاض ملحوظ لمعدلات نمو الاقراض المصرفي وتبدأ البنوك عندها بمراجعة استراتيجيتها الائتمانية مدخلة شروطا متشددة لتحديد مايسمى بالجدارة الائتمانية للبلدان التي تطلب الاقراض منها تلجأ اليها الاعادة الجدولة وببساطة فان الجدارة الائتمانية تعني على وجه الدقة ان البلدان التي لاتستطيع الدفع وتسعى للحصول على قروض جديدة ان تدعن للشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية واساسا صندوق النقد الدولي والمتمثلة فيما يسمى ببرامج التكييف كشرط مسبق للحصول على قروض جديدة أو الموافقة على اعادة الجدولة (10).

ومنذ هذه اللحظة سيلعب النقد الدولي دورا متميزا، دور الشرطي ضمن مؤسسات الارهاب المالي الدولي ويملي شروطه على « الضعفاء » الدول المدينة التي تعاني من أعسار مالي واضح.

وينبغي التأكيد هنا الا انه سواء تم التوصل الى تسوية مالقضية المديونية الخارجية المتفاقمة المترتبة بذمة البلدان النامية أم تعذر ذلك، فان امرا واحدا يبدو مؤكد السيريان طوال المستقبل المنظور، هو ان احلام الطبقات الحاكمة في هذه البلدان للحصول على قطعة اكبر « من كعكة » النهب الامبريالي قد حطمتها الوقائع التاريخية الصارمة ويمكن القول اذا، انه لم يعد أمام هذه الطبقات سوى انتظار معجزة ما لجدولة متاعبها مثلما تعودت على معالجة الديون المتفاقمة بالجدولة وشروطها السيئة الصيب (11).

طبيعة فتح الاستدانة العربية المفرطة ومعالمه الاساسية :

تشير المعطيات الاحصائية المتاحة الى أن الرقم الاجمالي للديون الخارجية المستحقة على البلدان العربية قد بلغ 9، 6 مليار دولار عند نهاية 1970 ثم ارتفع الى 6، 73 مليار دولار عند نهاية 1981 ليقفز الى 6، 136 مليار دولار في عام 1988 وتعني هذه الاقام ببساطة ان الديون الخارجية للبلدان العربية قد ازدادات بحوالي 19 مرة خلال الفترة 1970 ـ 1988. ولكن هذا الحجم الاجمالي على ضخامته لايقدم لنا صورة متكاملة اذا لم تقارنه بتطور الحجم الاجمالي للمديونية الخارجية للبلدان النامية ككل.

خلال هذه الفترة حصل تطور ملحوظ في حصة المديونية الخارجية لبلداننا العربية في اجمالي المديونية الخارجية للبلدان النامية. ففي الوقت الذي بلغت حصة البلدان العربية المدينة 9,9 ٪ في اجمالي مديونية ,, العالم الثالث،، في عام 1970 فإنها ارتفعت الى 10,1 ٪ في عام 1981 والى 11,4 ٪ في عام 1988 (12).

الا ان الارقام السابقة التي تشير الى ضخامة حجم المديونية الخارجية العربية وتناميها بسرعة لاتعكس الحجم الفعلي للديون الخارجية المستحقة على البلدان المذكورة، ذلك لانها لاتتضمن ديون العراق، التي تقدرها بعض الاوساط بحوالي 75 ـ 80 مليار دولار (13).

هذا من جهة ومن جهة ثانية فان تلك الارقام لاتتضمن عناصر عديدة ورغم ان المنضمات التي ترصد الدين الخارجي تتعاون فيما بينها تعاونا واسعا فان اختلاف تقديراتها المعلنة يعكس اختلافات في عدد البلدان المغطاة وفي المصادر التي تستند اليها، واساليب التحليل المستخدمة للوصول الى هذه التقديرات وكلها تنبع من الاختلافات في الاغراض التي وضعت الاحصاءات الاساسية من أجلها (14).

واذا شئنا الوصول الى الرقم الفعلي للديون الخارجية المترتبة بذمة البلدان العربية فربما يجب ان يزيد رقم الديون المنشورة بما لايقل عن 30 ـ 50 ٪ من الرقم المعلن (15) ونستطيع ان نغامر بالقول بأن الرقم الفعلي للديون الخارجية للبلدان العربية قد يبلغ حوالي 280 ـ 320 مليار دولار عند نهاية 1988 (باحتساب ديون العراق طبعا) ويعني ذلك ان حصة البلدان العربية في اجمالي المديونية الخارجية للبلدان النامية قد بلغ 23 ـ 27 ٪ في عام 1988 .

ان هذا النمو العاصف لحجم المديونية الخارجية قد اقترن بحصول تغيرات جوهرية مهمة من الناحية الاستراتيجية في هيكل ملكية الديون، ويدور هذا التغيير على أساس انخفاض حصة الديون المستحقة لمصادر رسمية (ثنائية ومتعددة الاطراف) والذي رافقه تنامي حصة الديون الخارجية المستحقة لمصادر خاصة (تسهيلات موردين واسواق مالية) ان الدلالة العملية لهذا التحول الهيكلي في بنية ملكية الديون الخارجية للبلدان العربية انها تعكس الاختلال الهيكلي في بنية تلك الديون والتي تمثل تنامي حصة الديون القصيرة والمتوسطة الاجل ذات التكلفة المرتفعة على حساب تخفيظ حصة الديون طويلة الآجل الميسرة نسبيا ويعني ببساطة تنامي كلفة الدين الخارجي .

ان تنامي حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية قد اقترن بخاصية اخرى هي التركز الشديد لتلك الديون من الناحية الجغرافية حيث كان 86,6 ٪ من تلك الديون يتركز في 6 دول عربية هي : الجزائر ـ مصر ـ المغرب ـ تونس ـ السودان ـ سوريا ـ وذلك في عام 1988 (16). إن تركز المديونية الخارجية في مجموعة محددة من الدول العربية انها يقترن بظاهرة بالغة الخطورة وتؤثر على القرارات المتعلقة بادارة أزمة الدين الخارجي أو التأثير في شروطه المجحفة، وتتجلى هذه الظاهرة فبمأن هذه البلدان لاتمثل وحدة متجانسة بل انها محكومة فيما بينها بتفاوت متعدد الصعد. انها تتفاوت اولا من حيث متوسط الدخل للفرد فيها، ثانيا من حيث طبيعة الهيكل الانتاجي للاقتصاد المحلي وثاليا من حيث درجات التخلف والنمو التي تتواجد فيها هذه الدول ورابعا من حيث طبيعة المشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية الملحة التي يواجهها كل بلد من هذه البلدان في الظروف الراهنة (17).

وينبغي التذكير بأن الديون الخارجية المستحقة على الوطن العربي كانت حتى اوائل الثمانينات تشمل مجموعة من الاقطار العربية متوسطة ومنخفضة الدخل وهي الاقطار التي تعرف تقليديا،

بأقطار « العجز المالي » وكانت تضم كل الاقطار العربية باستثناء الاقطار المصدرة للنفط وذات الدخل المرتفع بيد انه مع التطور العاصف الذي حدث منذ بداية عقد الثمانينات، والذي كان من شأنه هبوط اسعار النفط هبوطا مروعا انخفاض عوائده بشكل حاد، في الوقت الذي لم ينخفض فيه الانفاق القومي في الاقطار النفطية انخفاضا محسوسا ، امتدت علاقات المديونية لتشمل الاقطار العربية باستثناء قطرين نفطيين هما ـ الكويت والعربية السعودية غير ان « زلزال » الخليج الاخير وما ارتبط بعملية « عاصفة الصحراء » من انفاق هائل قد الحق « آخر الاغنياء » بقائمة المدينين حيث لاحظنا لجوء السعودية والكويت الى الاقراض من البنوك التجارية والبلدان الراسمالية المتطورة. هذا هو منطق التاريخ، صارم في قوانينه، لايرحم احدا.

هكذا اذن مع النمو المتفجر الذي حدث في حجم المديونية الاقطار العربية وبخاصة اقطار العجز المالي ومع تعقد وصعوبة شروط الاقتراض الخارجي، كان من الطبيعي ان نفرز تلك المديونية بمجموعة من الاثار السلبية التي تعاني منها هذه البلدان معونات كبيرة. وهذا ما ينبغي ان يجيب السؤال الثاني والذي سنتناوله توا.

الحصيلة الاجمالية لحصاد المديونية الخارجية للبلدان العربية والأثار المترتبة من ذلك.

يمكن القول أن التزايد الكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية في عقدي السبعينات والثمانينات قد واكبه بالضرورة، نمو شديد السرعة في حجم الاعباء التي تتحملها هذه البلدان لخدمة هذه المديونية، ممثلة في مبالغ الاقساط والفوائد السنوية ونظرا للمشاكل والضغوط التي تمخضت عن نمو هذه الاعباء وأثرت تأثيرا كبيرا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان المدينة، ونظرا للقلق الذي بدأ يساور البلدان والجهات الدائنة حول قدرة هذه البلدان على السداد فقد قام الاقتصاديون والخبراء بوضع وتطوير عدد من المؤشرات التي تقيس ـ كل حسب دلالته ـ بعض جوانب ضغط عبء المديونية الخارجية.

غير انه يجب التأكيد فورا على الطبيعة الاحصائية البحتة لهذه المؤشرات، اذ تعتمد على جرد النسب المئوية، دون ان تحتاج الى تحليل اقتصادي ـ سياسي عميق، ولهذا فأن هذه المؤشرات مقصرة في كشف النقاب عن حقيقة الأثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا، التي نجمت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في البلدان العربية يتعين علينا أن نؤكد اذن ان تلك المؤشرات غالبا ما تحصر عبء المديونية في مشكلة السيولة الدولية لتلك البلدان، اي في مدى ملاءمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية التي يملكها البلد في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية في الآجل القصير في حين ان مشكلة عبء الديون الخارجية وآثارها أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، ومن جهة ثانية فان تلك المؤشرات إنما تعكس اهتمامات الدائنين في قياس القدرة المباشرة للبلدان المدينة على سداد أعباء مديونيتها الخارجية ودون ان تتعرض الى طبيعة وحجم الأعباء الحقيقة الناجمة عن تفاقم أعباء الديون بالنسبة للبلدان المدينة، هكذا، إذن المطلوب هنا تطوير مؤشرات ومعايير تعكس وجهة نظر ومصالح الاقتصاد المدين، ويتعين على هذه المؤشرات ان لاتقتصر على النتائج المالية والاقتصادية، مثل موضوعات خدمة الدين، انما يتجاوزها الى نتائج اجتماعية وسياسية

وثقافية . . . الخ ، والتي ربما تكون اخطر من نتائجها الاقتصادية المباشرة ، ولكنها تؤخذ بالحسبان وبالرغم من هذه الملاحظات فأنه يجب التأكيد على ان قائمة الأثار المترتبة التي نجمت عن تفاقم المديونية . . . ومؤهلة ان اهم تلك الأثار هي : ـ

(1) النمو الفلكي الذي تطورت فيه أعباء خدمة المديونية الخارجية :

نظريا بقياس عبء الدين الذي يتحمله اقتصاد بلد ما باستخدام مؤشر محدد هو معدل خدمة الدين ، والذي يقيس نسبة ماتستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من اجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ، ويعني ان كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ثقل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد المدين ، حيث يصبح الحجم المتبقي من حصيلة الصادرات قليلا ، وربما لايكفي لتمويل الواردات الضرورية ، والعكس صحيح ، وهذا المؤشر مهم بالنسبة لنا من حيث التوضيح الأثر الذي يتركه تنامي الديون الخارجية وزيادة أعبائها على إنخفاض الواردات من السلع الأساسية ، تشير المعطيات الاحصائية المتوفرة الى النمو المتسارع لحجم الاقساط والفوائد ، ذ ارتفعت من 7 , 5 مليار دولار في عام 1979 الى 2 , 12 مليار دولار عند نهاية عام 1988 (18) . وتعني هذه الارقام أن عبء المديونية قد تزايد خلال الفترة المذكورة بحوالي 120 ٪ .

(2) ومع الارتفاع العصف في عبء المديونية :

فقد لوحظ تطور عاصف في فقرة الحساب الجاري في ميزات المدفوعات ، تمثلت في العجز الذي بلغ المتراكم منه خلال الفترة ـ 1982 ـ 1988 حوالي 2 ، 21 مليار دولار (19) وهكذا اصبحت الفوائد التي تدفعها البلدان العربية سببا جوهريا من أسباب العجز الهيكلي لحساباتها الجارية ، ان خطورة الامر إنما تكمن في الدائرة المغلقة التي أصبحت تدور في نطاقها هذه البلدان ، فالاقتراض الخارجي أصبح يزيد من عجز الحساب الجاري وعجز الحساب الجاري أصبح يتطلب مزيدا من الاقراض ، وهكذا دواليك)20) .

(3) التنامي السريع لمدفوعات الاقساط السنوية .

اذ قفزت من 6 ، 5 مليار دولار في عام 1981 الى 9 ، 7 مليار دولار في عام 1988 ، ان النمو السريع يعود الى ارتفاع أحجام الديون من جهة ، والى تشويه هيكلها من ناحية ثانية ، من خلال إرتفاع النصيب النسبي للديون الخاصة والقصيرة الأجل من إجمالي تلك الديون ، وهو الامر الذي انعكس في سرعة تواتر الاقساط المطلوبة للسداد بين فترة واخرى .

(4) كما ان عبء خدمة الدين مقاسا كنسبة مدفوعات الفوائد والاقساط الى الناتج المحلي الاجمالي قد إرتفع بشكل واضح ، وكما تشير المعطيات الاحصائية فقد لوحظ اتجاه تصاعدي ومستمر لهذه النسبة عبر الزمن ، علما بأنها بلغت 5 , 6 : في عام 1988 (21) إن الدلالة العملية لهذه النسبة وتصاعدها هي تصاعد نصيب الأجانب الدائنين في الناتج المحلي الاجملي .

(5) قاد النمو في أعباء خدمة الدين الى حدوث أزمات طاحنة في النقد الاجنبي للبلدان العربية ، فمع نمو عبء الدين بأسرع من نمو حصيلة الصادرات ، كان طبيعيا ان يرتفع مصدر خدمة

الدين، ويعني إرتفاع هذا المعدل إن تلك البلدان اصبحت تخصص الشطر الاعظم من دخولها بالنقد الأجنبي المتآتي من حصيلة الصادرات لدفع أعباء تلك الديون، وماتبقى بعد ذلك لتمويل وارداتها الضرورية الذي يكون ضئيلا وغير كاف. ويعني ذلك ان القدرة الذاتية لهذه البلدان على الاستيراد قد تدهورت وبشكل سريع.

(6) كان ضعف القدرة الذاتية على الاستيراد قد انعكس في اختفاء الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية والى ارتفاع أسعارها محليا، وقد رافق ذلك تعطيل قدر غير قليل من الطاقات الانتاجية المحلية بنتيجة نقص السلع الوسيطة المستوردة، واقترن ذلك بايقاف تنفيذ العديد من البرامج الاستثمارية أو تخفيضها بالنظر لعدم إمكان استيراد السلع الانتاجية.

(7) وبالنظر للتفاقم الواضح في عبء المديونية وندرة النقد الأجنبي فقد قاد ذلك الى الضغط على مستويات الاحتياطات الدولية وهبوطها الى مستويات حرجة، بل ومروعة في العديد من البلدان (راجع جدول رقم 1).

(8) وفي ضوء المطالب المتزايدة لخدمة أعباء الدين اضطرت الاقطار العربية المدينة الى الافراط في تصدير ثرواتها القومية، المالية والبشرية، وهكذا تم إرتهان قدر كبير من مقومات النمو في الوقت الراهن، وعلى مدار المستقبل المنظور لعدة سنوات مقبلة لحساب الوفاء «،فاتورة الدين»، وهو الامر الذي يفسر لنا ذلك التناقض التناحري بين عبء الدين من ناحية، وامكانيات النمو المستقبلي لهذه الاقطار من ناحية أخرى (22).

وبالاضافة الى هذه المؤشرات ذات الطبيعة الاحصائية، على أهميتها، فان التحليل المتعلق بتحديد الأثار المترتبة على حصاد المديونية الخارجية للبلدان العربية لن يكتمل الا اذا أخذ بنظر الاعتبار، الحقائق المرتبطة بهذه المديونية المتفاقمة والتي انفجرت على شكل أزمة منذ بداية الثمانينات.

*** الحقيقة الاولى :**

تعاظم درجة الاندماج الرأسي للاقتصادات العربية المدينة (والاقتصادات الأخرى) في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقسمة العمل الدولية الرأسمالية وسوقها، ويمكن ملاحظة هذه « التطورات » في التحولات التي تمت في قطاع التجارة الخارجية وخضوعها المستمر والمتعاظم لعوامل « خارجية » وليس كأداة للتنمية الداخلية ونظرا لان المكان لايتسع لمعالجة تفصيلية لهذه القضية المعقدة فإننا سنكتفي بأبراز أهم معالم هذه التحولات :-

- المعلم الاول :

يتمثل في أن النمو العاصف في حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية قد رافقت نمو مضطرد في التجارة الخارجية (استيرادا وتصديرا) لهذه البلدان مع الاقتصادات الرأسمالية الغربية (23) وتفسير هذا التزامن في نمو الدين الخارجي ونمو التجارة للبلدان العربية مع العالم الرأسمالي المتقدم هو ان معظم الديون التي حصلت عليها تلك الاقطار انما هي ديون يشترط مانحوها على الدول المقترضة ان تستخدم تلك الديون إما في تنفيذ مشروعات محددة أو تمويل واردات بيانات معينة، ولما كانت معظم هذه الديون التي حصلت عليها بلداننا العربية قد جاءت أساسا من تلك البلدان، فقد واكب ذلك بالضرورة زيادة في واردات الاقطار المدينة وزيادة صادارتها الى البلدان الدائنة.

- المعلم الثاني :

يتمثل بالتفاوت بين نمو الصادرات والواردات العربية . ويعني ذلك على وجه الدقة أن وتيرة نمو الواردات (لأسباب معروفة كما بينا أعلاه) كانت أعلى بكثير من وتيرة نمو صادارت الدول العربية المدينة مما إنعكس في تنامي حجم ومعدل العجز في الميزان التجاري في هذه البلدان مع البلدان الدائنة لها .

- المعلم الثالث :

يتمثل في اضطرار العديد من حكومات البلدان العربية المدينة ، تحت الضغط المتعاظم لأزمة النقد الأجنبي الذي حدثت في عقد السبعينات والضغوط الداخلية والخارجية الاخرى ، الى إحداث تغييرات جوهرية في الأسس التنظيمية والنقدية والجمركية التي كانت تحكم هذا القطاع . وتجلى ذلك في « تحرير » قطاع التجارة الخارجية من كل « القيود » التي كانت تضبط أدائه وتم تشجيع رؤوس الأموال الاجنبية على الاستثمار داخل هذه البلدان ووضعت الضمانات والحوافز اللازمة واعطيت الحريات الواسعة للقطاع الخاص و« حررته » من كل القيود السابقة التي كانت مفروضة عليه وتم كذلك إجراء تغييرات في سياسة سعر الصرف الأجنبي .

وبهدف الاعتماد عن التعميم المفرط وضع الجميع في سلة واحدة يجب التأكيد على أن تلك « التحولات » التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية للبلدان العربية المدينة قد حدثت بدرجات متفاوتة . ولكن ما ينبغي التأكيد عليه كذلك ان تلك التحولات كانت محصلة لجملة من الصراعات والقوى الداخلية والخارجية ذات طبيعة اقتصادية ، اجتماعية وسياسية متنوعة ، لاتتعلق بوجهة قطاع التجارة الخارجية ولكن حول القضية الأهم : وجهة التطور الاقتصادي - الاجتماعي - والتكاليف الاجتماعية لنمط التطور على الاستدانة الخارجية والخضوع المدمر لشروط تلك الاستدانة .

* الحقيقة الثانية :

وتتمثل في أن الجزء الأعظم من القروض الخاصة التي حصلت عليها الديون العربية قد استخدمت في تمويل الاستهلاك الجاري متمثلا في تمويل استيراد الاغذية أو الأسلحة والذخيرة وليس في تمويل الاستثمار الانتاجي . وللتدليل على ذلك يكفي ان نقول ان البلدان العربية دفعت في 1988 حوالي 1 ، 25 مليار دولار من شراء السلع الزراعية من الخارج (24) ولاننسى النفقات الهائلة على التسلح ، فقد امنعت العديد من البلدان العربية الاقتراض الخارجي لتحويل هذه الاغراض الاستهلاكية على حساب الاستثمار الانتاجي وكان لذلك وثيق العلاقة باستفحال أزمة مديونيتها الخارجية (25) .

* الحقيقة الثالثة :

والمرتبطة باستفحال مشكلة المديونية الخارجية وانفجار أزمتها في بداية الثمانينات وعجز العديد من البلدان العربية على تسديد فوائد ديونها ، وتنامي الضغوط الخارجية المتمثلة بالشروط المصاحبة لاعادة الجدولة أو الاقراض مجددا مما دفع الى إرتهان القرار الوطني وفقدان حرية القرار الاقتصادي

الـوطني المستقـل، وذلك لان الشروط المصاحبة للاقراض قد ارتبطت وانطوت على قيود ليست اقتصادية صرفة انها سياسة تؤدي الى تعميق التبعية والاستقطاب. فمن المعلوم ان اعادة الجدولة تتطلب ضرورة انفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل معه على برنامج للاستقرار « أو التثبت » الاقتصادي، فهذا شرط يطلبه الدائنون من البلد المدين قبل الموافقة على اعادة الجدولة. ولكي نحسن وعينـا بهذه المشكلة يتعـين علينـا امـاطـة اللثـام عن الحقـائق المجهولة في برامج واسـتراتيجيات صنـدوق النقد الدولي لصدد المديونية واعادة الجدولة والاتفاقات التي يوقعها مع البلدان المدينة، ذلك لان القوى المسيطرة للبلدان النامية ومنها بلداننا العربية تقدم لنا عبر أجهزة السيطرة الأيديولـوجية البرامج والاتفاقات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ومنها على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما لو أنها إتفاقات « جنتلمان » تجري بين طرفين متكافئين او تعرضها لنا بصيغة كاريكاتورية وكأنها مبارزة بين « نبلاء » تحدد الأسلحة فيها باتفاق متبادل والحال ان الاتفاقات موقعة بين الدائنين والمدينين هي عقود إدعان ولكي نبرر هذه الاطروحة المريرة في مضمونها والصارمة في شكلها علينا ان نقوم بقراءة لخطاب صندوق النقد الدولي لكي تكشف عن الحقائق المجهولة في برامج التكييف « التي » تقترحها، وهو مايمثل إجابة عن السؤال الثالث الذي طرحناه سابقا.

الحقائق « المجهولة » عن برامج التكييف التي « يقترحها »
صندوق النقد الدولي ومحاورها الاساسية.

1) ـ بعض « الحقائق » البسيطة :

حين تفجرت أزمة المديونية الدولية في عام 1982 كان اقتصاد البلدان النامية مثل سفينة تائهة تقترب من مثلث برمودا، متجهة صوب حتفها الأخير، فقد كان الدين الخارجي لهذه البدان متفاقما بتلك الدرجة التي أشرنا اليها في بداية الدارسة، وارتبط ذلك بتفاقم العجز في ميزان مدفوعاتها من جهة ومن جهة ثانية كان الوضع على صعيد السوق المالية الدولية يتسم بشحة شديدة في السيولة. وهكـذا تفجـرت وبدفعة واحدة كل تناقضات التطور الرأسمالي التبعي ورافضته الرئيسية الدين الخارجي فكل المشكلات الضخمة والبالغة التعقيد والتنويع والمترابطة به والناجمة عنه، أمام هذه الظروف وأمام إنسداد الأفق لحلول أخرى، غير ممكن أو غير مرغوب بها من قبل القوى المسيطرة والمندمجة بالاقتصاد الرأسمالي المتطور، ويضطر المسؤولون في البلدان المدينة الى اللجوء الى الدائنين، بهدف إعادة جدولة الديون والاتفاق معهم على تأجيل السداد واطالة مدته، وهنا ينبغي الاشارة الى ان الوصول الى اتفاق مع الدائنين بشأن اعادة جدولة الديون الخارجية للبلد المدين ليست بالأمر السهل كما يتصور البعض اذ لابد ان يسبق ذلك اجراء مفاوضات مضنية مع الدائنين.

وأثنـاء مفاوضات اعادة الجدولة تتكون مجموعة استشارية (كونسورتيوم) من الدائنين واعضاء المنظمات الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) وممثلين عن البنوك الاقليمية للتنيمة. وتتجلى مهمة هذه المجموعة في التعرف على حقيقة الموقف الاقتصادي للبلد الذي يطلب إعادة الجدولة، وتقوم سياستـه الاقتصـادية الاجتماعية (طبعا من وجهة نظر هذه المجموعة) ويخلصون في النهاية الى اعضاء

مجموعة من « النصائح » هي في واقع الأمر مطالب محددة لكي يأخذها البلد المدين بعين الاعتبار، واذا قبل البلد بهذه المطالب (الشروط)، وهو مضطر للقبول بها، عندها سيتم الاتفاق على اعادة الجدولة ويقضي النظر عن كل شيء فان الدائنين يفرضون على البلد المدين « الراغب » في اعادة جدولة ديونه، دفع فوائد تأخير على الاقساط المؤجلة الدفع. وبذلك يتحمل المدين عبء اخر يضاف الى اعباء ديونه القديمة، المتجددة دوما ولاتتمثل الخطورة في عمليات اعادة الجدولة في مجرد دفع هذه الفوائد الاضافية كثمن عقابي على التأخر في الدفع بل ان هذا الامر يهون شأنه بجانب الشروط الاخرى، التي يجب على البلد المدين الادعان لها قبل الوصول الى اتفاق عملية اعادة الجدولة مع الدائنين. ونعني بذلك ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل معه على وضع برنامج الاستقرار الاقتصادى IMF STABILIZATION PROGRAMME ، ويسعى الصندوق من خلال تطبيق برنامجه للوصول بالبلد المدين الى ما يسميه بالوضع الافضل. وحسب صندوق النقد الدولي فان المقصود بالوضع الافضل هو ذلك المستوى الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقى في الحساب الجاري من خلال نفقات راسمالية مستمرة من المقرضين الاجانب، بشرط ان تتوافق مع مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة دينه. ولايمكن الوصول الى هذا الوضع الافضل، بحسب وجهة نظر الصندوق، الاعبر تطبيق ما يسمى بسياسات التكييف الموائمة POLICIES AJUSTMENT ونظرا للمشكلات المتنوعة التي رافقت تفجر ازمة المديونية وما رافقها من أزمات أخرى تقلص من خيرات البلد المدين وقدرته على المناورة مما تدفعه الى الاذعان في النهاية لمطالب الصندوق. وعندما تصل الأمور الى هذه اللحظة عندها يقوم خبراء الصندوق بمساعدة الدولة المدينة في كتابة ما يسمى بـ « خطاب النوايا » الذي يشتمل على « مقترحات » الصندوق من جهة، ومن جهة ثانية يمثل تعاهدا بما يجب على الدولة المدينة ان تنفذه من سياسات اقتصادية واجتماعية في ضوء برنامج زمني محدد، ويهدف متابعة هذا البرنامج بشكل متواصل يقوم الصندوق بارسال بعثة من خبراء كل ستة أشهر لزيارة البلد المعني ووضع تقرير عن تكفاءة الانجاز للبرنامج المقترح. ولايكتفي الصندوق بهذه المتابعة الدورية بل يكون للصندوق (في معظم الاحيان) ممثل مقيم في البلد المدين لكي يتابع عن قرب تنفيذ الشروط التي نصت عليها الاتفاقية الموقعة مع الصندوق وربما يكون له حق ابداء الرأي في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يطبقها البلد المدين زمن الجدير بالذكر الاشارة هنا الى ان الصندوق يشترط على البلد المعني ضرورة الالتزام الدقيق بما جاء في بنود البرنامج والاسقط حقه في استخدام الموارد التي قرر الصندوق منحها للبلد المدين (26).
ومن اجل ان الاتظل هذه التحاليل مفرطة في عمومية صارخة فإنه ينبغي العودة الى الملموس بضرورة تركيز البحث عن اجوبة ملموسة عن الاسئلة المتعلقة باستراتيجية صندوق النقد الدولي تسمح لنا بأن تكون على معرفة اكثر لتلك الحقائق المجهولة او المغيبة علينا ببراعة لاتجاري. وعلينا اذن ان نتساءل عن برامج التكييف « الكلاسيكية » التي صاغها صندوق النقد الدولي كوصفة « سحرية » لحل مشكلات البلدان المدينة.

2 ـ برامج التكييف المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي
الجوانب النظرية والتطبيقية حقائق اخرى

ميلاد السؤال عن جوهر برامج التكييف يمثل ولادة لفعل المعرفة المتولد عن شغف « بسطاء » الناس في بلدان، بأن تعرف حقيقة مايقال لنا عن البرنامج الذي حولت الى ظلاسم مستعصية على الحل، او اشبه بحكياتي تعود الى زمان وعالم آخر ولهذا فان هدف هذه الفقرة هو استنطاق برامج التكييف المذكورة والكشف عما كان مسكوتا عنه أو « منسيا » وهكذا فان الاستنطاق هذا سيكون بمثابة نوع من التأويل سيعى الى « خلخلة » تلك البرامج « ومشاغبتها » حتى تفصح لنا عن تلك المناطق التي تمارس انطلاقا منها كل سياستها التوسعية وسيطرتها علينا وبذلك تكف تلك البرامج عن ان تكـون نسيجا متعاليا علينا وكأنه الامر يتعلق بحوار طرشان يتعين علينا في مسعانا لفك « طلاسم » تلك البرامج ان نكون حذرين ويقضين، ذلك لان البرامج تلك المصاغة بطريقة بالغة التعقيد نريد ان نقول كل شيء ولاشيء لذلك فان الجهد في هذا المجال لاينبغي ان يتوقف عند الحدود الظاهرية لنصوص تلك البرامج بل لضرورة طرح اسئلة على المضامين الفعلية، لكي تكشف عن حقيقتها أي فتحها نحو افق المسألة ان السؤال الذي تطرحه تجربتنا الملموسة ليس فقط هو، هل استجابت الخطابات والبرامج التي « اقترحها » صندوق النقد الدولي للواقع الاقتصادي بلداننا ولكن كيف ؟ انطلاقا من أي أدوات وماهي السياسات التي اعتمدت والنتائج الفعلية التي تحققت ؟.

2 . 1 ـ في مفهوم « التكييفة »:

هناك الكثير من المفاهيم التي اتخذت مواقعها داخل الجهاز المفاهمي للاقتصاد السياسي وحفرت لها وجـودا في ذاكرتنا المتبعة التي ارقتها ازمة المديونية حتى أصبحت مسلمة تقع خارج المساجلة والجدل، بالرغم من أن حركة بسيطة قد تدفع بها من جديد بأتجاه دائرة النقاش والمساءلة، ومن بين هذه المفاهيم سأقتصر على مفهوم واحد وهو التكييف، هل تحول الى شيء مترسخ على اساس علمي ومعرفي ؟

لو تبعنا الأدبيات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي لوجدنا العديد من التعاريف لمفهوم التكييف يتعين علينا أن نقدم تلك التعاريف أولا من اجل تبيان عدم وجود موقف موحد داخل مفكري الصندوق حول المفهوم ذاته.

فهناك من يعتقد بأن التكييف هو عبارة عن « تكييف » أنماط الاستهلاك، واعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الانتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في وجه بيئة خارجية، اذن هذا التعريف يحصر التكييف في حقلين اثنين. ـ.

* تكييف أنماط الاستهلاك.

* اعادة تخصيص الموارد.

وهناك من يرى عملية التكييف في المستوى الماكرو ـ اقتصادي بأوسع مداه فيعرف التكييف بأنه « عملية توفيق الاقتصاد بحيث يعيش في حدود امكاناته، ولا يمكن تحقيقه دون تكلفة، سواء دعمه صندوق النقد الدولي أم لم يدعمه » (28).

ان « الجديد » في هذا التعريف هو ان اقتصادات البلدان النامية تطورت خلال الفترة المنصرمة ليس بالاعتماد على امكانياتها « الذاتية » وانما بأمكانيات خارجية، ناجمة عن الأقراض الدولي الذي شحح لاحقا وبالتالي يجب ان تعيش هذه البلدان « في حدود امكانياتها » باللمفارقة . . ومن جهة ثانية يجري الاعتراف بأن هذه البرامج صار في متطلباتها وبالتالي لا يتحقق دون تكلفة اجتماعية، وان كانت لاتجري الاشارة اليها.

غير ان التعريفات السابقة كانت تختفي وراء مسحة علمية وموضوعية، تتناول هذه العملية من جانبها التقني الصرف، لكن نائب رئيس البنك الدولي لايتركنا نعيش في هذه الدوامة فيحسم امره مشيرا الى ان التكييف هو عبارة عن « عملية سياسية واجتماعية بقدر ما هي اقتصادية، والوصول الى رأس المال الاجنبي وتخفيض الدين أمران حاسمان اذا أردنا استئناف النو » (29).

واذا كنا لانريد قراءة « عامة » مسطحة، لهذه التعاريف المتنوعة، وانما نريد مساءلتها حول العناصر الاساسية التي انتجتها، وعن قيمتها المعرفية، ومدى قدرتها على ان تعكس الواقع الاقتصادي الذي يضع الصندوق برامج التكييف، وبالتالي هل كان مفهوم التكييف يجتهد في صياغته المختلفة ليقدم أساسا اقتصاديا يعالج الممارسة السياسية « التحويلية للمؤسسات المالية الدولية ضمن استراتيجية رأس المال الدولي ولكن القيام بهذه المهمة غير ممكن الآن، نظرا لظروف هذه الدراسة وانما تشير الى ملاحظات سريعة فقط.

يمكن القول إبتداء أن التعاريف السابقة قابلة لأكثر من تأويل، تستند الى أرضية للتفكيك متعددة الأبعاد، وهي تسلك سبيلا للأختفاء والتستر لدرجة تصبح فيها مستويات التواصل المتعارف عليها غير ملائمة لأختراق جدار تلك « النصوص ـ التعاريف، اذن نستطيع القول ان لغة التعاريف تخفي في الحقيقة ما تريد توصيله . . ان التعاريف اذن توظف مصطلحات الجذور وتغلفها بلغة أكاديمية شبيهة بلغة « التصوف » ان المفاهيم المصاغة هنا، وانطلاقا من اللغة المصاغة بها، غير ناجمة عن تحليل السيرورة التاريخية الملموسة للبلدان المدينة وانما عن تصور « منطقي » لحركة التناقضات وحركة الواقع المادي الملموس، وبالتالي فإن كامل البناء النظري لمفهوم التكييف والمصاغ في التعاريف السابقة يكون موضع شك حين نتساءل عن قيمته المعرفية ولودفعنا النصوص « التعاريف » الى مداها الأبعد، أي مساءلتها عن القيمة المعرفية والأساس المادي الذي دفع صائغي البرامج المصممة من قبل اساطنة صندوق النقد الدولي الى تسمية تلك البرامج ببرامج تكييف الاقتصادات المدينة، وماهي القوى الاجتماعية المستفيدة من التكييف المذكور، ماهي القوى الاجتماعية التي تتصرف بالفائض الاقتصادي في ظروف التكييف، ماهي وجهة التكييف والسكة التي سيسير عليها القطار الحامل لمشعل التكييف، لما نطقت تلك النصوص بشيء.

هذه الاسئلة بسيطة، لكنها حارقة على أية حال، ولن نعثر على إجابة لها مهما حاولنا استنطاق خطاب صندوق النقد الدولي، لان هذا الخطاب لايعنى بتحسين وعينا بقدر ما يهدف الى تزييف ذلك الوعي المتعب والمثقل بهموم بالغة التعقيد والتنوع ان التكييف اذن مفهوم ايديولوجي وليس علمي.

2 . 2 ـ الجوانب النظرية والتطبيقية لبرنامج التكييف :

ينبغي ان نشير أولا ان العناصر الاساسية في برامج التكييف المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي متشابهة ولكن الاجراءات السياسية الملموسة تختلف من بلد لاخر حسب طبيعة وحجم الدين و« الظروف الملموسة» في ذلك البلد.

وانطلاقا من حقيقة ان البلد المدين يذعن لشروط الصندوق عندما يمر بظروف اقتصادية صعبة وغير قادرة على سداد ديونه ويمتاز كذلك في اختلال كبير في ميزان المدفوعات، وخصوصا في فقرة الحساب الجاري منه، فأن ضرورة اجراء تحسين في ميزان المدفوعات هو ما يمثل القلب في « استراتيجية » التكييف بهدف المساعدة في اداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب وفي وقتها، ولهذا فان انجاز هذه المهمة حسب وجهة نظر صندوف النقد الدولي، إنما يستدعي ضرورة إجراء « تصحيحات » شاملة وعميقة في مختلف جوانب السياسة الاقتصادية، يتابعها الصندوق بشكل دوري كما اسلفنا، اذن وصفات التكييف المصاغة من قبل الصندوق تنطلق أولا من فهم محدد للأسباب الأساسية التي أدت الى اختلال توازن ميزان المدفوعات في بلد معين، وطبيعة هذه الاسباب تحدد طبيعة الوسائل المختارة لاستعادة التوازن، ينبغي أن نؤكد هنا ان التأمل النظري لخبراء صندوق النقد الدولي بصدد تحديد أسباب إختلال توازن ميزان المدفوعات، وفهم العوامل المحددة لانبثاق أزمة المديونية الدولية قد شهدت تحولا « ملحوظا ».

في أثناء فترة مايسمى بالصدمة البترولية الأولى (في أوساط السبعينات) كان صندوق النقد الدولي يرى في أن العوامل الخارجية (النمو العاصف لاسعار البترول) إنما هي السبب في المشكلات التي يعاني منها ميزان مدفوعات البلدان النامية المدينة.

غير ان السنوات التالية قد شهدت تطورا ملحوظا في موقف الصندوق، بل أصبح يعبر اهتماما أكبر للمحددات الداخلية المتجسدة في الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها البلدان المدينة في السابق، ولهذا يتوصل منظرو صندوق النقد الدولي الى استنتاج يعبر عن « التطور » في تحاليلهم لهذه القضية، ان هذا الاستنتاج قوامه مايلي : ـ (ماحدث في عام 1982 ليس مجرد ظاهرة مالية، فالأزمة (. . .) تشهد بأن التركيب المؤسس والسياسي والعلاقات التي أدت طيلة ثلاثين عاما الى نمو وتنمية مثيرين لم تعد صالحة. لقد أجلت الكثير من التكاليف المرتبطة بعملية التنمية هذه، وجزئيا عن طريق الاقتراض من الخارج، ولكن التراكم الهائل للدين الخارجي، وحدوث تغير اساسي في الاسواق المالية الدولية بحلول أوائل الثمانينات معناهما انه لم يعد من الممكن تأجيل هذه التكاليف (30) (الخطوط بين ـ ص. ي).

تنطلق الأسس النظرية لعمليات التكييف التي يطالب بها الدائنون وصندوق النقد الدولي ويصرون على فرضها على البلدان المدينة ذات الاوضاع الحرجة، من نظرية ميزان المدفوعات التي بلغت ذروة نضجها في كتابات جيمس ميد (31)، ومن المعلوم انه طبقا للأسس النظرية السائدة عن توازن ميزان المدفوعات ان هناك ثلاث طرق اساسية يمكن من خلالها القضاء على العجز واستعادة التوازن المفقود وهي :-

أ ـ تنفيذ مجموعة من التغيرات العميقة في النشاط الاقتصادي بهدف تغيير هيكل ومستوى الطلب المسبب لميزان المدفوعات، أي من خلال إتباع سياسة انكماشية، تتوافق مع الموارد المتاحة، وتأتي في مقدمة هذه التغيرات تخفيض القيمة الخارجية لعملة البلد، وخفض العجز في الموازنة العامة، وتقليل مبدلات نمو عرض النقود.

ب ـ التأثير على مكونات ميزان المدفوعات من خلال مجموعة الاجراءات التدخلية المباشرة مثل دعم الصادرات، وتقيد الواردات، والحد من التصدير لرؤوس الأموال، فرض الرقابة على الصرف.

ج ـ الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الاجنبي.

واذا حللنا تلك الطرق يتبين لنا أن الطريقة الأولى تستهدف القبول بأستعادة التوازن من خلال القبول بآليات السوق، أما الطريقتان الثانية والثالثة، معتمدتان على التدخل الحكومي لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الوضع المرغوب فيه، ولايخفى على احد ان صندوق النقد الدولي، المروج منذ فترة اطروحة « التكييف » انما يتبنى بأصرار شديد الطريقة الاولى (آليات السوق) كعلاج لازمة موازين مدفوعات هذه البلدان.

ورغم ان التفاصيل برامج التكييف المصاغة من قبل صندوق النقد الدولي والمنفذة من البلدان النامية، تظل سرا من الاسرار التي تختفي في الخزانات الفولاذية للدائنين والمدينين، الا ان الكتابات المتنوعة الصادرة من قبل منظري وممارسي الصندوق تسمح لنا بالكشف عن العناصر الاساسية للبرامج ـ الالغاز ـ المذكورة اعلاه.

ان برامج التكييف الاقتصادي التي « يقترحها » صندوق النقد الدولي ويلتزم بتطبيقها البلد المدين انها تتضمن ثلاثة محاور اساسية، يشتمل كل منها على نبود معينة، هي عبارة عن اجراءات محددة (32).

المحور الأول : السياسات من جانب الطلب :

وهي التدابير التي تؤثر على المستوى الاجمالي او نسبة النمو للطلب والامتصاص الداخليين، وتشمل هذه السياسات كافة التدابير الضريبية والمالية وكذلك تدابير الاعتماد الداخلي التي ترتبط بالسياسة الماكرو ـ اقتصادية التقليدية، وان تخفيض مستوى الامتصاص الداخلي ينبغي ان يكون مرتبطا، حسب وجهة نظر الصندوق، يغير اتجاهات استخدام الموارد المحلية، بما فيها التوجه نحو الفروع التي ينتج توسيع عرض السلع المخصصة نحو التصدير، ويضم هذا المحور عدة اجراءات تفصيلية هي : ـ

* تقليل العجز في الميزانية العامة للبلدان عن طريق الضغط على الانفاق العام الجاري والاستثماري وزيادة الضرائب والرسوم الجمروكية، وزيادة الأسعار التي تباع بها منتجات وخدمات القطاع العام والمرافق العامة، والقاء الاعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.

* زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.

*وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وشركات القطاع العام.

* زيادة أسعار مواد الطاقة.

* تقليل التوظيف الحكومي.

المحور الثاني : السياسات من جانب العرض :

كما هو معلوم فان بعض الاجراءات المتعلقة بسياسات الطلب لها تأثير ملحوظ على جانب العرض وذلك من خلال اعادة التوجه فيما يخص الموارد المحلية، ويتجلى هدف هذه السياسات بزيادة حجم المواد والخدمات التي يؤمنها الاقتصاد المحلي وذلك مهما كان مستوى الطلب الداخلي، ويمكن ان تقسم مثل هذه السياسات المتجهة نحو العرض الى مجموعتين، فهناك اولا سياسات المصممة لزيادة الناتج الجاري بتحسين الفعالية التي تستعمل فيها عوامل الانتاج، مثل رأس المال واليد العاملة، وكيفية توزيعها على الاستعمالات المتضاربة، وتشمل هذه المجموعة التدابير اللازمة لتخفيض التشوهات الناتجة عن الجمود في الاسعار والاحتكارات والضرائب، والمساعدات والقيود التجارية، اما المجموعة الثانية فتتضمن السياسات الرامية الى رفع نسبة نمو الناتج على المدى البعيد، ويدخل ضمن هذا الاطار الحث على الادخار والاستثمار الداخليين ومن السياسات المهمة ايضا تلك التي ترمي الى زيادة تدفق الادخار الاجنبي، اكان يشكل قروض خاصة او استثمار أجنبي مباشر او زيادة في مساعدة التنمية، ومن الواضح ان هاتين المجوعتين من السياسات المتعلقة بالعرض متداخلتين.

ووفقا للاطروحات السابقة، فان برامج التكييف يعتبر اهمية اساسية للأدوات والميكانزمات السوقية.

واذا كانت الاجراءات المتعلقة بحقل الطلب ذات طبيعة راهنية وان الائتمانات المقدمة لهذه البرامج (في حقل الطلب) هي ائتمانات قضية الأجل، فان النشاطات المتعلقة بجهة العرض انما تتطلب برامج طويلة المدى، متعددة السنوات، وفي هذا المجال فان السياسة الائتمانية للصندوق تكون مدعومة ببرامج التكييف الهيكلي المعتمدة من قبل البنك الدولي.

وقد حدد البنك الدولي (في 29/حزيران/1989) مجموعة من المباديء (الشروط) لاستخدام موارد البنك في دعم تخفيض الدين وخدمته يجب ان تنفذها البلدان المدينة وهي (33) : -

* ان يكون لديها برنامج تكييف متوسط الأجل.

* ان يكون لديها استراتيجية لادارة الدين تشمل :

أ - برنامج لمواجهة مشكلة الدين التجاري بطريقة تنتج آفاقا معقولة لتخفيض مدفوعات خدمة الدين الى مستوى يمكن تحمله.

بـ ـ مصادر تشمل تخفيض كبير للدين من الدائنين الرسميين الثنائيين عن طريق اتفاق مع نادي باريس.

ثالثا : سياسات تحسين المنافسة الدولية :

يحتوى على عناصر من السياستين المتعلقتين بالعرض والطلب، حيث انها مبنية على تركيبات من التدابير (مثل خفض سعر العملة مع تقييد الاجور) الرامية الى التأثير على سعر الصرف الحقيقي للبلد المطبق للبرنامج وتحسين المضاربة وهو السبب في اعطاء الاهمية الكبرى في غالبية الاحيان لدور سياسات سعر الصرف في برامج التثبيت.

ومن الجوانب الاساسية في برامج التكييف، بالاضافة الى المحاور الثلاثة، هناك عناصر تحضى بأهتمام خاص من قبل الصندوق، أهمها : ـ

* اعادة هيكلة القطاع المالي، بتحريره من كل قيود، وفي هذا الصدد يميز الصندوق بين التحرير المالي الخارجي والتحرير المالي الداخلي : يتضمن التحرير الخارجي الاجراءات التالية (34) : ـ
* فتح الاسواق المالية المحلية أمام التدفقات المالية الدولية.
* الغاء ضوابط الصرف.
* ازالة الحواجز امام دخول البنوك الاجنبية، وما الى ذلك.

اما التحرير الداخلي فيشير، حسب صندوق النقد الدولي، الى الاصلاحات المؤدية الى اداء اكثر حرية للأسواق المحلية، ويشتمل على : ـ

* الغاء ضوابط الائتمانات المحلية المتعلقة بوضع حصص للأئتمان ـ حدود قصوى لسعر الفائدة، اشتراطات احتياطي متمايزة.
* ايفاء الاساليب التمييزية واشتراطات رأس المال التي تعرقل بشدة دخول المشاركين المحليين الى السوق المحلي وحسب الصندوق، فان الاهداف الرئيسية للتحرير المالي الداخلي والخارجي هي دمج السوق المالي المحلي في السوق الدولي، من أجل تحسين دور الاسواق المالية في تخصيص الموارد.
* إعادة النظر بدور القطاع العام (او قطاع الدولة) في عملية التنمية، بأعتباره المحرك الرئيسي لها، ونظرا لأن الصندوق يعيش الهاجس الدائم المتمثل بالعجز العام، فانه ينظر الى دور وظيفة هذا القطاع انطلاقا من فكرة العجز وفي هذا المجال يصوغ الصندوق الاطروحة التالية : بما ان عجز المنشآت العامة اصبح في كثير من البلدان أهم عنصر من عناصر العجز العام الكلي لهذا فإن من الجوانب الرئيسية في التكييف الهيكلي اعادة تقدير ما اذا كان مقدار هذا العجز ما يبرره اليوم (35).

واذا وضعنا هذه الاطروحة موضوع التطبيق العلمي فانه يمكن القول ان الهدف الاستراتيجي للصندوق في هذا الصدد يتمثل في تقليص نمو القطاع المذكور وقصر نشاطه على المشروعات العامة والبنية الاساسية وبيع مشروعاته الناجحة الى القطاع الخاص، ورغم وضوح الهدف الا ان الصندوق، عند صياغته للمتطلبات المتعلقة بالقطاع الحكومي ضمن برنامج التكييف، يلجأ الى تغليف مطالبه بأستخدام عبارات من قبيل :

* ترشيد حجم القطاع العام.
* تحسين أداء منشآت القطاع العام.
* ترشيد برنامج الاستثمار العام.

ازالة كل القيود امام القطاع الخاص (المحلي والاجنبي)
وتحريره من كل العوائق التي تقف أمام النمو ضمن برنامج التكييف.

ويتجلى ذلك في الاجراءات التالية :

* فتح مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص، أجنبيا كان او محليا.
* ضمان حرية تحويل أرباح ودخول المشروعات الاجنبية للخارج.
* تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.

هذه هي بأختصار شديد المحاور الاساسية للبرنامج أو على وجه الدقة للبرامج التي « يقترحها » صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة ويهدف استكمال تأملاتنا بصدد هذه القضية وانتاج معرفة علمية صادقة عنها، فانه من الضروري البحث عن الأصول النظرية التي تستمد منها برامج التكييف مشروعيتها، فنظرا لضيق المساحة المخصصة لهذه القضية التي تحتاج الى معالجة خاصة ذات طبيعة تنظيرية أرفع، فإننا نشير الى ان الأساس النظري لهذا البرنامج يتمثل بالمذهب DOC-TRINE الاقتصادي النيوكلاسيكي ان هذا المذهب لايعطي الاهمية الاساسية للنمو والتنمية، بل الى التوازن الماكرو ـ اقتصادي (الداخلي والخارجي)، كما ينظر الى تسيير العمليات الاقتصادية من خلال ميكانيزم السوق الحرة، ذلك من خلال الأحلال التام لعوامل الانتاج بعضها محل البعض الاخر وكذلك من خلال المنافسة الحرة، ورغم أن الأسس العامة للنظرية النوكلاستكية تعرضت لنقد عميق من قبل العديد من الاقتصاديين وذلك فيما يتعلق بكفاءتها بكلائتها في الاستخدام عندما يتعلق الامر بالبلدان ذات مستوى التطور المنخفض الا ان الصندوق مازال حصرا على شرائها النظري وقدرتها على أن تكون اداة تحليلية لكل الظروف والاحوال.

وما يتمتع بأهمية خاصة في هذا المجال هي الاهداف المستخلصة عن الموديل النيوكلاسيكي والتي يجب ان تكون عناصر ملزمة للسياسة الاقتصادية للبلد المدين، ويمثل التوازن وخاصة التوازن النقدي الهدف الاساسي لهذه السياسة.

3 ـ حصاد التكييف، خلاصة الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف التي طبقتها البلدان العربية المدينة

في البدء لابد من الاشارة الى ان العديد من البلدان العربية المدينة (ان لم نقل معظمها) تنفذ برامج للتكييف صممها خبراء صندوق النقد وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وعلى رأسها البنك الدولي. وتشير الدراسات التي تمت حول النتائج العملية (36) التي تمخضت عنها عمليات تنفيذ تلك البرامج التي عقدتها بعض البلدان العربية المثقلة بديونها مع صندوق النقد الدولي ابان أزماتها الاقتصادية والنقدية الطاحنة، إلا أن ثمار تلك البرامج كانت مرة

لغاية في مجال تدهور مستوى معيشة محدودي الدخل، وفي مجال التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، بل وفي مجال النمو، حيث رافقت هذه البرامج موجات انكماشية واضحة تهدف الى توفير الموارد لدفع عبء الدين الخارجي.

وعلى سبيل المثال فإن التدابير المتخذة في جانب العرض لاتظهر آثارها كما معلوم، الا بعد فترة طويلة، كما أشرنا الى ذلك سابقا. ان استخدام بعض التدابير من جانب العرض إنما يؤثر على الاهداف السياسية والاجتماعية التي تسطرها حكومات الدول المنفذة لبرامج التكييف (الاعانات الغذائية، برامج التشغيل، القيود على استيراد بعض المواد والخدمات . . . الخ) ويعني ذلك الى أنه عند التنفيذ العملي لتلك البرامج ينشأ تناقض مستعصي الحال بين الاهداف الاقتصادية الصرفة التي ينص عليها برنامج التكييف وبين الاهداف الاجتماعية ـ الاقتصادية الاخرى. ولهذا فقد اكتسب التكييف سمعة سيئة من جراء عدم ادراك الحاجة الاساسية للعديد من البلدان المدينة الى مواجهة النضوب المفاجيء الذي طرأ على التمويل الخارجي عقب حدوث الازمة المالية الكبرى في خريف 1982 وماتلاها من إجراءات متشددة في منح القروض على الصعيد الدولي.

ولعل أهم الاجراءات التي يدرجها صندوق النقد الدولي في برامجه التكييفية هي قضية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية للبلد المدين ويعتبر صندوق النقد الدولي هذه القضية الشرط الأساسي والجوهري والحاسم لتقديم أي دعم اضافي لموازين مدفوعات الدول المدينة في ضوء تسهيلاته المشروطة. ويمكن القول بدون ادنى مبالغة ان التخفيض يمثل القاسم المشترك الذي يجمع بين مختلف برامج التكييف التي اقترحها الصندوق على البلدان المدينة حتى الآن.

ونظرا للاثار العميقة التي يتركها تخفيض العملة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فانه يتوجب القيام بمعالجة متبصرة وهادئة لهذه القضية المعقدة ـ تخفيض العملة. ولكن نظرا لأن هذه القضية ولأهميتها كما اسلفت تحتاج الى معالجة خاصة لايفائها حقها، فاننا سنقوم هنا بتقديم بعض الافكار الاولية بهدف فتح الافاق لمناقشة ثرية ومتنوعة. ونظرا لان العديد من البلدان العربية المدينة قد أجرى عمليا تخفيضا لعملاته الوطنية اذعانا لشروط صندوق النقد الدولي، فان هذه الملاحظات تنطبق عليهم بالتأكيد ولاتوفر أحدا منهم.

لعل اكثر الاثار واخطرها والتي نجمت عن عمليات تخفيض عملات البلدان العربية المدينة هي الموجات التضخمية التي رافقت عمليات التخفيض تلك (37). ورغم ان نجاح عملية التخفيض يفترض، نظريا، استقرار الاسعار المحلية والافقدت هذه العملية جدواها وفعاليتها. ونظرا الأنفلات الاسعار ـ بسبب تحريرها ـ فقد ادى التخفيض الى تفجير مجموعة من الضغوط التضخمية تجلت فيما يلي : ـ

أ) ارتفاع السلع الاستهلاكية المستوردة مما أثر على النفقات الضروبية للمعيشة.

ب) ارتفاع اسعار المنتجات الوسيطة المستوردة مما ادى نزوع تكاليف الانتاج المحلية نحو الارتفاع.

ج) ونظرا لعدم وجود مرونة في تخصيص الموارد المحلية بسرعة فقد حدث اختلال واضح بين قوى الطلب وقوى العرض للسلع المحلية ما دفع بأثمانها نحو الارتفاع.

د) ارتفاع اسعار السلع الاستثمارية المستوردة.

الاثر الثاني للتخفيض يتجلى بطبيعته الاجتماعية الصارخة. فقد أدت موجات التخفيض المتعافية الى استقطاب واضح قوامه الرسملة المتعاظمة على المحور الاول والبلترة على المحو الثاني. تعني هذه الاطروحة ببساطة ان التخفيضات في القيمة الخارجية قد أدت الى تغييرات هامة في توزيع الدخل القومي لصالح مالكي وسائل الانتاج، حيث تنامت معدلات الربح والسريع والفائدة على حساب اصحاب الدخول الثابتة والمحددة (الاجور والمرتبات) الذين وجدوا انفسهم باستمرار في وضع تدهور اجباري في مستويات معيشتهم جراء الانخفاض المستمر في دخولهم الحقيقية بسبب التضخم.

ومن هذا الجانب فقد أسهمت عمليات التخفيض في تغذية حدة التفاوت في توزيع الدخول التى كانت هي أصلا حادة في البلدان العربية المدينة.

ومن جهة ثانية ينغي أن لاننسى الأثار السلبية الأخرى للتخفيض والمتمثلة فى زيادة عبء المديونية الخارجية، والتأثير السلبي على الادخار والاستثمار المحليين بالاضافة الى تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح البلد المدين.

ولكن هناك خطر آخر يضاهى خطر التخفيض المذكور سابقا. يتجلى هذا الخطر بالموجات الهائلة لتهريب الاموال خارج حدود البلدان المدينة بنتيجة تطبيق وصفة صندوق النقد الدولى وما رافقها من ليبرالية مفرطة غيبت دور الدولة الى حد بعيد فى توحيد النشاط الاقتصادي. وبهدف أن لانعلق مشكلاتنا بالكامل على شماعة وصفة الصندوق، ينبغى ان نشير الى ان ظاهرة التهريب كانت معروفة من قبل توقيع اتفاقيات التكييف مع الصندوق لاسباب عديدة، لكن هذه الظاهرة استفحلت في ضوء تطبيق برامج التكييف تلك.

ونظرا لأهمية هذه الظاهرة والاثار المترتبة عليها فقد قام صندوق النقد الدولى باجراء دراسات عيانية لبلدان (أو مجموعات بلدان) مختلفة (38)، وتوصل الى تعميم يقول بأن متوسط هروب رأس المال يمثل 15 ٪ ـ 30 ٪ من مستوى الدين الخارجى للبلدان المدينة. واذا طبقنا هذا التعميم على البلدان العربية المدينة أمكننا القول بأن حجم رأس المال المهرب الى الخارج قد بلغ خلال الفترة 1983 ـ 1988 حوالى 95 ـ 190 مليار دولار فقط (انظر جدول رقم 2). ويمكن القول ان هذا الرقم متواضع، ذلك لأن ارقام الدين الخارجى ليست حقيقية، كما أشرنا الى ذلك سابقا، واذا عدنا الى التقديرات التى احريناها لحجم المديونية الخارجية للبلدان العربية في مكان آخر من الدراسة، والتى بلغت 280 ـ 320 مليار دولار عند نهاية 1988، لأمكننا القول، طبقا للنسبة اعلاه ان حجم رأس المال المهرب من البلدان العربية المدينة قد بلغ مابين 42 ـ 84 مليار و48 ـ 96 مليار دولار فى عام واحد، هو 1988، ويشير د. رمزي زكى فى تقديراته الى أن الأموال المودعة بأسماء افراد مصريين فى الخارج تتراوح بين 40 ـ 120 مليار دولار. وهي بهذا الشكل لاتقل عن حجم ديون مصر الخارجية في السنوات الاخيرة (39) وقد قدر أحد الباحثين السودانيين (40) حجم الاموال التي هربت من السودان خلال الفترة 1978 ـ 1985 وهى الفترة التى عقدت فيها الحكومة

السودانية عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي بحوالى 29 مليار جنيه سوداني، اي مايعادل 19 مليار دولار امريكي، وهو مايمثل 32٪ من الناتج المحلى الاجمالى للسودان فى عام 78/79 و 60٪ عام 1985/1986 : ولاحاجة بنا الى ارقام اخرى لتوضيح حجم الكارثة فى مناطق اخرى من وطننا العربي.

والأهم من كل ذلك فقد ظل موضع الشك امر تحقيق الهدف الرئيسى لبرامج التكييف والمتمثل باصلاح او على وجه الدقة ازالة العجز فى فقرة الحساب الجاري فى ميزان المدفوعات. ذلك لأن الاجراءات التى اتخذت لم تؤد الى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، لأن تحقيق ذلك مرهون بشروط عديدة، لايتسع المجال لذكرها هنا، لم تتوفر. ناهيك عن ذلك ان تطبيق السياسات التى فرضها صندوق النقد الدولى فى برامجه التكييفية انها تم فى بيئة دولية غير مواتية اطلاقا (ظروف الكساد التضخمى وتقلب اسعار الصرف). وتشير الدلائل الى أن البلدان التى طبقت هذه السياسة فى ضوء الضغوطات التى مارسها عليها صندوق النقد الدولى لم تحقق نتائج طيبة فى هذا المجال. ومن جهة اخرى يجب التذكير بأن الزيادة التى حدثت فى صادرات بعض البلدان لم تكن لها علاقة بتخفيض القيمة الخارجية لعملات تلك البلدان، بل بعوامل اخرى.

كما لم يتحقق الهدف فى تخفيض واردات الاقطار العربية، التى تشهد نموا ملحوظا (41)، وذلك لأن هناك اجزاء مهمة من تلك الواردات لاتنتج أو لايمكن انتاجها محليا فى الأمد القصير والمتوسط، بسبب البنية الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية التي طبقت فى هذه البلدان، التى لاتسمح بالقيام بمناورة انتاجية مناسبة فى الوقت المناسب ومن المؤكد ان الكثير من هذه الواردات هى من السلع الاساسية التى لايمكن الاستغناء عنها، مثل السلع الغذائية، الأدوية، مواد الطاقة، قطع الغيار. . . الخ. ويعنى ذلك انه ليس من المتوقع ان ينخفض الطلب المحلي عليها حتى بعد ان ترتفع اسعارها عقب تخفيض سعر العملة، الا اذا قبل المسؤولون الخيار الصعب والمتفجردوما، وهو المتمثل بحدوث مشاكل واضطرابات اجتماعية. وهو خيار لايمكن لأحد ان يتنبأ بالنتائج المترتبة عليه، بما فى ذلك قضية الهيمنة، وهى قضية ليست اقتصادية على ما اعتقد.

4 ـ فى البحث عن بدائل لبرامج التكييف
محاولة نقد موقف صندوق النقد الدولى

منعا لأي إلتباس فى تأويل الهدف الذى يرد له الباحث الوصول اليه من خلال هذه الفقرة، فانه يجب التذكير بأن الافكار المطروحة هنا مادة خام، غير مكتملة فى صياغاتها النهائية، فهى اذن ليست اجتهادات قاطعة، انما مجرد محاولة أولى ليس الا.

لاشك ان الانطلاق السليم لنقد موقف صندوق النقد الدولى من قضية تصفية دين البلدان النامية انما يتطلب المساس بقضيتين اثنتين :-

- المذهب النظري، الذي يحدد هذا الموقف والذي يستمد منه الاخير (الموقف) مشروعيته.
- امكانية تسديد (او على وجه الدقة فك المديونية) المديونية المترتبة بذمة البلدان النامية فى ظروف الاقتصاد السياسى المعاصر.

لنتطلق اذن من القضية الاولى يعتبر العديد من النقاد (42) ان المدخل السوقى (الذي يعتمده صندوق النقد الدولى) بصدد التكيفات الهيكلية انها يتقاطع أو على وجه الدقة يبتعد، مع الواقع والخصائص العامة للبلدان النامية اذ ليس هنا كما معلوم سوقا متطورة لعوامل الانتاج (أو توجد بأشكال بسيطة)، وعلى وجه الخصوص سوق لرأس المال : كما لم تتشكل بعد بصيغة ناضجة طبقة (أو فئة) من المستثمرين تأخذ على عاتقها عبء المبادرة وتحقيق سياسة تنموية. وبالرغم مما تحقق فى مجال تشكل الطبقات البرجوازية فى البلدان النامية (43) فان التدخل الحكومى فى ظروف التخلف، مازال ضروريا، رغم انه يظل قيد المناقشة مضمون ونوعية سياسة الدولة وتدخلها فى الاقتصاد. ومن جهة اخرى مازالت امكانية الاحلال التام لعوامل الانتاج ضئيلة وبالاخص نوعية قوة العمل المختلفة. وماتزال بشكل مقنع الفرضية الاساسية والمتمثلة بأن نمو الادخار يعتمد بشكل مقنع رئيسى على معدل الفائدة الحقيقية، كما ان الاستثمارات تمثل دالة بسيطة لمعدل الادخار. الاستثمارات تعتبر من جهة، جهازا انتاجيا محددا، تمثل التكنولوجيا المستوردة، فى ظروف التخلف، شرطا ضروريا له، ومن جهة ثانية. فان الادخارات المتراكمة فى ظروف الاقتصاد الرأسمالي ضعيف التطور يمكن ان لا تكون قادرة على تغير الاستثمارات حيث تعتمد هذه الأخيرة على القدرة على الاستثمار، وهذه بدورها تعتمد على تقييم ضغوط التطور الاقتصادي والحصول على دخل يغله الاستثمار.

ان تقييمات من هذا النوع والمجراة من قبل المستثمرين المحتملين، يمكن ان تكون وبكل بساطة سلبية وذلك فى ظروف ركود عام فى الاقتصاد لبلد مدين محدد. ومن هنا تنبع ضرورة الدور النشيط للدولة فى تنظيم سيرورة التنمية بما فى ذلك عملية الاستثمار، حيث لاتستطيع قوى السوق انجاز هذه المهمة غالبا، وعندما سيكون عجز الميزانية من الطرق المهمة لتحريك الاستثمار، ومن الفيد التذكير بوجود حدود موضوعية لحلول كهذه.

ومن جهة اخرى فان واحدة من القضايا المثيرة للجدل في برامج التكييف المصممة من قبل صندوق النقد الدولى هي اعتماد تلك البرامج على النظرية النقدية لتوازن المدفوعات، واعتبار ذلك مبدأ قاطع لا يجب النقاش حول صحته المطلقة. والحال، ان هذه النظرية، كما معلوم، جرت صياغتها على اساس ظروف تاريخية مختلفة كان يمر بها الاقتصاد العالمى، وبالاخص ضمن حقائق وسنن اخرى ناظمة للنظام النقدى قد تعرضت لتحديدات اساسية فى سنوات السبعينات بما في ذلك متطلبات لنظرية النقدية لميزان المدفوعات. وحسبنا ان نشير هنا، بسرعة ودون الدخول فى التفاصيل الى القواعد الجديدة الناظمة لحركة واصدار الدولار الامريكي وبالاخص قرار الرئيس الامريكى نيكسون فى عام 1971 المتعلق بتعليق قابلية تحويل الدولار الامريكى الى ذهل.

وبالاضافة الى ذلك فهناك العديد من القضايا النظرية الناجمة عن الفروقات الملموسة فى التطور الاقتصادى للبلدان النامية، وسواء الناحية الكمية او من ناحية عمق التحولات التى تحققت خلال هذه الفترة. تعنى هذه الملاحظة على وجه الدقة وجود تفاوت فى مستويات التطور وطبيعة المشكلات الملموسة التى تواجهها مختلف الاقتصادات المدينة لاتأخذها برامج التكييف المعتمدة من قبل

صندوق النقد الدولى، لان هذه الاخيرة تفصيل الواقع على مقاسات تراها صالحة لكل زمان ولكل بلد مدين، حتى وان تفاوت تلك البارمج في بعض الجوانب الشكلية إن معظم البلدان النامية تستند على اقتصادات أحادية الجانب وتعتمد على قطاع التجارة الخارجية، الذي يهيمن على كامل التطور الاقتصادى ويحدد اتجاهاته الاساسية، كما ان البنية الا قتصادية المتخلفة والضعيفة التمايز يمكن ان تسبب وهذا ما يؤكده خبراء الصندوق ذاته (44)، في منع تشكل الشروط الضرورية لضمان فاعلية بعض الاجراءات المثبتة في برامج التكييف على سبيل المثال تخفيض سعر صرف العملة.

وبجانب السياق الاقتصادى للمنطلقات النظرية فان نقد موقف صندوق النقد الدولي يمكن ان يمس، كما معلوم الشروط المرتبطة بالسياسة الاقتصادية حالة الاقتصاد العالمى. ينبغي إثارة الانتباه هنا الى النظرة الاحادية الجانب المعتمدة من قبل الصندوق لمسببات ازمة المديونية، محملة البلدان المدينة مسؤولية الازمة المذكورة.

ولا تريد اعفاء القوى المسيطرة في البلدان المدينة عن مسؤولية ازمة المديونية وأشرنا إلى ذلك في دراسة سابقة (45) انما نريد التأكيد على ان هذا التحليل الأحادي الجانب لايأخذ بنظر الاعتبار حقيقة الظروف الملموسة التي مرت بها هذه البلدان خلال الفترة المنصرمة، وكذلك فان هذا التحليل لايأخذ بنظر الاعتبار اتجاهات التطور الفعلية التي مربها الاقتصاد العالمي والتي لم يكن للمدينين اى امكـانية للتأثير عليها. لقد أشرنا في مكان سابق من الدراسة الى الظروف التي سبقت ورافقت انفجار ازمة المديونية والتى تمثلت بهبوط قوي للدخول الناجمة عن التصدير والتى قابلها نمو تكاليف الاستيراد، مما أدى الى تردي شروط التبادل التجاري الغير صالح هذه البلدان، وخصوصا لمصدري المواد الاولية والخامات، وقد اقترن ذلك بنمو مفاجىء لمعدلات الفائدة في السوق المالية الدولية. ولا ينبغي نسيان المناورات التي لعبتها البلدان الرأسمالية المتطورة في الاسواق المالية الدولية والحروب التي حدثت فيما بينها وأثار ذلك على البلدان المدينة.

ويبدو من خلال متابعة التطور التاريخي لمشكلة المديونية الدولية ان الدائنين لم يفهموا حقيقة بسيطة قوامها ان الشرط الضروري للابقاء على قدرة المدينين على خدمة الديون المترتبة عليهم انما يتمثل بالوضع الخارجي الملائم، المتمثل بالابقاء على القدرة الاستيرادية وعدم تعريضها للتحجيم، وكذلك قبول الدائنين بوجود فائض تصديري مع البلدان الدائنة، والذى يشكل المصدر الاخير لوضع الالتزامات الناجمة عن الدين وفوائده.

وفي الحقيقة فان تقييم هذا الشرط الضرورى لفعلية خدمة الدين - اى رغبة الدائنين القبول بفائض تصديري - انما ينتمى - حسب المدينين - الى الجذور الاساسية لعدم نجاح برامج التكييف التى صممها صندوق النقد الدولى وطبقتها البلدان المدينة.

ان هذا الواقع هو الذى يدفع بالمدينين للبحث عن خيارات بديلة، فهل هم بقادرين على ذلك، ومـا هي حدود تحقيق تلك الخيارات البـديلة الآن، وفي المستقبل المنظور، خاصة اذا ما أخذنا بنظر

الاعتبار حقيقة اتجاه الاقتصاد العالمي (والمجتمع الدولى كذلك) نحو احادية قضية مفرطة ؟ انها اسئلة مفتوحة تظل تسبح في فضاء الواقع الجديد، حيث ستواصل البلدان المدينة اعادة انتاج علاقتها ما الدائنين ضمن شروط اكثر قساوة وصارخة في أن. ان التطور التبعى المأزوم للبلدان المدينة، القائم على الاستدانة الخارجية، الصارخة في حجمها، انها يقود ضمن منطقة كداخلى الى هذه الحقائق المريرة والمرة.

والسؤوال المطروح الآن : بعد كل ما حدث، هل تنجح البلدان هذه في اعادة جدولة ديونها، وبأي شروط، ام ستضطر الى اعادة جدولة اعباء مشكلاتها الرافقة للتطور المذكور، مؤجلة بذلك تفجير التناقضات الفاقعة الحدة فقط ولكن ليس حلها بشكل نهائى لان ذلك خارج حدود امكانياتها حقا ؟

جـدول رقـم (1)

عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات الدولية لبعض البلدان العربية المدينة
خلال الفترة 1970 ـ 1988

الأقطـار العربيـة	1970	1975	1980	1985	1986	1987	1988
الاردن	15,4	6,7	5,1	2,2	2,4	2,1	0,5
تونـس	2,2	3,1	2,0	1,0	1,4	2,2	3,1
الجـزائـر	3,3	2,9	4,4	3,6	2,5	3,0	1,6
السـودان	0,8	0,4	0,4	0,2	1,1	0,2	0,1
سوريـا	1,6	4,3	1,0	0,5	0,7	1,2	-
مصـر	2,2	0,9	2,0	1,1	1,5	2,2	1,6
المغـرب	2,4	1,7	1,2	0,4	0,7	1,7	1,5
موريتانيـا	0,6	3,2	6,1	3,1	1,4	2,6	1,5
اليمـن الديمقراطية	4,0	1,8	4,3	1,9	3,7	2,5	1,6
اليمـن العربية	-	11,5	8,5	2,6	6,5	5,4	2,6
الصـومـال	-	-	-	-	0,4	0,2	0,7
لبنـان	-	-	-	-	3,4	2,9	-

المصدر : ـ د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار، مصدر سابق، ص 176 .
ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ، مصدر سابق، ص 318 .

جدول رقم (2)

تقديرات حول حجم رأس المال المهرب الى الخارج من البلدان العربية المدينة خلال الفترة 1983 ـ 1988 بملايين الدولارات

السنوات	حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية	حجم رأس المال المهرب الى الخارج	
		البديل الأول 15٪ من اجمالي الدين	البديل الثاني 30٪ من اجمالي الدين
1983	81167	12175	24350
1984	85097	12764	25528
1985	97353	14603	29206
1986	111641	16746	33492
1987	123185	18477	36954
1988	136280	20442	40884
المجموع		95207	190414

المصدر : محتسبة من قبل الباحث على أساس البيانات الواردة في
* التقرير الاقتصادي العالمي الموحد لعام 1989 .
* التقرير الاقتصادي العالمي الموحد لعام 1990 .

هوامش الدراسة :

(1) قارن : , , لموند ديبلوماتيك ، ، عدد خاص/نوفمبر تشرين / 1990 ص 8 .

(2) قارن على سبيل المثال البحوث والدراسات الصادرة من النقد الدولي والتى ينشر معظمها في مجلة الصندوق الدورية « التمويل والتنمية »

(3) راجع : د/صالح يأسرحسن : ملاحظات حول المديونية الخارجية وآثارها على تناقض المواد الغذائية في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية الجزائر 1991 ، ص 33 ولاحقا .

(4) راجع د/صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية . . . المصدر السابق، جدول رقم 1 ـ ملحق الدراسة ، ص 61 كذلك :

IP.WORLD ECONOMIC OUTLOOK, OCTOBER 1989; P. 134

وارقام 1990 نقلا عن جريدة الشعب، العدد 8432 بتاريخ 1990/12/19 ،

(5) نفس المصدر السابق

(6) لمزيد من التفاصيل قارن : رمزي زكي : ازمة الراسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة المديونية الخارجية للدول المتخلفة « دراسات عربية » العدد 16 نيسان ـ ابريل /1985 ، كذلك د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت 1989 ، خصوصا الفصلين الثاني والثالث كذلك : عصام الخفاجي : رمال الديون المتحركة : كيف بدأت عجلة الديون بالدوران ؟ , , الهدف ، ، العدد 978 بتاريخ 1989/10/28 ، ص 34 ـ 35 .

(7) قارن على سبيل المثـال : كيث جريفـين : نحـو تسـوية تعـاونية لمشكلة الـديون « التمـويل والتنمية » عدد يونيو/1989 ، ص 12 ـ 13 .

(8) قارن : د/صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية/مصدر سبق ذكره ص 16 .

(9) قارن : عصام الخفاجي : رمال الديون المتركمة ديون الفقراء وديون الاغنياء « الهدف » العدد 980 ، بتاريخ 1989/10/22 ، ص. 34 .

(10) يمكن تحقيب التـطور التـاريخي لازمـة المديونية الدولية منذ اندلاعها في 1982 ونستطيع هنا ان نميز ثلاث مراحل : المرحلة الاولى، هي الممتدة من 1982 الى 1985 المعلم الاساسي لهذه المرحلة يتمثل بالطبيعة الهجومية للدائنين وذلك من خلال املاء شروطهم لحل الازمة ، وفي هذه المرحلة يلعب صندوق النقد الدولي وخبرائه دورا رئيسيا في المبادرة وصياغة وتحقيق , , تغنيرات جذرية ، ، في السياسة الداخلية للبلدان النامية ، وذلك ضمن الاطر العامة لما يسمى ببرامج التكييف ، اما المرحلة الثانية فتمتد من 1985 ـ 1988 ، ففي هذه المرحلة لوحظ ظهور بعض التحول في « لهجة » الدائنين وترتبط هذه المرحلة بما يسمى بخطة بيكر، الذي كان وزيرا للمالية في الولايات المتحدة الامريكية عندها، وقد تضمنت خطة بيكر من ثلاثة عناصر هي : ـ

* اتباع سياسات تكييف في البلدان النامية المدينة .
* اقراض جديد منسق من جانب البنوك التجارية .
* قروض عامة وبوجه خاص من المؤسسات الدولية .

اما المرحلة الثالثة ، التي تبدأ من عام 1989 فترتبط بما يسمى بمخطط برادي (في مارس 1989 ،) الخاصية الرئيسية للموقف الجديد للدائنين والمثبت في مخطط برادي انه ينطلق من وعي بفشل (او على الاقل عدم فاعلية) الاجراءات السابقة المنطلقة من الفلسفة « التقليدية » التي يستند اليها صندوق النقد الدولي في صياغة برامج التكييف وحسب مخطط برادي فأنه يتوجب على البلدان المدينة أن تقوم ببرامج تكييف نتجه الى نمو وتتخذ تدابير لتشجيع عودة رؤوس الاموال الهاربة ، وفي الوقت نفسه يتعين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يقدما التمويل للبلدان النامية من اجل تخفيف الدين وخدمته ، اما بالنسبة لحكومات البلدان الدائنة فيتوجب عليها ان تستمر في اعادة الجدولة وإعادة هيكلة قورضها من خلال نادي باريس ، والابقاء على غطاء ائتمانات تصدير للبلدان ذات برامج الاصلاح السليمة ، كما يسميها برادي ، كما على هذه البلدان ان تلغي العوائق الضريبية والمحاسبية واللائحية أمام تخفيض الدين .

لمزيد من التفاصيل عن خطة برادي والمبادرات الاخرى الجديدة راجع : اميثرات حسن الخبرة الحديثة لاستراتجية الدين « التمويل والتنمية »/عدد سبتمبر/1989، 12 ص 12 ـ 13 وراجع كذلك المخطط المرفق.

(11) قارن عصام الخفاجي : رمال الديون المتحركة، انفجار ازمة الديون ,, الهدف،، العدد 981 بتاريخ 1989/10/29 ـ ص. 33.

(12) قارن : د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار . . ، مصدر سابق ص 118 ، 121، كذلك : د/ ياسر حسن من : ملاحظات حول المديونية . . مصدر سابق ص 61 ـ 62

(13) قارن ,, لومند ديبلوماتيك،، مصدر سابق، ص 22.

(14) قارن د/ ريفنج : قياس الدين الخارجي للبلدان النامية ,, التمويل والنمية،، مجلد 24/رقم 1 ـ مارس/1987 ص 16.

(15) قارن : د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي : . . . مصدر سابق، ص. 219.

(16) قارن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990، تحرير : صندوق النقد العربي (وآخرون) ـ ص. 321.

(17) قارن د/رمزي زكي : الديون والتنمية : القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي الطبعة الاولى، القاهرة 1985، ص 57.

(18) قارن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989 ص 382، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ص 319.

(19) قارن : التقرير الاقتصادي . . لعام 1989، ص 387، ولعام 1990، ص 311ـ314.

(20) قارن : د/رمزي زكي : الديون الخارجية وتعميق التبعية (ملاحظات حول خبرة مصر بين الدائنية والمديونية) قضايا فكرية، الكتاب الثاني/يناير 1986 ص. 135.

(21) قارن : التقرير الاقتصادي . . لعام 1990، ص 220 ـ 320.

(22) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع : د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار/مصدر سابق، ص 233.

(23) قارن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990، مصدر سابق ص. 310.

(24) المصدر السابق، ص 240

(25) قارن : د/صالح ياسر حسن : العام والخاص في نوعات العسكرة في العالم العربي، نحو تناول منهجي للجوانب الاقتصادية للتسلح ,, النهج،، العدد 16/1987 ص. 228 ـ 275.

(26) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى الادبيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وعلى وجه الخصوص مجلة « التمويل والنمية » وكذلك راجع د/رمزي ذكي :
الاقتصاد العربي تحت الحصار . . ، مصدر سابق، وبالاخص الفصلين الثالث والرابع.

(27) راجع : مارسيليو سيلوفسكي : التكييف في الثمانينات، استعراض القضايا ,, التمويل والتنمية،، عدد يونيو/1987، ص 11.

(28) بيترهيلر : الفقراء وبرامج التكييف التي يدعمها الصندوق ,, التمويل والتنمية،، عدد سبتمبر 1988، ص 2.

(29) راجع المقابلة مع نائب رئيس البنك الدولي لشؤون اقليم أمريكا اللاتينية ,, التمويل والتنمية،، عدد حزيران 1989، ص 2.

(30) راجع : ش. شايد حسين : انعاش النمو في امريكا اللاتينية « التمويل والتنمية » عدد حزيران 1989 ص 2.

JEMES MEEDE : THE BALANCE OF PAYMENTS ;UNIVERSITY (31)
PRESS : 1951 (LONDON : OXFRD)

وقد ورد عند د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي. . . ، ص 234 .

(32) محسن س. خان ومالكولم د. نايت : برامج التكييف التي يدعمها الصندوق، هل تعوق النمو ؟، , , التمويل والنمية، ، عدد مارس/1986 ، ص 31 .
كذلك : مانويل جويتيان : دور صندوق النقد الدولي في التكييف , , التمويل والنمية، ، عدد يونيو/1987 ص 3 ولاحقا.

(33) ورد في , , التمويل والتنمية، ، عدد سبتمبر/ايلول 1989 ص 15 .

(34) قارن [ماريو بليجر وسيلفيا ساجاري : تسلسل تحرير الاسواق المالية , , التمويل والتنمية، ، عدد مارس/اذار/1989، ص 18 ولاحقا.

(35) قارن : مارسيلو سيلوفيسكي : التكييف في الثمانينات. . ، مصدر سابق، ص 12 .

(36) قارن : د/رمزي زكي : تقييم الاداء لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي)1977 ـ 1981(: حصاد التجربة واحتمالات المستقبل , , الفكر الاستراتيجي العربي، ، السنة 1، العدد 4/نسيان ـ ابريل/1982 .

(37) لمزيد من التفاصيل انظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990، مصدر سابق، ص 48، ولاحقا، وكذلك الملحق الاحصائي.

(38) قارن : محسن. س خان ونديم الحق : هروب رأس المال من البلدان النامية , , التمويل والتنمية، ، عدد مارس/اذار ص 3 .

(39) قارن : د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار. . . ، مصدر سابق، ص 206 .

(40) انظر : علي عبد القادر : حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال، ورقة مقدمة الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة , , السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، ، الكويت ـ 20 ـ 22 شباط/فبرايل 1988

(41) قارن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990، مصدر سابق، ص 309 ولاحقا.

(42) انظر على سبيل المثالش
IMF. ADJUSTEMENT PROGRAMES
K. LUTKOWSKI : SOME CRUCIAL ASPECTS OF THE بحث مقدم الى الكونفرنس العلمي الدولي المنظم من قبل : مركز الابحاث حول المديونية والتنمية التابع لجامعة ياكديلينسكي، كراكوف (بولندا) 13 ـ 15 مارس اذار/1989 .

(43) انظر على سبيل المثال : البورجوازية العربية المعاصرة , , جدل، ، ـ كتاب العلوم الاجتماعية : تب 1991 .

(44) انظر : الدراسات المنشورة في اعداد مختلفة من دورية صندوق النقد الدولي , , التمويل والتنمية، ، .

(45) انظر : د/صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية. . . مصدر سابق، ص 47 ولاحقا.

أزمة المديونية الخارجية وانعكاساتها
على التنمية الاقتصادية

فؤاد عبد الله يوسف

ان المواضيع المطروحة على ندوتنا هذه من اهم المواضيع واخطرها ويحتاج بحثها لتعمق كبير والخبرة ومعرفة واسعة ومع ذلك سمحت لنفسي بالمشاركة في هذه المواضيع من خلال شعوري بالمسؤولية في هذه المداخلة البسيطة محاولا التعرف على الاسباب التي اوصلت الوطن العربي الكبير لهذا المأزق الاقتصادي وحجم المديونية المذهلة التي يعيشها والعالم الثالث بمجمله.

وأملي ان تساهم مداخلتي في تعميق وعينا لجذر المسألة التي نعيشها في وطننا العربي خاصة واننا لازلنا نتخبط اكثر واكثر في نظرتنا لفهم حجم مشكلات امتنا في الجانب الاقتصادي والاجتماعي واستطيع القول ان العدد القليل من مجتمعنا يتقدم بينها باقي المجتمع لايزال يتخبط في الفقر وفي الحرمان التام.

تعتبر ظاهرة المديونية الخارجية واحدة من ابرز الظواهر التي انتشرت في العالم في اعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد اخذت هذه الصورة ابعادا غاية في الدقة والتعقيد بعد ان تحولت في عقدي الستينات والسبعينات الى ظاهرة عالمية، سرعان ما تجسدت فيها منذ عقد الثمانينات كل ملامح الازمة الدولية خاصة وأنها تحولت ـ من وجهة نظر المولين ـ من وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية محدودة الى اسلوب جديد نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في تكييفه ليتماشى مع نمط تقسيم العمل الدولي السائد الذي يستهدف السيطرة والاستغلال الرأسمالي لموارد الدول في العالم الثالث.

ومما زاد في خطورتها تزايد عدد الدول المدينة في العالم الثالث الى ان وصل في حدود (130) دولة من ضمنها معظم الدول العربية الغير بترولية.

وقد اخذت هذه الظاهرة ابعادا ومسارات خطيرة جدا تمثلت في تزايد نسب الفوائد وخدمات الدين ومن ثم تطورت هذه الصورة لتعكس بظلالها القاتمة عجز العديد من دول العالم النامي عن عدم مقدرتها على دفع اقساط الدين وفوائدها بصورة منتظمة. فضلا عن تزايدها لتتجاوز أحيانا نسبة الدين المسحوب بالنسبة لخمسة عشر قطرا عربيا على سبيل المثال الى الناتج القومي لهذه الاقطار. مما ادى بالعديد من هذه الدول المدينة عدم القدرة على تسديد اقساط الديون الخارجية (الاقساط + الفوائد) الى المصادر الدائنة. مما اوقع هذه البلدان في مشاكل اقتصادية دائمة واصبحت هذه المشكلة مثارا لاهتمام السياسة والحكام والمفكرين في مختلف دول العالم.

ان الدين الخارجي للدول العربية المتقرضة في حدود (180) مليار دولار حتى عام 1990 ومن الضروري ان نشير هنا الى عدم دقة الاحصاءات المتاحة عن الديون الخارجية وان المصادر المختلفة تعطي بيانات متباينة ورغم التحسن الذي طرأ في السنوات الاخيرة على عملية الاحصاء فانه يجب الانتباه الى ان الارقام الواردة في مختلف الاحصاءات تبقى ادنى من الارقام الفعلية وتشمل

الاحصاءات المعروفة عادة الديون الرسمية والديون بضمانة الحكومة المستحقة على الهيئات والافراد، ولاتشمل في الغالب الديون العسكرية والديون التي تدفع بالعملات المحلية وكثرا ما تمهل الديون قصيرة الاجل والتي لاتزيد فترة استحقاقها عن عام ولذلك يجب التأكيد انه بجانب عدم دقة الارقام، فان استخدامها من معرض التحليل هو لتوضيح الاتجاهات العامة في قضية المديونية العربية.

وقد ظهرت مشاكل تسديد الديون على مستوى عالمي في بدايات الثمانينات وقد نظر لها في البداية على انها مسألة فنية تخص المصارف وبعض وزارات المالية واعتبرتها دول العالم الثالث انها مسألة مالية محضة، وتعقدت المباحثات حول اعادة جدولة الديون، ولم يكن هناك ادراك بان هذه القضية الناشئة عن عدم دفع القروض سوف تكون لها مضاعفات سياسية واجتماعية وان المعاني الكاملة والمتضمنة في اعادة المناقشات سوف تكون في خارج نطاق المجال الاقتصادي.

وعلى صعيد خدمات الدين يعتبر مؤشر خدمة الدين الخارجي وتطوره من اهم المؤشرات المرتبطة بالمديونية الخارجية لقد تطورت مدفوعات خدمة الدين في البلدان العربية نسبة الى الناتج القومي الاجمالي بالنسبة لجميع لاقطار المدينة وخاصة الدول الجزائر - تونس - مصر - المغرب - السودان وهي اكثر دول عربية مدينة.

يعاني الوطن العربي من اثار التجزئة ومن ثم اصبح مقسما حسب مستويات التطور الاقتصادي الى ثلاث مجموعات.

- مجموعة ذات نمو عال.
- مجموعة متوسطة
- مجموعة بطيئة النمو

هذه المشكلة ازدادت خطورة وتفاقمت فيها بعد اثر ما سمي (بالثورة النفطية) في النصف الثاني من عقد السبعينات، لاسيما الاقطار الخليجية حيث تراكمت فوائض مالية كبيرة بالشكل الذي ادى الى استقطاب عناصر انتاج عربية وأجنبية مكنتها من تحقيق معدلات انتاج عالية في مقابل تراجعها (اي معدلات الانتاج) في الاقطار لاخرى. في نفس الوقت تزايدت نسب الاستثمار العربي خارج الوطن العربي. بحيث بلغت الستثمارات العربية للدول البترولية في خارج الوطن العربي مما ادى الى وجود اكثر من (500) مليار دولار هي الاستثمارت العربية في الخارج. وكان بالامكان تخفيف عبء المديونية من الاقطار العربية عن طريق جزء من هذه الستثمارات في هذه الاقطار، فضلا عن أمكانية التوسع في العمليات التمويلية الممنوعة لها من صناديق الاقراض العربية.
ورغم ادراك البعض من صناع القرار داخل الوطن العربي لخطورة هذا التباين ولكن لم يجرأ أحد منهم الى العمل الجاد الذي من شأنه وضع الحلول لهذه الازمة رغم ما هو متاح لدى المجموعة العربية من امكانيات بوسعها تجاوز هذه المعضلة لو احسن استخدامها باطار قومي.

ان العوامل الداخلية والخارجية التي تسود البلدان العربية تسهم في مضاعفة، اخطار الديون الخارجية على الامن القومي العربي وبالتالي الامن الاقتصادي العربي. ومدى ارتباط ذلك بعوامل سياسية بصورة مباشرة.

ان الهدر في توظيف رووس الأموال العربية في مشروعات غير منتجة والاجراءات تحول دون انتقال رأس المال بين الاقطار العربية، وتقلبات اسعار الصرف للعملات، الى جانب اشتداد النزعة الاستهلاكية فضلا عن حالة التخلف الاقتصادي وانعكاساته السلبية في هذا الميدان.

يمكن اجمال اثار الديون الخارجية على الامن الاقتصادي العربي لكونها تستهدف تحقيق الاتي :

فرض وصفات جاهزة لحلول اقتصادية لهذه المعضلة والتي عادة ما تقدمها مصارف الاقراض الغربية، والتي لاتأخذ بنظرة الاعتبار الا مصالحها المباشرة، وتضمن توريد واسترجاع اموالها المستثمرة في ميدان الاقراض، لفض النظر عما سيتحقق من اثار سلبية على اقطار المدينة، وهنا تعني ضمنا سلب الارادة العربية في ميدان القرار الاقتصادي.

- استمرار هذه الازمة، وربما زيادة ابعادها في المدى المنظور من شأنه زيادة التبعية الاقتصادية العربية مع الدول الرأسمالية الدائمة تحت ضغط مشكلة المديونية التي تواجهها لاسيما وان مخاطرها ستزداد تعقيدا في المدى الاستراتيجي كونها ستشكل منافسا شديدا لما يخصص من الموارد لاغراض التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

- وعلى اهمية المقترحات المطروحة لمعالجة ازمة المديونية العربية والحلول التي يجري تنفيذها ولكن تبقى في جوهرها حلول ظرفية لاتستهدف اكثر من تأجيل المشكلة الى اوقات زمنية محدودة، وهي في حد ذاتها اعمق بكثير من ان توضع لها حلول ظرفية.

وفي اعتقادنا ان الحل الامثل للازمة، سواء كان في المدى المنظور أو الاطار الاستراتيجي هو في الاستعداد لتصدي مواجهة أسبابها وليس في معالجة نتائجها.

أضواء على بعض مسائل الاقتصاديات العربية
ومهمات المنظمات النقابية

• د. مصطفى دباش

تمهيد :

ان الطبقة العاملة العربية، وتنظيمها النقابي القومي الموحد، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، يضعان المسألة الاقتصادية، القطرية والقومية، في محور اهتمامها، وقد ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية (1) المنبثقة عن المؤتمر العام الثامن للاتحاد الذى انعقد في الجزائر في شهر أيار / مايو من عام 1989، أن « العمال العرب، قبل غيرهم، على تماس مباشر بالوضع الاقتصادى في اقطارهم، وبالاقتصاد العربي عامة، نظرا لارتباط شروط عملهم، وظروف معيشتهم بالتطورات الاقتصادية، وباتجاهات هذه التطورات وتأثيراتها عليهم، لانهم معنيون بصورة مباشرة بأن تكون هذه التطورات معتمدة على الذات ومنفتحة على الوطن العربى بهدف تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادى العربى وصولا الى الوحدة العربية الشاملة. فالسير على هذه الطريق هو الاتجاه الاسلم لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والعسكري، واحباط المؤامرات والمخططات الامبريالية والرجعية ضد الوطن العربي. . . .، ويضيف التقرير : « ان الاتجاهات الرئيسية العامة للتطور الاقتصادي على مستوى الوطن العربي ليست مرضية، وان كانت التفاصيل تختلف من قطر الى قطر آخر، وهذا مايدعو الى التأكيد على ضرورة العمل الاقتصادى العربي المشترك وصولا الى التكامل الاقتصادى العربي. ان التكامل الاقتصادي العربى هدف موضوعي يجب ان يتركز نضال العمال العرب ومنظماتهم النقابية على السعي لتحقيقه ولاينتقص من هذا المسعى اختلاف الانظمة الاجتماعية ـ السياسية، واختلاف توجهاتها في اقطار الوطن العربي. . ».

ويضيف التقرير (الذى أقره المؤتمر وغدا جزءا من وثائقه) مايلي : « ان رصد تطور الاقتصاد العربي في عقود السنين الاخيرة يبين أن الاتجاهات التكاملية بين الاقطار العربية واهنة جدا، وأن خطط التنمية في هذه الاقطار هي خطط قطرية المحتوى والاتجاه في اساسها، وأن التعاون العربي في مجال المشروعات المشتركة ضعيف ويصادف صعوبات جمة، وأن التكامل والاندماج يتمان ـ رضاء أوكرها ـ مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي وسوقه الدولية، ولكن ليس على اساس المساواة والمنافع المتبادلة. . . . »

ذلك بعض ماجاء في تقرير اللجنة الاقتصادية للمؤتمر العام الثامن للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وهو يبين بجلاء موقف العمال العرب، القومي التقدمي من قضايا الاقتصاد والتطور الاقتصادي العربى، ويشير بوضوح، ولو بعناوين كبيرة، الى بعض مظاهر الخلل الاساسية في المسيرة الاقتصادية العربية.

لو اردنا بعض التفصيل فاننا نستقيه من جملة مصادر، ولاسيما من الوثيقة الاقتصادية : « في الوضع الاقتصادى العربى ومهمات الطبقة العاملة العربية » التي قدمتها الامانة العامة الاتحاد الى المؤتمر، وتم اقرارها واعتمادها من قبله، وقام المعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، مشكورا، بطباعتها واصدارها في كتاب.

سوف نسلط الضوء، أولا، على بعض مسائل الواقع الاقتصادى العربى وتطوراته و المستجدات فيه، لننتقل، ثانيا، الى الحديث عن بعض مهمات الحركة النقابية العمالية العربية على المستويين القطرى والعربي العام، وعلى المستوى الدولي، واننا في الحالتين سوف نعالج الموضوعات من وجهة نظر نقابية عمالية عربية.

القسم الاول :

بعض مسائل الاقتصاديات العربية

أولا : في التجارب التنموية العربية :

يمكن، بدءا، رصد التطور الاقتصادي والاجتماعي للاقطار العربية من خلال رصد السمات المشتركة للخطط التنموية العربية. ذلك أن كل الاقطار العربية تملك، منذ عقدين من الزمن أو أكثر، خططا للتنمية خاصة بها، وهي في معظمها خطط متوسطة الاجل، أى لخمس سنوات، ومن خلال دراستها يبرز عدد من السمات المشتركة فيما بين هذه الخطط اهمها :

أ ـ ان خطط التنمية هي خطط استثمارية في اساسها، هي برامج استثمارية وليست خططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة كما يجب ان تكون، وأن هذه الخطط ترتكز أساسا على القطاع العام، الذى تملكه الدولة، وتقتصر بالنسبة الى القطاع الخاص على مؤشرات تأشيرية عامة تفتقر الدولة من خلالها القدرة على التوجيه والالزام لهذا القطاع وقد بينت التجارب نزوع هذا القطاع نحو المجالات الاكثر ربحا والاقل مجازفة.

ب ـ وان الخطط لم تنجح في تعديل الهيكل الانتاجي وفي تطوير أساليب وفنون الانتاج. فما يزال التركيب الأحادي الجانب مسيطرا على معظم الاقتصادات العربية ولم يتحقق التنويع المطلوب للقاعدة الانتاجية.

ج ـ وأن الاعتماد على الواردات وعلى العالم الخارجي عموما قد ازداد بشكل كبير من حيث استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي لاتنتج محليا، ومن حيث ارتباط بعض الصناعات الحديثة المعتمدة على المواد الاولية المحلية على السوق العالمية، ومن حيث ارتباط كثير من صناعات بدائل الواردات باستيراد المواد الاولية، اضافة الى استيراد الالات والتجهيزات والخبرات، ومن حيث ان عدم التوازن في تطوير فروع الاقتصاد قد أدى الى تأخر الزراعة والى استيراد المواد الغذائية من الخارج بشكل متعاظم، ومن حيث اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية بصور مختلفة مع اقتران ذلك بشروط محفزة لها ومجحفة بحق فروع الانتاج المحلى العريقة، مما ادى، بمجموعه الى زيادة ارتباط الاقتصادات العربية بالخارج.

د ـ ويبرز بالتالى تناقص القدرة الذاتية على توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، ورغم انه اعقب الطفرة النفطية في السبعينات ازدياد الادخار على المستوى القومي الا ان هذا الازدياد صحبه تراجع في الادخار المحلى بسبب طموح الخطط القطرية ونشوء انماط استهلاكية بذخية، مما ادى الى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وازدياد المديونية العربية اجمالا.

ه ـ وان الخطط تعثرت فيما يتعلق بالتنمية المتوازنة بين مناطق القطر الواحد، فالتركيز تم، في أغلب الاحيان، على اقامة المشروعات في المدن مما ادى الى هجرة داخلية من الريف نحوها، والى تقهقر الزراعة بالمقارنة مع المطلوب منها سواء من حيث، تأمين الغذاء للناس أم من حيث تقديم مواد أولية للصناعة، وزاد في هذا الاتجاه تكرار موجات الجفاف وندرة المياه.

و ـ وان التناقص أو التقلب في الدخل لم يقتصر على الزراعة بل شمل الموارد الاستراتيجية ايضا، وفي مقدمتها النفط الذى هبطت اسعاره وانتاجه هبوطا حادا في الثمانينات مما اثر ليس فقط على الاقطار المنتجة للنفط، بل على الاقطار العربية الاخرى ايضا، ومع ذلك ظل النفط هو المهيمن الرئيسي على الاقتصاد العربي، وكانت له تأثيراته المختلفة على الاقتصادات العربية، وقد برزت التأثيرات السلبية بروزا خاصا بعد تدهور أسعاره وتناقص عائداته.

ز ـ وان القوى العاملة لم ترتق بالشكل المطلوب من حيث المهارات والكفاءات والاختصاص بما يتناسب مع التطورات التقنية والتكنولوجية الكبيرة، وساهم في هذا الاتجاه الاعتماد على الخبرات الاجنبية وتنفيذ الكثير من المشروعات بأسلوب « تسليم المفتاح ».

ح ـ وانه على الصعيد الاجتماعى لم يقترن ازدياد الدخل بتحسين توزيعه لصالح العمال والمنتجين عامة في معظم الاقطار العربية.

ط ـ وكان من الاسباب الرئيسية للسمات السابقة عدم وضوح أو استقرار استراتيجيات التنمية، اضف الى ذلك بروز نواحي قصور عديدة في الجوانب الفنية للعمل التخطيطي، وبقاء التخطيط وظيفة فوقية دون مساهمة جديدة وفعلية من قبل الجماهير الشعبية والمنتجين الحقيقيين بصورة خاصة.

ى ـ ومن سمات التجارب التخطيطية (ومن اسبابها في الوقت ذاته) غلبة الاتجاهات والمصالح القطرية الضيقة على خطط التنمية في الاقطار العربية، وغياب البعد العربي فيها غياب شبه تام رغم التوجه الرسمي العربي الدائم نحو تحقيق التعاون والتنسيق والعمل المشترك على الصعيد العربي وصولا الى التكامل الاقتصادى العربي.

ان العرض المختصر السابق للتجارب التنموية العربية يعطي فكرة عامة عن قطاعات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية مختلفة، ولابد من تناول بعض هذه القطاعات والمؤشرات الهامة بشيء من التفصيل حتى تكتمل، نسبيا، الصورة العامة للوضع الاقتصادى العربي.

ثانيا : في الصناعة العربية :

رغم أن الوطن العربي فيه مقومات التكامل الاقتصادي الحقيقي لو تم التوجه الفعلي نحو تحقيق هذا التكامل، الا أنه، أي الوطن العربي، يمثل في واقعه المجزأ الراهن مجموعة من الاقطار غير متجانسة اقتصاديا، سواء من حيث تجاربها التنموية أو مواردها الطبيعية أو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أدى الى حدوث تفاوت في درجة التصنيع واتجاهاته في كل قطر عربي، والى غلبة الاطار القطرى والنظرة القطرية الضيقة في معالجة مسائل الصناعة والتصنيع.

* مثال ذلك البند الخامس من « ميثاق العمل الاقتصادى القومي » الذى اقره مؤتمر القمة العربي، الذى انعقد في عمان / الاردن / عام 1980 فقد تضمن البند المذكور « اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك » من خلال « الالتزام... بعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها، والالتزام بأن تتضمن كل خطة قطرية، بالاضافة الى عناصرها القطرية، توجها قوميا يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية ».

وللتصنيع اهمية حاسمة بالنسبة الى مجال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب أن ترتكز أساسا على فروع الانتاج المادي، وعلى ضرورة توفر الدور القيادي للقطاع العام في عملية لتصنيع، وضرورة اقامة مؤسسات الانتاج المعتمدة على سوق وامكانات الوطن العربي والاعتماد على الذات، وليس على الغير، في تحقيق التصنيع، بحيث تنشأ وتتوطد قاعدة صناعية عربية متنوعة وعصرية ومتحررة من التبعية.

والصناعة تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العربي، والسبب الرئيسي يعود الى تعاظم الصناعة الاستخراجية النفطية في فترة الازدهار النفطي.

ولكن هذه المكانة المميزة بدأت في التراجع في الثمانينات بسبب تناقص انتاج النفط وتدهور اسعاره (انظر الجدول رقم /1). فحصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي العربي تناقصت من 211,5 مليار دولار في عام 1980 لتصبح 148,9 في عام 1985 و 121,9 مليار في عام 1989، وهبطت حصتها في مجموع الناتج من 57٪ في عام 1985 الى 37,6٪ و 31,5٪ في عامي 1985 و 1989 على التوالي.

وطبيعي ان الصورة السابقة للصناعة العربية ليست واحدة اذا ميزنا بين فرعي الصناعة الرئيسين : الاستخراجي والتحويلي فالصناعة الاستخراجية هي التي تراجعت، في حين نماناتج الصناعة التحويلية، بالمقارنة مع عام 1980، بنسبة 29,3 في عام 1985 و 52,2٪ في عام 1989، وارتفعت حصتها داخل الصناعة ككل من 13,6 في عام 1980 الى 25,0٪ في عام 1985 والى 38,7٪ في عام 1989، ونمت حصتها في مجمل الناتج الاجمالي من 7,8٪ الى 9,4٪ والى 11,3٪ في الاعوام الثلاثة المذكورة على التوالي.

الجدول رقم (1)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي للاقطار العربية في النصف الاول من الثمانينات

« بملايين الدولارات وبالنسب المئوية » وفي عام 1989

القطاعات	الزراعة		الصناعة						البناء والتشييد		الخدمات		المجموع الكلي	
			الاستخراجية		التحويلية		المجموع							
السنوات	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
1980	24489	6,6	182769	49,2	28749	7,8	211518	57,0	30863	8,3	104289	28,1	371159	100,0
1981	24369	6,7	170812	46,9	29334	8,0	200146	54,9	33538	9,2	106462	29,2	324515	100,0
1982	25744	6,8	148029	38,9	39316	10,3	187345	49,2	38286	10,0	129340	34,0	380715	100,0
1983	28995	7,5	17456	32,8	36985	9,5	164441	46,3	42592	11,0	152557	39,2	388589	100,0
1984	32981	6,8	114746	30,1	35190	9,2	149936	39,3	39375	10,3	159151	41,8	381943	100,0
1985	34924	8,6	111776	28,2	37167	9,4	148943	37,6	43745	11,0	169091	42,6	396703	100,0
1989	45212	11,7	78219	20,2	43744	11,3	121963	31,5	30540	7,9	189176	48,9	386891	100,0

المصدر : حسبت الارقام والنسب على اساس : التقرير الاقتصادى العربي الموحد، اعوام 1981 ـ 1986 ـ وعام 1990

ونلاحظ اننا اذا استبعدنا الصناعة الاستخراجية، التي تدل على قدرة الطبيعة اكثر مما تدل على الارادة التصنيعية العربية، والتي ترتكز على استثمار مورد ناضب بطبيعته ولها ارتباط شبه كلي بالاسواق الخارجية والاقتصاد العالمي، وركزنا على الصناعة التحويلية يبتدى لنا أن حصاد السنوات السابقة لم يرتق بها لان تكون فرعا اساسيا في الاقتصاد العربي قومي المنبت والمحتوى والاتجاه، ذلك أن كثيرا من مشروعات الصناعة التحويلية مرتبط بالخارج ماليا وتقنيا وتكنولوجيا وتسويقا ومواد، بما في ذلك العديد من المواد الاولية، أضف الى ذلك ان الصناعات الاساسية ماتزال ضعيفة جدا أو غائبة تماما مما يقوى الرابطة بالسوق الخارجية لتأمين الالات والتجهيزات.

واذا نظرنا الى التجارة الخارجية للسلع الصناعية نجد ان هذه السلع لاتشكل سوى نحو 5٪ من اجمالي الصادرات (2) (عام 1984) في حين تشكل أكثر من 70٪ من اجمالي الواردات العربية.

وهذا يدل في جملة ما يدل على تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من كثير من السلع الصناعية. فالانتاج الصناعي العربي لا يلبي الاستهلاك العربي بأكثر من 57٪ من الكساء و 13٪ من الغذاء، و 56٪ من الاسمنت و 18٪ من الحديد والصلب، و 10٪ من الالات والتجهيزات (في حين ثمة وفرة في انتاج البتروكيماويات (240 ٪) وفي الاسمدة الكيماوية (179 ٪) (4)، وهذا مايبين بجلاء درجة الاعتماد الكبيرة على العالم الخارجي لتلبية احتياجات السوق العربية.

وان دراسة هيكل الصناعة التحويلية العربية تبين غلبة حصة الصناعات الاستهلاكية فيه، كما أكدت وثائق المؤتمر السادس للتنمية الصناعية للدول العربية، الذى نظمته الجامعة العربية في دمشق عام 1984. ففي عام 1980 بلغت حصة الصناعات الاستهلاكية نحو 4, 48٪، وحصة الصناعات الوسيطة نحو 7, 38 ٪، في حين لم تزد حصة الصناعات الرأسمالية عن 11٪.

ان السياسات الصناعية العربية تركز اساسا على نمط صناعات بدائل الواردات، ونمط الصناعات التصديرية، وأخيرا نمط الصناعات الاساسية، ويختلف اعتماد هذه الانماط حسب الاقطار المختلفة. ان ضعف الاجراءات المصاحبة لتبني نمط من الانماط قد أدى الى مشكلات كبيرة في واقع التطور الصناعي، من ضمنها مشكلات نقل وتوطين التكنولوجيا، فقد بقي الوطن العربي تكنولوجيا تابعا للدول الرأسمالية المتقدمة وانتشر اسلوب « تسليم المفتاح ».

ان سياسات التعاون والتنسيق الصناعي العربي الثنائية أو الجماعية ضعيفة، وتتعمق النظرة القطرية والانطواء القطرى في هذا المجال، ويبقى هدف التكامل الاقتصادى العربي هدفا بعيد المنال. وتتلخص معوقات الصناعة العربية في ضعف القاعدة التكنولوجية، وضعف قاعدة الصناعات الاساسية، والتركيز على صناعات استهلاكية بذخية، وارتفاع تكاليف انشاء المصانع، ووجود طاقات انتاجية عاطلة بسبب ضيق السوق المحلية أو القومية، وتدني الانتاجية، والاعتماد على استيراد العديد من السلع الضرورية والاستراتيجية.

ان مايجب فعله هو ضرورة صياغة استراتيجية عربية متكاملة للصناعة، والتركيز على الصناعات المعتمدة على مستلزمات وعناصر الانتاج المحلية، والتزكيز على دور الدولة والقطاع العام، وتوفير الادارة الديمقراطية في ادارة الانتاج، وتطوير اساليب المشاركة العمالية والنقابية في هذه الادارة. . . . الخ.

وقبل الانتهاء من فقرة الصناعة نجد ضروريا الاشارة الى اشتراكها مع فروع الانتاج المادى الاخر (الزراعة والبناء والتشييد) في المأناة من السياسات والتوجهات الاقتصادية العربية، والاشارة الى معاناة المشتغلين في هذه القطاعات بالمقارنة مع المشتغلين في القطاعات الاخرى وذلك من خلال مؤشرين اثنين، الاول خاص بالا ستثمارات العربية، والثاني خاص بدخول المشتغلين في القطاعات المختلفة.

فبالنسبة الى الاستثمارات العربية، يبين الجدول رقم (2) ان مجموع الاستثمارات خلال 16 عاما (1970 ـ 1985) بلغ 1023 مليار دولار، بلغت حصة قطاعات الانتاج المادى منها 449 مليارا مايوازى 44٪ من المجموع، في حين بلغت حصة القطاعات الاخرى 574 مليارا شكلت نسبة 56٪. وهذه الارقام تبين ارجحية تطور قطاعات الخدمات على قطاعات الانتاج الامر الذى يشكل احدى سلبيات التطور الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990، من ان حجم الاستثمار العام قد تناقص في النصف الثاني من الثمانينات، ففي حين بلغ هذا الاستثمار 116 مليار دولار في عام 1980 لم يزد في عام 1988 عن 79 مليارا، بلغت حصة الاقطار النفطية منها 60 مليارا في حين لم تزد حصة الاقطار الاخرى الاثني عشر عن 19 مليارا (التقرير ص 45).

أما بالنسبة الى مؤشر دخول المشتغلين، فاننا نقول، منذ البدء، أنه ليس من المهم ان تزداد ارقام النـاتج المحلي، وأن تزداد حصة الفرد الوسطية فيه، فهذا المؤشر قد يكون خادعا مها تعاظمت ارقـامه. فالمهم أكثر هو معرفة حصص المشتغلين في قطاعات الاقتصاد، حصصهم الحقيقية في

الجدول رقم / 2

توزيع الاستثمارات العربية بين القطاعات الاقتصادية

« بمليارات الدولارات وبالاسعار الجارية »

القطاعات	1970 ـ 1975		1976 ـ 1980		1981 ـ 1985		1970 ـ 1985	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
في الزراعة	7,8	13,9	25,7	9,1	63,8	9,3	97,3	9,5
في الصناعة	11,9	21,2	64,0	22,6	140,4	20,5	216,3	21,1
في التشييد	8,1	14,5	37,0	13,0	90,0	13,2	135,1	13,2
في القطاعات الاخرى	28,2	40,4	156,9	55,3	389,3	57,0	574,4	56,2
الاجمالي	56,0	100,0	283,6	100,0	683,5	100,0	1023,1	100,0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لاعوام مختلفة.

الدخل المتكون في المجتمع. وليس لدينا ارقام تبين توزع الدخل فيما بين الابارح وعوائد التملك من جهة وبين الاجور من جهة أخرى، ولكن كل المعطيات والدراسات تشير الى تزايد التفاوت الطبقي داخل المجتمعات العربية، والتفاوت بين مجموعة الاقطار النفطية ومجموعة الاقطار غير النفطية، وخاصة الفقيرة منها. ونكتفي هنا بايراد مؤشر يدل على الوضع المتدني (والمتردي في كثير من الاقطار) للمشتغلين في قطاعات الانتاج المادي الرئيسية، الزراعية والصناعية التحويلية والبناء، دونما تمييز بين رب عمل وعامل وبين قطر وآخر.

ان الجدول رقم / 3 / الخاص بالعمالة في الوطن العربي يبين أن مجموع المشتغلين في القطاعات المذكورة بلغ 31173 ألف مشتغل وشكل نسبة 66,4٪ من مجموع العمالة الكلية (47 مليون انسان) في عام 1980، وارتفع العدد في عام 1985 ليبلغ 38446 ألف مشتغل وليشكل 71,2٪ من مجموع العمالة الكلية (54 مليونا). وقد بين الجدول رقم / (1) ان حصة ناتج هذه القطاعات في الناتج الاجمالي العربي لم تزد عن 22,7٪ و 29,2٪ في العامين المذكورين على التوالي. وبصورة رقمية نقول: بلغت حصة المشتغل الوسطية في ناتج هذه القطاعات الثلاثة مقدار 2698 دولارا في عام 1980 و 3013 دولارا في عام 1980، في حين بلغت الحصة الوسطية للمشتغل في القطاعات الاخرى (الخدمات + الصناعة الاستخراجية) 18137 دولارا في عام 1980 و 18057 دولارا في عام 1985 (رغم انحسار الانتاج النفطي وهبوط عوائده).

ان في الارقام السابقة دلالتين رئيسيتين، أولاهما سوء توزيع الدخل في المجتمعات العربية (بغض النظر عن وضع المشتغلين بالنسبة الى وسائل الانتاج)، ف 71,2٪ من مجموع المشتغلين يقدمون (يحوزون) 29,2٪ من الدخل القومي، في حين يقدم (يحوز) 28,8٪ من المجموع 70,8٪ من الدخل القومي.

أما الدلالة الثانية فتؤكد الوضع غير المستقر للزراعة والصناعة التحويلية، وتدفق تيارات قوة العمل باتجاه الحضر والخدمات، ذلك ان الدخل الفردى الوسطي للمشتغل في القطاعات الاولى لم يزداد في عام 1985 عن 16,9٪ من الدخل الفردى الوسطي للمشتغل في الصناعة الاستخراجية والخدمات، أي ان دخل الثاني الوسطي يفوق دخل الاول بنحو ستة اضعاف.

ان تركيزنا على قطاعات الانتاج المادى ضرورى للغاية، فعندما نصف دولا بأنها دول متقدمة فذلك لانها تملك قاعدتها الانتاجية المتطورة والضخمة التي تستند اليها قوتها الاقتصادية والحياة الاجتماعية لشعوبها، اما ان تطغى فروع الخدمات، وبخاصة التجارة والمال والخدمات المختلفة، على الانشطة الاقتصادية المادية، فان ذلك يعني تطورا مشوها ذا قاعدة هشة، مرتبطا، معتمدا على توفر ظروف هي مؤقتة مهما طال أمدها، مترافقا بمصاعب ومشكلات اقتصادية واجتماعية وبالتضخم الخ.....

ثالثا: في الزراعة العربية

ماتزال للقطاع الزراعي اهمية قصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادى لمعظم

الجدول رقم / 3

العمالة في الوطن العربي « بالالوف »

	1980		1981		1982		1983		1984		1985	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
في الزراعة	18640	39,7									23673	43,8
في الصناعة التحويلية والتشييد	12533	26,7	12955	27,0	13395	27,3	13834	27,7	14293	27,5	14773	27,4
في القطاعات الاخرى	15827	33,6									15554	28,8
الاجمال	47000	100,0	48000	100,0	49000	100,0	50000	100,0	52000	100,0	54000	100,0

المصدر : التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1986 (ص 264) بالنسبة الى العمالة الكلية والعمالة في الصناعة التحويلية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية « الكتاب السنوى للاحصاءات » (المجلد السابع) بالنسبة الى العمالة في الزراعة، وتجدر الاشارة الى ان هذه المنظمة قدرت عدد العمالة الكلية في عام 1980 ب 42000 ألف عامل، وب 58000 ألف عامل في عام 1985، وبالتالي فقد اختلفت نسبة العاملين في الزراعة حسب هذا المصدر وشكلت 3 ,44٪ و 9 ,40٪ على التوالي.

الاقطار العربية، ومازال مؤهلا لاداء دوره كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ففي الزراعة العربية يعمل ماينوف على 40٪ من مجموع المشتغلين العرب، ويعيش على عطائها أكثر من نصف سكان الوطن العربي، ومع ذلك فان حصة الناتج الزراعي من مجمل الناتج المحلى الاجمالي العربي لم تزد في النصف الاول من الثمانينات عن 8 ـ 9٪ وبلغت 11٪ في عام 1989 (الجدول رقم / 1) أما حصتها في الصادرات العربية فلا تزيد عن 3٪ فقط، وكل هذا رغم اتساع قاعدة الموارد في الريف العربي، ولكن التي لاتستغل بالكامل. . .

فالزراعة العربية اجمالا ماتزال زراعة احادية الجانب بحيث يغلب منتج أو عدة منتجات في زراعة كل قطر، وتتميز الزراعة العربية بتدني الانتاجية بالمقارنة مع الدول الأخرى ومع النسب العالمية، وبضألة الاستثمارات الموجهة إليها والتي لم تزد نسبتها الى مجموع الاستثمارات العربية في القطاعات الاقتصادية المختلفة عن 5, 9٪ خلال الأعوام 1980 ـ 1985 (الجدول رقم / 2). . .

* وطبيعي أن يختلف الوضع من قطر الى آخر. فبينما بلغت هذه الحصة في النصف الاول من الثمانينات 49٪ في الصومال، و 30٪ في موريتانيا، و 25٪ في السودان، ونحو 20٪ في كل من مصر وسورية، فانها لم تزد عن 6, 0٪ في الكويت، و 2, 1٪ في البحرين وقطر والامارات، ونحو 3٪ في كل من السعودية وسلطنة عمان (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986، ص 237).

وكان من نتيجة واقع التطور الزراعي العربي أن معدل نمو الصادرات الزراعية العربية كان سالبا في النصف الاول من الثمانينات (ـ 9, 3٪) في حين زادت الواردات الزراعية العربية بنسبة 8, 1٪، وقد زاد معدل نمو الصادرات الزراعية بنسبة 2, 7٪ خلال عامي 87 ـ 88 ولكن معدل زيادة الواردات الزراعية كان أكبر 5, 16٪. ونجم عن كل ذلك ان قيمة الصادرات الزراعية لم تغط سوى 13٪ من اجمالي قيمة الواردات الزراعية في عام 1985 و 16٪ في عام 1988 (5). وكان من النتائج الهامة الانكشاف الغذائي وتفاقم الفجوة الغذائية التي زادت من 2, 1 مليار دولار في المتوسط في الفترة 70 ـ 74 الى حوالي 8, 17 مليارا في عام 1980 والى 20 مليارا في عام 1985 والى 21 مليارا في عام 1988 (6). ونجم عن ذلك انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي في معظم الاقطار العربية، مما زاد في الاعتماد على المستوردات الغذائية بحيث تعمقت التبعية للخارج بأن اصبحت تبعية غذائية ايضا. وجدير بالذكر ان قيمة الواردات الزراعية شكلت في عام 1988 نسبة 2, 31٪ من اجمالي قيمة الواردات العربية (1, 25 مليار دولار من اصل 5, 80 مليارا).

صحيح انه توجد معوقات، في مقدمتها المعوقات الطبيعية، والتكنولوجية، والبشرية، والاقتصادية، وانماط الاستثمار الزراعي. . . ولكن الاهمال الواضح للقطاع الزراعي في خطط التنمية العربية يفاقم هذه المعوقات، ويفاقمها أيضا عدم العناية بحقوق العاملين في الزراعة وبشروط عملهم وحياتهم، وعدم تحقيق اصلاحات زراعية جذرية تنتقل بالقطاع الزراعي من قطاع مختلف مفتت الى قطاع عصرى متكامل، قائم على اساس المشروعات الكبيرة يحفظ للفلاحين المنتجين والعمال الزراعيين حقوقهم وحوافزهم ويضاف الى المعوقات السابقة معوقات العمل العربي المشترك الذى هو متعثر اجمالا.

ان وضع المشتغلين في الزراعة عموما، وبغض النظر عن وضعهم الطبقي، هو وضع متردٍ، وارقام الجدولين / 1 و 3 / تبين ذلك. ففي عام 1985 بلغ الدخل الفردي الوسطي للمشتغل في الزراعة / 1475 / دولارا وللمشتغل في الصناعة التحويلية والبناء 5325، وللمشتغل في الخدمات والصناعة الاستخراجية 18057 دولارا. معنى ذلك ان دخل المشتغل في الزراعة لايزيد عن 27,7٪ من دخل المشتغل في الصناعة التحويلية وعن 8,2٪ فقط من دخل المشتغل في الخدمات والصناعة الاستخراجية. ويمكن القول بشكل أخر: ان 53٪ من مجموع السكان العرب الذين يعيشون على الزراعة لاتزيد حصتهم في الدخل القومي العربي عن 9٪ في حين يستمتع 47٪ من السكان ب 91٪ منه.

وبالمقابل ان اصحاب القرار على المستوى القومي لم يولوا، ولاسيما بعد الطفرة النفطية، قطاع الزراعة الاهتمام الكامل من حيث التوظيفات الاستثمارية. فخلال 15 عاما، وكما بين الجدول رقم 3، لم تزد حصة الزراعة عن 9,5٪ من مجموع الاستثمارات العربية. واللافت للنظر حقا، بعد التذكير بالفقرة السابقة، ان مجموع ماخصص من استثمارات لقطاعات الانتاج المادي (الزراعة والصناعة والبناء) يقل عما حظيت به الخدمات لوحدها (44٪ مقابل 56٪).

ولاشك ان الخروج من تخلف الزراعة ومن المأزق الغذائي يتطلب ايلاء القطاع الزراعي وقطاع الغذاء بالذات الاولوية القصوى في الخطط الانمائية ولا سيما من حيث الاستثمارات، وأن تنطلق هذه الاولوية من تصور قومي شمولي، وأن يجرى تشجيع الصناعات الزراعية واختيار المشروعات على اساس اقتصادي سليم، وتوفير مستلزمات البحث العلمي والارشاد الزراعي، والتنسيق بين الاقطار العربية في مجال التجارة والتعاون مع الخارج الخ....

رابعا: في التجارة الخارجية العربية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقطار العربية، ذلك أن نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت في أكثر من نصف هذه الاقطار 50٪، وبلغت في ستة اقطار اكثر من 65٪، وتشير هذه النسبة العالية الى ارتباط الاقتصادات العربية الكبير بالاقتصاد الدولي والسوق العالمية. وهذا الامر ناجم عن طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة نموها. فالاقتصادات العربية تعتمد على الاستيراد من أجل توفير اغلب احتياجاتها.

اذا، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في رسم مسار التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وأدى التطور الاقتصادي في معظم الاقطار العربية الى مزيد من الانفتاح على الخارج، وبصورة حاسمة على اقتصادات الدول الرأسمالية التي تمثل اسواقها المنفذ الرئيس لتصريف الصادرات العربية والمصدر الاساسي للمستوردات العربية. وقد ادت سياسات التصنيع، وخاصة الصناعة التصديرية وبدائل الواردات، الى مزيد من الاعتماد على الاسواق الخارجية. ومعنى هذا أن التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تتوجه إلى الخارج أكثر مما تتوجه الى الداخل، وتغدو بذلك رهينة التطورات الاقتصادية الدولية.

ان تركيب الصادرات السلعية العربية احادى الجانب، فالمواد الخام المصدرة شكلت في النصف الاول من الثمانينات نحو 93٪ من إجمالي الصادرات وبلغت حصة النفط المصدر وحده 92٪ (وقد تراجعت هذه النسبة فيما بعد لتشكل 2, 65٪ بسبب تدهور اسعار النفط الذى انعكس، بالتالي، على هبوط قيمة الصادرات العربية عموما من 3, 100 مليار دولار في عام 1985 الى 5, 80 مليارا في عام 1988) (9)، وهـذا مايعكس ضعف نتـائج التنمية الاقتصادية العربية، وعجز الجهود القطرية المبذولة لتطوير الصناعة العربية التحويلية.

أما تركيب المستوردات العربية فيدل على عدم متانة القاعدة الانتاجية الصناعية العربية، فالوطن العـربي يستورد تقريبا كل السلع الصناعية الاستهلاكية والانتاجية. فالالات والمعدات حصتها 37٪، والسلع الصناعية الاخرى 69٪. أضف الى ذلك ان المستوردات الغذائية شكلت نحو 17٪ من اجمالي الواردات العربية في أعوام 80 ـ 85، وبلغت 15٪ في عام 1988.

وتجدر الاشارة الى ان هبوط اسعار النفط، وهبوط حصته في الصادرات العربية، قد ادى الى تناقص قيمة الصادرات العربية خلال اعوام 86 ـ 1988، في حين بقيت قيمة الواردات على حالها تقريبا. فالصادرات تناقصت من 3, 100 مليار دولار في عام 1985 الى 3, 70 و 79 و 5, 80 في اعوام 86 ـ 1988 على التوالي.

في حين بلغت قيمة الواردات 96 و 7, 85 و 8, 81 و 4, 93 مليار دولار في اعوام 1985 ـ 1988 على التوالي (10). ونجم عن ذلك بروز عجز في الميزان التجارى العربي عموما. فباستثناء ستة اقـطار عربية (الامارات والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت) تعاني الموازين التجارية لباقي الاقطار العربية من العجز. أما موازين الخدمات فهي عاجزة بالنسبة الى جميع الاقطار العربية، الامر الذى يشكل عبئا ضخما على الاقتصادات العربية، وهذا ماسنرى بعضا منه في فقرة المديونية والدائنية العربية.

ان التـوزيع الجغـرافي للتجـارة الخـارجية العربية يتركز اساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة. فالـولايات المتحـدة الامـريكية ودول السـوق الاوربية المشتركة واليابان استأثرت ب 68 ٪ من صادرات الـوطن العربي و ب 65٪ من وارداته في عام 1988. والحقيقة ان حصة هذه الدول (أواستفادتها) أكبر بكثير اذا اخذنا بالاعتبار ان العلاقات التجارية العربية مع الدول الاخرى تتم غالبا بواسطتها أو بواسطة آليتها ومؤسساتها المختلفة. وتجدر الاشارة الى ضعف العلاقات التجارية مع دول أوربا الشرقية (4, 2 ٪ من الصادرات و 0, 3 ٪ من الواردات)، ومع البلدان النامية عموما (1, 18 ٪ و 6, 13 ٪ على التوالي). ولكن اللافت للنظر أكثر ان التجارة الخارجية بين اقطار الوطن العـربي تكاد تكون هامشية (5, 6 ٪ فقط) (11) مما يؤثر سلبا على مستقبل التطور الاقتصادي والتكـامـل الاقتصـادى العـربي. ان ارتبـاط تجارة العـرب الخارجية بالاسواق الرأسمالية والدول الرأسمالية يزيد في تبعية هذه التجارة لهذه الاسواق والدول، ويزيد التعرض لتأثيراتها الضارة على الوضع الاقتصادى العربي والتنمية الاقتصادية العربية، من خلال تحكم الغرب بتجارة المواد الاولية

(وأسعارها) واستفادته من مقصات الاسعار لصالحه، ومن تصدير أزماته الى الوطن العربي وتشديد قبضته على التطور الاقتصادى والاجتماعي العربي.

وان عرض الواقع يبين الضرورة القصوى لرسم سياسة استراتيجية عربية للتجارة الخارجية تعدل في تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي، وتجعلها في خدمة التنمية العربية المعتمدة على الذات، سيما وأن الوحدة الاقتصادية الاوربية على الابواب، وترسم في الافق ملامح « البيت الاوربي »، ويتوضع نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على هيمنة قطب واحد (تمثله الولايات المتحدة الامريكية) بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وركض معظم دوله باتجاه اقتصاد السوق، أى بالاتجاه الرأسمالي.

خامسا : في المديونية والدائنية العربية

ان مسألة المديونية والدائنية العربية لاتطرح على أساس رقمي مهما كبرت الارقام في الاتجاهين بقدر ماتطرح في اطار السياق التاريخي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذى تتم فيه علاقات المديونية والدائنية، فاذا كان هذا السياق تسيطر عليه قوى التبعية للخارج، فان علاقات المديونية والدائنية تنطوى دائما على خسارة واستغلال للطرف التابع مهما كان دائنا أو مدينا، وهذا ماينطبق أساسا على الدائنية والمديونية العربية. فالسنوات الاخيرة شهدت تطورات تدعو الى القلق، فمجموعة الاقطار العربية ذات العجز المالي تتعرض الآن لعملية حصار شامل من جانب الدائنين والمنظمات الدولية، أما مجموعة الاقطار الدائنة فتتعرض لمخاطر تآكل ارصدتها الخارجية من حيث القيمة والريع، واحتمالات التجميد الخ ....

أ ـ بالنسبة الى المديونية، نجد أنها أصبحت، بعد هبوط أسعار النفط الحاد، تشمل جميع الاقطار العربية، بما فيها النفطية، باستثناء قطرين اثنين فقط. وقدرت هذه المديونية في شهر تشرين الاول من عام 1986 ب 147 مليار دولار في حين أنها لم تزد عام 1970 عن قرابة 7 مليارات، ولم تكن تشمل آنذاك الاقطار النفطية (12) (الجدول رقم / 4).

ونلاحظ انه داخل الديون تزداد حصة الديون المستحقة لمصادر خاصة التي تتسم بارتفاع سعر فوائدها وقصر آجالها وانخفاض نسبة المنح فيها، وأن نمو المديونية قد تواكب مع العجز في الحساب الجارى لموازين المدفوعات، حتى بالنسبة الى الاقطار العربية النفطية بدءا من عام 1983 (باستثناء عام 1985) (13).

ان ابرز نتائج المديونية الخارجية تتمثل في الارتفاع الكبير لنسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي للاقطار المقترضة حيث بلغ 87٪ في عام 1988 (وتجاوز في بعض الاقطار حجم الناتج المحلي، اذ بلغت نسبته في مصر 212٪، وفي موريتانيا واليمن الجنوبي 200٪، وفي السودان 136٪، وقارب حجم الناتج في الاردن والصومال والمغرب 91٪ (14).

ومن ناتج المديونية الخارجية، التطور الهائل لاعباء خدمة الديون، حيث بلغت نحو 10 مليارات دولار وسطيا في سنوات 85 ـ 87 وارتفعت الى 12,2 مليارا في عام 1988 (15). والملاحظ أن

جدول رقم (4)

تقديران لتطور الديون الخارجية المستحقة على الاقطار العربية خلال الفترة 1984 ـ 1988 « مليارات الدولار »

التقديران	المجموعات والاقطار	1984	1985	1986	1987	1988
التقدير الاول	أولا ـ الاقطار المصدرة للنفط (الجزائر، العراق، ليبيا، قطر، البحرين، الامارات، عمان)	43,990	47,190	49,577		
	ثانيا ـ الاقطار متوسطة الدخل (مصر، المغرب، تونس، لبنان، سورية، الاردن)	62,694	72,741	80,468		
	ثالثا ـ الاقطار الاقل نموا (اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، السودان، موريتانيا، الصومال، جيبوتي)	12,871	14690	16,794		
	المجموع (19 قطرا)	119,555	134,621	*146,839		
التقدير الثاني	الاقطار المدينة : (الاردن، تونس، الجزائر، السودان، سورية، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي) (13 قطرا)	91,228	103,930	118,283	134,672	136,280

* حتى تشرين أول 1986

مصدر التقدير الاول : د. رمزي زكي « العالم العربي بين فخ الاستدانة المفرطة والدائنية الضعيفة » ص 5

مصدر التقدير الثاني : « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 ص 321

ان اختلاف التقديرين يبدو في شمول الاقطار المدينة، فهي 19 قطرا لدى د. زكي و 13 قطرا لدى التقرير الاقتصادي، الذى يستبعد من المديونية عددا من الاقطار النفطية واللافت للنظران كلا التقديرين معتمدان على معلومات البنك الدولي.

هذه الاعباء تزيد بمعدلات تفوق معدلات الدخول الوطنية للاقطار المدينة ومعدلات صادراتها ذاتها، ويضاف الى ذلك حدوث ازمات خانقة في النقد الاجنبي للاقطار المدينة، وخاصة غير النفطية منها، واضطرار بعض الاقطار للاقتراض بالاجل القصير لسداد أعباء ديونها المتراكمة. وقد ترافق ذلك بشح المعونات العربية بعد هبوط اسعار النفط وعوائده. ومن النتائج تناقص الندرة على الاستيراد مما ادى الى اختفاء أوندرة كثيرة من سلع الاستهلاك الضروري وارتفاع اسعارها محليا، وتعطيل جزء من الطاقات الانتاجية المحلية، وايقاف برامج الاستثمار اوتخفيضها.

ولعل اخطر النتائج يتمثل في شل حركة الاقطار المدينة، وتعميق تبعيتها للدائنين والمنظمات الدولية (وخاصة صندوق النقد الدولي)، وتعرضها لنوع من الرقابة الخارجية بحجة التأكد من القدرة على وفاء الديون، واضطرار العديد منها الى تنفيذ مايسمى ب « عمليات التكييف » أو « وصفة » صندوق النقد الدولي، التي تتركز على محاور ثلاثة رئيسية، أولها تعزيز مواقع القطاع الخاص ومنحه مختلف الحوافز والاعفاءات والتسهيلات، وثانيها يتعلق بمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة حيث تركز الوصفة على ضرورة كبح الانفاق العام، والتخلص من الدعم الحكومي لوحدات القطاع العام، واجراء تخفيض كبير في النفقات ذات الطابع الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بدعم اسعار السلع التموينية والاساسية، الذى يفضل الصندوق الغاءه، وتغيير سياسة الدولة تجاه تشغيل الخريجين الجدد بالكف عن الالتزام بتشغيلهم، وتوقف الدولة عن ولوج المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص ولوجها، ورفع تعريفات بعض الضرائب المباشرة. . . . الخ.
اما المحور الثالث فيركز على التجارة الخارجية، وسبل زيادة قدرة الدولة على الحصول على النقد الاجنبي، ويراها الصندوق في تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية من القيود وخاصة ما يتعلق بالرسوم الجمركية، والغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول وخروج النقد الاجنبي، والغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، واعطاء الحوافز للاستثمارات الاجنبية الخاصة. . . . الخ.

ان تجارب البلدان التي قبلت كل أو بعض « وصفة الصندوق » قد أدت الى حدوث مضاعفات اقتصادية واجتماعية خطيرة، لاتنسجم مع ضرورة الاستمرار في عملية التنمية وتحقيق الرفاه الاجتماعي واحراز التحرر الاقتصادى. وكان من النتائج تنامي مواقع الاجانب في اقتصادات البلدان التي رضخت لرغبات صندوق النقد الدولي.

وتجدر الاشارة أخيرا، الى ظهور اتجاه في صفوف الدائنين يدعو الى مبادلة الدين الخارجي ببعض الاصول الانتاجية في البلدان المدينة أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في مشروعات محلية، وبذلك يتحول الدين الخارجي من ظاهرة مؤقتة الى دين مؤبد.

ب ـ أما بالنسبة الى الدائنية، التي تعاظمت إبان الطفرة النفطية، فان حجم الاموال العربية في الخارج قدر ب 300 ـ 500 مليار دولار في عام 1987 (16)، وهو حجم ضخم، وقد تشكل نتيجة لسياسة الدول الرأسمالية الاستراتيجية التي رمت الى اجتذاب أموال النفط اليها للتخفيف من

ازماتها، وتمويل عجوزات موازين مدفوعاتها، ولاعادة إقراض جزء منها الى بلدان اخرى، من بينها اقطار عربية. وتشير الدراسات الى ان اغلب الاموال العربية في الخارج هو بشكل موجودات عالية السيولة (ودائع مصرفية وارصدة لدى صندوق النقد الدولي، واوراق مالية حكومية. . . .).

ان المخاطر التي تتعرض لها الاموال العربية في الخارج عديدة، وأولها تآكل القيمة الحقيقية للصادرات النفطية *، وتدهور سعر الدولار تجاه العملات الاخرى، خاصة وان معظم الفوائض مستثمرة بالدولار، وتدهور العوائد على الاستثمارات الخارجية، وخطر تجميد الارصدة العربية في حال حدوث خلاف سياسي حاد، والخطر المستمر المتمثل في اندماج المال العربي النفطي بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بدلا من ان يكون احد أبرز عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي العربي وتحرير الارادة العربية.

وبالنسبة الى الدائنية والمديونية معا نلاحظ ان الوطن العربي دائن بنحو ثلاثة أضعاف ماهو مدين به. ولكن هذه الدائنية لم تستطيع أن تعالج أزمة المديونية العربية مثال ذلك ان السعر الاسمي لبرميل النفط في عام 1989 بلغ 16,7 دولارا، ولكن السعر الحقيقي (بدولار 1974) لم يزد عن 6,4 دولارا. وهذا السعر الحقيقي هو أقل من سعر البرميل عام 1974 عندما بلغ 11,2 دولار (الارقام مأخوذة من « التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1900 » ص 272). بنحو ثلاثة أضعاف ماهو مدين به، ولكن هذه الدائنية لم تستطيع أن تعالج أزمة المديونية العربية.

لا شك أن الضرورة تقتضي تغيير العلاقات المالية، علاقات الدائنية والمديونية الخارجية، وتوظيفها في صالح الوطن العربي وحماية أمنه القومي. ويتحقق ذلك عبر عدة قنوات، أهمها العمل على تغيير الموقع التابع للاقتصاد العربي ضمن التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل، والتنسيق في هذا الاتجاه مع البلدان النامية الاخرى، وتصعيد العمل العربي المشترك لاستثمار المال العربي على الارض العربية، وانتهاج سياسات تعطي الدولة مزيدا من الفاعلية في ادارة ازمة الديون إدارة الاقتصاد الوطني عموما، وعدم الخضوع لرغبات الدائنين المتمثلة في وصفة صندوق النقد الدولي. ان ادارة ازمة المديونية، على نحو يخدم قضايا التحرر والاستقلال الاقتصادى وبناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات وتحقيق العدالة الاجتماعية، تتطلب حدا ادنى من الانحياز السياسي لهذه القضايا.

سادسا : في حركة قوة العمل العربية

ان هجرة او تنقل قوة العمل، بصورة مؤقتة أونهائية، قد تكون داخلية من الريف الى المدن، ومن قطاعات إقتصادية الى قطاعات اخرى، وقد تكون خارجية من دولة أو عدة دول اخرى.

والهجرة ليست دائما باتجاه الدول الأغنى والاكثر تأمينا لفرص العمل والتي تتوفر فيها أجور اعلى، وان كان هذا الاتجاه هو الغالب، بل قد تكون ايضا باتجاه دول لايزيد مستوى نموها الاقتصادى والاجتماعي على مستوى دول الارسال، وقد يكون أدنى.

والهجرة قد تكون دائمة أو مؤقتة، ودوافعها مختلفة، فقد تكون مادية أوفنية أونفسية أوحتى سياسية، أوكل أوجل هذه الدوافع. ولاشك ان الدافع المادى هو الأهم. وفي الوطن العربي فان هذه الدوافع كلها منبثقة من استمرارية واقع التخلف الاقتصادى والاجتماعي، وتعمق التمايز الاجتماعي داخل الاقطار العربية، وفيما بينها، وتزايد اندماج الاقتصادات العربية التابع بالاقتصاد الرأسمالي والعالمي وسوقه الدولية. ولاشك أن بلدانا تصدر موادها الاولية ورؤوس أموالها مقابل الحصول على المواد الغذائية والمصنعة، هي بلدان تحرم عمالها من وسيلة العمل الفعلية، وتجعل منهم طبقة « دونية » تتجمع صفوفها كجيش احتياطي لهجرة مقبلة جاهزة للتحرك. (17)

والهجرة قد تكون منظمة ضمن اتفاقيات بين دول الارسال والاستقبال، اوضمن سياسة معينة ينتهجها بلد الارسال أو بلد الاستقبال، أو تكون عفوية، فردية اطارها العام هو سوق العمل في بلد الارسال وبلد الاستقبال على حد سواء.

ومع ذلك يمكن التأكيد ان الانتقال الحالي للقوى العاملة فيما بين الاقطار العربية يتم اساسا خارج اى تنظيم قومي، اوحتى ثنائي، رغم وجود مؤسسة عربية رسمية تهتم بهذا الامر وهي منظمة العمل العربية. فاتفاقيات وتوصيات هذه المنظمة لاتطبق عمليا، وخاصة اتفاقيتا تنقل الا يدى العاملة العربية اللتان لم توقعهما سوى بضعة اقطار، معظمها أقطار مصدرة للعمالة.

ان انتقـال قوة العمل العربية يتم في اتجاهين رئيسين اثنين، اولهما داخل الوطن العربي باتجاه الاقطار المنتجة للنفط، وثانيهما الى خارج الوطن العربي باتجاه اوروبا الغربية وامريكا بالدرجة الاولى.

أ ـ بالنسبة الى انتقال الايدى العاملة الى الاقطار النفطية الغنية.

يلاحظ من حيث المبدأ، أن وزن قوة العمل الوافدة اجمالا إلى الاقطار النفطية في تزايد مستمر، اذ ارتفعت نسبتها الى مجموع المشتغلين في الاقطار الخليجية من 33 ٪ في عام 1977 الى 60 ٪ في عام 1980، والى نحـو 69 ٪ في عام 1980 (18). والـوافـدون مختلفـون فيهم العـرب، والآسيويون، والغربيون، وآخرون. ويمكن القول ان العمال العرب يؤلفون النسبة الأكبر في بعض الاقـطار (السعودية والكويت والجماهيرية)، ويشكل الآسيويون الشطر الأعظم في اقطار أخرى (الامارات والبحرين وقطر)، في حين تقل كثيرا نسبة الوافدين من الدول الرأسمالية المتقدمة. (19) ولكننا ننوه سلفا أن ضآلة العدد، والنسبة بالتالي، لاتعني مطلقا التقليل من شأن وتأثير الوافدين الغربيين الى هذه الاقطار.

ولم تتوفر احصائية حديثة عن عدد العمال العرب في الاقطار النفطية، ولكن احصائية قديمة تعود الى عام 1979 قدرتهم بمليوني عامل عربي (20)، ونعتقد انهم يبلغون حاليا نحو 4 ـ 5 , 4 ملايين عامل عربي (وقد وصلنا الى هذا الرقم بالاعتماد على نسبة تزايد العمالة الوافدة اجمالا الى اقطار الخليج بين عامي 1980 و 1988، رغم عدم دقة هذا المؤشر).

وتشـير الـدراسـات الى ان العمال الآسيويين يزيدون بصورة أسرع من زيادة العمال العرب. ويساعد في هذا الاتجاه عدة عوامل، منها، وباختصار :

ـ عدم تخطيط القوى العاملة في معظم الاقطار النفطية رغم اهمية ذلك بالنسبة الى عملية التنمية.
ـ ترك المبادرة في جلب العمالة بيد القطاع الخاص
ـ « سهولة » التعامل مع العمال الآسيويين بالمقارنة مع العمال العرب على اساس ان الآسيويين اقل اعالة واقل تكلفة، واكثر دورانا ويمكن التخلص منهم بسهولة (وان كان هذا صعبا في بعض الاحيان).
ـ التفاوت الكبير بين متوسط اجور العمال الآسيويين والعمال العرب، حتى في حال التساوى في الخبرة والمهارات، فأجور العمال الآسيويين هي أخفض عادة من أجور العمال العرب.
ـ التضييق على العمال العرب، وابعاد (ترحيل) كثيرين منهم خارج الاقطار المستقبلة لاسباب مختلفة. وذات طابع سياسي في كثير من الاحيان.

لقد غدا « فائض العمالة » الآسيوية ناقوس خطر حقيقي يطرق ابواب اقطار الخليج، حتى ان باحثين انكليزيين اطلقا عليه اسم « الغزو الآسيوى » وان منظمة العمل الدولية نبهت اليه (21).

وننوه خاصة بالعمالة الوافدة من الدول الاوربية والاميركية (رغم ضآلة عددها نسبيا) لانها تمثل اداة من ادوات تعميق التبعية والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، والحيلولة دون التطور الاقتصادى والاجتماعي المعتمد على الذات ولمصلحة الجماهير الكادحة، وحتى أن رسميين خلجيين نبهوا الى خطورة هذه العمالة الغربية *.

واضافة الى تناقص وزن العمال العرب بالمقارنة مع العمال الآسيويين، ليس هناك ضمانات وحقوق كافية للعمال العرب الوافدين، فهم واقعون، عمليا، تحت رحمة ارباب العمل (سواء في الحكومة او في القطاع الخاص). ولايتمتعون بمثل مايتمتع به المواطنون في الحقوق والامتيازات، ولا توجد دوائر أو مؤسسات معنية تنظم تنقلهم وترعى شؤونهم، كما وأنه لا توجد أية صلة تقريبا تربط العمال العرب بالمنظمات النقابية سواء في اقطارهم الأم أم في الاقطار التي يعملون فيها.

ان الحد الادنى الذى يمكن عمله في هذا المجال، مجال رعاية العمال العرب، انما يتمثل في تطبيق ماقرره ميثاق العمل الاقتصادى القومي الذى أقره مؤتمر القمة الى الحادى عشر، والاعلان الذى صدر عن الدورة السادسة والثلاثين للمجلس الاقتصادى والاجماعي العربي الذى انعقد عام 1984.

* منهم د. فازى القصيبي وزير الصناعة السابق في السعودية، الذى قال مثلا « رغم علاقاتنا الجيدة مع امريكا وبقية الدول الغربية، الآ أننا نواجه صعوبات هائلة عندما نريد ان ننشيء مصنعا، بل ان اقامة مشاريع تصنيعية في المنطقة بدت وكأنها شبه خيالية . . . بدون المشاركة الغربية » (جريدة الاتحاد الاماراتية 12/7/1983).

ب ـ أما بالنسبة الى انتقال الايدى العاملة العربية الى خارج الوطن العربي :

فأن اتجاهه الرئيسي، كما اثبتت الاشارة هو الى دول أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا بالدرجة الاولى. كما أن حجم العمالة العربية خارج الوطن العربي كبير، وهو لايقل بحال عن حجم

العمالة العربية الوافدة الى الاقطار العربية النفطية. ففي اوربا الغربية وحدها، وكما تقدر بعض المصادر، يبلغ عدد العمال العرب نحو 4 ـ 5 , 4 ملايين عامل عربي (22)، ولسوف يكون الرقم اكبر بكثير اذا اضفنا العمال العرب المشتغلين في الدول الاخرى.

ويتبين حتى بشهادات غربية، ان العمال العرب في خارج الوطن العربي يعملون في ظروف تتسم بالمشقة والتمييز وعدم الامان، وبضآلة الاجور عموما بالمقارنة مع قوة العمل الوطنية في الدول المستقبلة. فالسيدة ايفرارد (من بلجيكا) تشير الى ان العمال المهاجرين يعاملون في بلجيكا كمواطنين من الدرجة الثانية، ويعد المهاجرون العرب والاتراك في ادنى السلم الاجتماعي (23) ينوه الاب ميشيل ليلونغ (ممثل الفاتيكان) بأن الجالية العربية لاتتساوى في الحقوق والواجبات مع باقي الفرنسيين، وهي تعاني صعوبات كبيرة في ممارسة هويتها الثقافية والدينية (24). اما البروفسور الفرنسي برنارد فيقول ,, ان العنصرية الشديدة القائمة على الغاء الآخر الثقافي وعدم الاعتراف بالثقافات الاخرى، هي جزء من النظام الاقتصادى العالمي، وان الحكومة الفرنسية لاتقف في وجه الحملة العنصرية ضد العرب والمسلمين التي ينظمها الاميركيون والصهاينة، لانها، عمليا، واقعة، هي الاخرى تحت هيمنتهم (25). ويقول البرفوسور البلجيكي تافيرن ان فرنسا والمانيا الاتحادية وبلجيكا بعيدة كل البعد عن تطبيق الميثاق الدولي للعمل الذى وقعته بشأن العمال المهاجرين (26).

ان هذه الظروف لاتختلف من حيث الجوهر عن الظروف المحيطة بعمل العمال العرب في الاقطار العربية النفطية، وبالتالي فالا طار العام للحلول المنصفة و الراعية لعمل هؤلاء لايختلف، من حيث الجوهر، عن الاطار العام للحلول المقترحة بالنسبة الى أولئك.

واخيرا فان استعادة جزء من العمال المهاجرين لايمكن ان يتحقق الا في اطار خطط علمية مدروسة للتنمية الاقتصادية ولفروع الاقتصاد الوطني بحيث يتم توفير فرص العمل والمعيشة لهم بدون هزات أو أزمة فيض في العمالة المحلية، وهذا ما ينطبق على المستويين القطرى والقومي. لذلك فان التنسيق والتكامل الاقتصادى العربي هما الوعاء الرئيسى لاستيعاب الايدى العاملة العربية واستعادة اجزاء هامة من العمالة المهاجرة.

وان الضرورة تقتضي، في المرحلة الراهنة، ديمومة التواصل بين العمال المهاجرين وبين أقطارهم الاصلية، ويقع على عاتق الحكومات والمؤسسات العربية دور كبير في ذلك، كما تقتضي الضرورة توحيد صفوف العمال العرب المهاجرين في اطار المنظمات النقابية في اقطارهم (كفروع لها في الخارج) وتوثيق صلاتهم مع القوى والمنظمات الديمقراطية والنقابية في اقطار ودول الاستقبال حتى يتم التصدى بشكل مشترك إستغلال ارباب العمل، ولتوفير الحقوق والضمانات الكافية لهؤلاء العمال ولأسرهم.

سابعا : في الاقتصاد الصهيوني ومنعكساته على شعب وعمال فلسطين

آ ـ بعض ملامح اقتصاد الكيان الصهيوني

يواجه الاقتصاد الصهيوني اختلالا جوهريا في بنيته وتوازناته الاساسية وقد ازداد هذا الاختلال زيادة ملحوظة في السنوات الاخيرة، وخاصة بعد تدفق سيل الوافدين اليهود من الاتحاد السوفيتي

بصورة رئيسية ومن اوربا الشرقية واثيوبيا. والاختلال اساسا يرجع الى كون الكيان الصهيوني كيانا مصطنعا دخيلا زرع في قلب الوطن العربي، وما كان له أن يستطيع الاستمرار لولا الدعم الامبرايالي المباشر والصريح، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

فعلى صعيد النمو الاقتصادى يلاحظ الركود في مختلف فروع الاقتصاد، ودليل ذلك الانخفاض الشديد في نمو الصادرات وانكماش الطلب في السوق المحلية، الذى انخفض بنسبة 37,7 ٪ خلال عام 1980 (28) وتزايدت حالات الافلاس (فخلال الربع الاول من عام 1980 اشهرت افلاسها نحو 1080 شركة) . . . وحدثت موجات تضخمية متتالية تجلت في انخفاض سعر صرف العملة الاسرائلية مقابل الدولار الامريكي وارتفاع أسعار السلع باستمرار وكانت النتيجة أن فقد العمال نسبة 20 ٪ من اجورهم الحقيقية خلال النصف الاول من عام 1980 وحده (28). . . وجرت تسريحات جماعية للعمال، وتزايدت البطالة لتصل الى 10 ٪ من مجموع القوى العاملة في عام 1986 (29).

وتتركز علاقات الكيان الصهيوني الاقتصادية أساسا مع الدول الرأسمالية الرئيسية، التي اقامت هذا الكيان وتعزز وجوده، وتمده بالمساعدات والدعم باستمرار، وخاصة الولايات المتحدة، فالكيان الصهيوني حصل من هذه الدولة على معونات مباشرة (نقد وعينا) منذ انشائه وحتى نهاية عام 1988، بلغ مجموعها 41 مليار دولار. (منها 15,6 مليار دعما اقتصاديا و25,4 مليارا دعما عسكريا (30). وجدير بالذكر ان الكيان الصهيوني يحصل على 17 ٪ من قيمة المعونات الاميريكية للخارج (31). ومع ذلك فان هذا الكيان مدين للخارج بمبالغ ضخمة بلغت 24 مليار دولار في نهاية عام 1985 بحيث يتجاوز متوسط نصيب الفرد منها 6200 دولار وهو أعلى متوسط في العالم (32).

ولكننا نسارع الى القول ان هذه المديونية الخارجية والظواهر السلبية التي جرى التنويه بها لاتشكل، رغم ضخامتها، أى عبء على الكيان الصهيوني، لان هذا العبء يقع في النهاية على كاهل الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوربية.

ب ـ الفلسطينيون العرب في ظل الاحتلال الصهيوني.

ان الكيان الصهيوني الذى استولى، بالتحالف مع القوى الاستعمارية عام 1948، على 77 ٪ من اراضي فلسطين، واحتل في عام 1967 باقي اراضي فلسطين (واراضي عربية اخرى)، والذى مارس اساليب القمع والتهجير والابادة ضد الشعب الفلسطيني، لم يستطع، رغم كل ذلك، اقتلاع الوجود الفلسطيني من ارض فلسطين العربية، فالا حصاءات الفلسطينية تبين ان 40 ٪ من مجموع الشعب الفلسطيني يعيش داخل فلسطين. ففي عام 1988 بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة 1023 ألف وفي قطاع غزة 589 ألف وفي فلسطين المحتلة قبل عام 1967 819 والمجموع هو 2431 ألفا من اصل عدد الفلسطنيين البالغ 6226 ألف فلسطيني (33). ثم ان الفلسطينيين يؤلفون نسبة هامة من سكان الكيان الصهيوني تبلغ 36 ٪ من مجموعهم في حين يشكل اليهود 64 ٪ (34).

ولسوف نعرض الواقع الاقتصادى والاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف رسم صورة اكثر تحديد للتطورات الجارية.

ج ـ اوضاع الضفة الغربية وقطاع غزه.

ننوه، بدءا ان اقتصاد المستوطنات الصهيونية في المناطق المحتلة عام 1967 لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية الخاصة باقتصاديات هذه المناطق، باعتباره يندمج مباشرة في الاقتصاد الصهيوني، أضف الى ذلك أن هذه المستوطنات قد اقيمت على اراض انتزعت ملكيتها من اصحابها الفلسطينيين. ان هذا الواقع يضاعف من الاخطار المحيطة باقتصاد الضفة والقطاع، فالخطر لا يأتي فقط من التدابير والاجراءات المنطلقة من داخل حدود الاحتلال عام 1948، بل أيضا من داخل المناطق ذاتها.

ان الناتج المحلي للضفة والقطاع لم يزد في عام 1985 عن مليار دولار او مايعادل 7,6 ٪ فقط من الناتج المحلي الصهيوني، وحصة الفرد منه لاتزيد في المناطق عن 750 دولار مقابل 5700 دولار للفرد الاسرائيلي (35). أضف الى ذلك ان مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في هذا الناتج لم تزد خلال السبعينات والنصف الاول من الثمانينات عن 30 ٪ للزراعة و 8 ٪ للصناعة. وبالتالي فان الاستهلاك في هذه المناطق لايتغذى بنمو عوامل « التوليد الذاتي » بقدر مايستمد مقوماته من عوامل اقتصادية خارجية اهمها تدفق الاموال العربية وغيرها الى الضفة والقطاع (36).

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة الصهيونية لاتخصص للضفة والقطاع سوى جزء ضئيل مما تسميه « أموال التطوير » قياسا بالمبالغ التي يتم تحصيلها من الفلسطنيين عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها، وباعتراف مسؤول اسرائيلي، فان ماجبته الحكومة من ضرائب في الضفة الغربية عام 1984 بلغ 1,6 مليار شيكل (عدا الرسوم الاخرى كالجمركية والمتقطعات من العمال)، بينما بلغ مجموع ماصرفه الحاكم العسكرى في ذلك العام (على بناء مدارس وشق وطرقات . . . (272 مليون شيكل فقط (37) أي أن ماخصصته سلطات الاحتلال لـ « التطوير » لم يتجاوز 17 ٪ من اجمالي الضرائب، وطبيعي ان الحال مشابهة في قطاع غزة.

ان السياسات الاقتصادية لسلطات الاحتلال الصهيوني تتركز على محاولة التحكم بعناصر الانتاج الفلسطيني بهدف اجراء تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية الفلسطينية وتدمير الاسس التقليدية للاقتصاد المحلي لتقويض استقلاله وتفكيكه والتحكم بعوامل تشكله، ومن ثم ربطه والحاقه ودمجه باقتصاد الكيان الصهيوني.

فعلى صعيد الموارد الطبيعية، تمكنت السلطات الصيهونية، خلال عقدي الاحتلال، من الاستيلاء على اكثر من نصف مساحة الضفة والقطاع والتي تمثل اكثر الاراضي خصوبة (38)، ونشرت مستعمراتها الاستيطانية في اهم المراكز الاستراتيجية وبين التجمعات السكانية الفلسطينية، وبلغ المستوطنات حتى عام 1987 نحو 225 مستعمرة (منها 199 في الضفة و27 في القطاع) (39) يقطنها حوالي 154 ألف مستوطن، ثلثهم تقريبا في منطقة القدس (40) ويلاحظ حاليا الاندفاع الصهيوني المحموم والطلب من الولايات المتحدة عشرة مليارات دولار لبناء المزيد من المستعمرات بسبب تدفق مئات الالوف من اليهود السوفيت وغيرهم، وذلك رغم المساعي العربية والدولية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط). كما استولت سلطات الاحتلال على اكثر من 80 ٪ من

حجم المياه المستخرجة في الضفة والقطاع (41). وقد أدت هذه الممارسات الصهيونية وغيرها الى مشكلات خطيرة في زراعة الاراضي المحتلة، منها تناقص المساحة المزروعة في الضفة من 70 ٪ في بداية الاحتلال الى 40 ٪ وتناقصها في غزة من 50 ٪ الى 32 ٪، وتناقص بالتالي عدد المشتغلين في الزراعة من اجمالي عدد المشتغلين. ففي الفترة بين عامي 1967 و 1981 تناقصت نسبتهم من 50 ٪ الى 24 ٪ في الضفة، ومن 33 ٪ الى 17,3 ٪ في قطاع غزة (42).

وعلى صعيد الموارد البشرية تسببت سلطات الاحتلال في تهجير نحو 732,5 الف فلسطيني من الضفة والقطاع، منهم 378 الفا نزحوا أثناء عدوان عام 1967. والى جانب ذلك فان هذه السلطات تستنزف اكثر من نصف قوة العمل الفلسطينية التي بلغ تعدادها عام 1987 نحو 178 ألفا، حيث يضطر حوالي 40 ٪ منهم إلى الالتحاق بمؤسسات الكيان الصهيوني، بسبب ضيق قاعدة الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع ومحدودية قدرتها الاستيعابية، كما يضطر نحو 15 ٪ منهم للالتحاق بمؤسسات تعمل لصالح هذا الكيان على اساس التعاقد الباطني (43).

وعلى صعيد الموارد المالية، عملت سلطات الاحتلال على احكام سيطرتها على القطاع المصرفي. فقد اغلقت كافة المؤسسات المالية والمصرفية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، وقيدت عمليات الاستثمار، وقصرت منح التراخيص على المشروعات التي تتناسب وسياستها الاقتصادية، كما قامت بتحديد الاموال المسموح بادخالها الى الضفة والقطاع، وارهقت الاقتصاد الفلسطيني بالاعباء الضريبية (كما سبقت الاشارة).

وعلى صعيد الادارة والتنظيم، قامت سلطات الاحتلال بوضع شبكة من القوانين والقيود للتحكم بادارة وتنظيم ماتبقى من موارد في حوزة الفلسطينيين. وفرضت قيودا مشددة على القطاعين الزراعي والصناعي، واتخذت جملة اجراءات للتحكم بمنافذ تسويق المنتجات الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، فقد احتكرت التجارة الخارجية للضفة والقطاع، حيث فرضت عليهما اتمام معظم مبادلاتها التجارية مع الكيان الصهيوني، وقد شكلت قيمة هذا التبادل عام 1987 نحو 85 ٪ من اجمالي قيمة التبادل الخارجي للضفة والقطاع (44).

كما ارتفعت الاسعار وتفاقمت البطالة وتدهورت مستويات المعيشة بشكل كبير.

وكان يمكن لاوضاع الضفة الغربية والقطاع أن تتدهور أكثر، وللتبعية الاقتصادية للكيان الصهيوني أن تتعمق وتتجذر، لولا اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى في الشهر الاخير من عام 1987، التي وفرت الفرصة لخلخلة النظام الذى كرسته سلطات الاحتلال طوال العقدين السابقين، ولاحداث تغييرات بنيوية في البيئة الاقتصادية الفلسطينية.

ان الانتفاضة هي التجسيد النوعي الارقى للتصدى البطولي للاطماع الصهيونية والاحتلال الصهيوني والنزعات الصهيونية التوسعية، ان التصدى للاطماع الصهيونية، وفي سبيل الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ليس مسؤولية الشعب الفلسطيني، وقواه الكادحة والوطنية وحدها، بقدر ماهو في الوقت ذاته، مسؤولية الأمة العربية وعمالها وقواها وانظمتها جميعا، ذلك ان الصراع مع الصهيونية هو صراع وجود وليس صراع حدود.

ولئن كانت الانتفاضة الباسلة قد ضربت أورع الامثلة في البطولة والصلابة والتضحية، فان ذلك لا يعني بحال اعفاء العرب الاخرين من مسؤوليتهم الكبيرة، لان الانتفاضة ليست البديل عن المواقف والجهود العربية المتواترة والشاملة، وخصوصا في ظروف تعنت وصلف العدو الصهيوني، واصراره على بناء المستوطنات الجديدة، وضغوط اللوبي الصهيوني على الولايات المتحدة للحصول على مايسمى ضمانات القروض من أجل تمويل السياسة الاستيطانية، والعرقلات المستمرة للجهود العربية والدولية الرامية الى حل مشكلة الشرق الاوسط وتحقيق السلام في المنطقة.

لقد احدثت الانتفاضة تأثيرا شاملا في اقتصاد وكيان العدو وزعزعت اركان نظامه الاقتصادى الاستنزافي لموارد الارض المحتلة. وبالمقابل يتحمل الشعب الفلسطيني تضحيات وأعباء كبيرة، أهمها البذل والعطاء في ميدان الاستشهاد، وتحول قطاع واسع من جماهير الانتفاضة الى جرحى ومعتقلين واسرى ومبعدين، اضافة الى انقطاع موارد الرزق، الامر الذى يتطلب، وبالحاح، بناء نظام عربي لتعويض الشعب الفلسطيني في معاناته البطولية.

القسم الثاني :

- في مهمات المنظمات النقابية

أ - لن نحاول هنا ان نلخص ماعرضناه في القسم الاول، ولا ان ندرج اقتراحات محددة بالنسبة الى كل فقرة فيه. فالذى يعنينا أكثر أن نذكر ان ماسبق بحثه، ولو بايجاز، قد بين، بجلاء، أن المسار العام للتطور الاقتصادى والاجتماعي، مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، مسار غير ايجابي اجمالا رغم وجود بعض التطورات والانجازات الهامة في هذا القطر العربي أو ذاك، في هذا القطاع الاقتصادى أو ذاك. وجدنا ان التعثر أو الفشل كان مصير معظم خطط التنيمة العربية خلال عقود السنين الاخيرة. وان ثمة عوامل داخلية وخارجية ساهمت بفعالية في هذا الاتجاه.

فبدلا من انجاز التحرر الاقتصادى، الذى هو ضمانة توطيد وتعميق الاستقلال السياسي، رأينا ان روابط التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة تتقوى وتتعزز.

وبدلا من السعي نحو مزيد من التنسيق والتعاون والعمل العربي المشترك باتجاه ارساء اسس التكامل الاقتصادى العربي، وجدنا « تكاملا » اندماجيا تابعا للاقتصادات العربية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وسوقه الدولية.

وبدلا من توظيف الثروات العربية لخدمة الانسان العربي والاقطار العربية والوطن العربي كله، رأينا « توظيفا » لها من نوع مغاير، وخاصة بالنسبة الى النفط والى عوائده « توظيفا » توظيفا يخدم مصالح الغرب بحيث يحكم قبضته على الاقتصاد العربي وعلى القرار الاقتصادى العربي، وحتى على القرار السياسي في عديد من الحالات.

وبدلا من الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية المستقلة والمتكاملة في اقطار الوطن العربي، وجدنا اعتمادا على الغير، وكان من النتائج أن غرق معظم الاقطار العربية في الديون، وبات أسير الدول الرأسمالية والاحتكارات الدولية والمنظمات الدولية السائرة في ركابها وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبـدلا من الـتركيز على تطوير وتنـويع قطاعات الانتاج المادى، الزراعة والصناعة التحويلية والاساسية، رأينا استمرار سيطرة بضعة من منتجات خامية وأولية أو تحويلية ولكن ذات ارتباط خارجي امامي أو خلفي، وزاد كل ذلك في الارتباط الضار بالسوق الرأسمالية الدولية تصديرا للمواد الاولية والخامية، واستيرادا للسلع المصنعة بكافة فئاتها والكثير من المواد الاولية والغذاء، وتضاءل الاكتفاء الذاتي بالنسبة الى كثير من السلع والمواد، وتعاظم الانكشاف على الخارج.

وبـدلا من اعتماد وترسيخ اسس العمل القومي المشترك بين الاقطار العربية، لاحظنا تعاظم النزعة القطرية الانطوائية، وحلول التنافر محل التكامل.

وبـدلا من السير على طريق ارساء قواعد العدالة الاجتماعية وخاصة بالنسبة الى الكادحين، نشاهد، ونتيجة لتعمق التبعية وتدخل الاحتكارات الاجنبية ونشاط رأس المال الخاص الطفيلي، تضخم نشاط قطاعات الخدمات والسمسرة والمضاربة وعمليات الاستيراد على حساب قطاعات الانتاج السلعي في الزراعة والصناعة والبناء، التي يعمل فيها معظم المشتغلين، والنتيجة هي حلول الحيف بهم لمصلحة المتنفذين في قطاعات الخدمات والتجارة الخارجية وغيرها.

وبدلا من رعاية العمال العرب وتحسين ظروف حياتهم وحمايتهم، وتطوير معارفهم ومؤهلاتهم، نجد مناهضة الاقطار العربية الغنية للعمال العرب، وتفضيلها العمالة الاجنبية، وخاصة الآسيوية (من حيث العدد والانتشار)، وللغربية (من حيث شغل مراكز الادارة والتوجيه والقرار).

وبـدلا من توجيه الجهـود العـربية للوقـوف في وجه الاطماع الاقتصادية والسياسية والتوسعية الصهيونية، وجدنا انكفاء وتراجعا لدى الكثير من الانظمة والقوى الرجعية العربية، ولم يمنعها من الاستمرار في هذه الطريق، حتى الانتفاضة الباسلة للشعب العربي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، بل لعل هذه الانتفاضة حفزت هذه الأنظمة والقوى على مواصلة نهجها.

ذلـك بعض ماجرى ويجرى، ولاشك أنه يؤثر تأثيرا سلبيا متعاظما على مسيرة الشعب العربي والعمال العرب باتجاه انجاز عملية التحرر والتقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادى والتكامل والوحدة العربية.

وهذه التأثيرات السلبية زادت أضعافا في السنوات الاخيرة وخاصة بدءا من عام 1989، بسبب التحولات العميقة العاصفة على المستوى الدولي، وعلى المستوى العربي ايضا.

ب ـ ان تطورات عاصفة تجرى في مناطق مختلفة في العالم، ولعل مايسمى بـ « البيريسترويكا » في الاتحـاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية (التي ادت عمليا الى حدوث انقلاب جذرى على التوجه الاشـتراكي في هذه الـدول لمصلحـة التوجه والنظام الرأسمالي مجسدا في المقولة الملطفة « اقتصاد السـوق »)، والثروة التكنولوجية والمعلوماتية في الدول الرأسمالية المتقدمة، والتنافس الجارى بين مراكز رأس المال العالمي، وتوحيد المانيا، واقتراب انجاز الوحدة الاقتصادية الاوربية، وفشل خطط التنمية في معظم البلدان النامية، وتعاظم مديونية اغلبها وبلوغها أرقاما خيالية، وتعاظم تدخل الدول الرأسمالية واحتكاراتها متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي بهدف زيادة نهب هذه البلدان

وتصفية كل اتجاه تقدمي فيها، وتوجيه تطورها في الطريق الرأسمالي التابع . . . واضافة الى كل ذلك، ونتيجة له، تفاقم التوزيع غير العادل لثروات العالم وطاقاته وامكاناته، وتعمقت الفجوة فيما بين دول المركز الرأسمالي من جهة والبلدان النامية ـ التخوم والاطراف ـ التي انضمت اليها مؤخرا دول أوربا الشرقية، من جهة اخرى. ان العالم يتحول، عمليا، من نظام القطبين، بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الى نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة التي تسعى الى تكريس نظام دولي جديد يخدم مصالحها اولا ومصالح الدول الرأسمالية والاتجاه الرأسمالي عموما، نظام قطب واحد يحاول بسط سيطرته على العالم اجمع، ويمكن القول، من زاوية اخرى، ان النظام الدولي الجديد لايعني عمليا ازالة انقسام العالم الى قطبين رئيسين :

الشمال الغني، والجنوب الفقير، بل انه، ولطبيعة النظام الرأسمالي ذاته، يكرس هذا الاستقطاب ويزيده عمقا، لقد كان وجود الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في اطار المعسكر الاشتراكي سندا قويا للجنوب، للعالم النامي، في مواجهة النهب الامبريالي وبناء حياته الاقتصادية والاجتماعية وفق مصالح شعوبه، وان انهيار هذا المعسكر جعل الجنوب وجها لوجه تجاه دول المركز الرأسمالي المتقدم ـ الشمال الغني.

ان وضع حد للحرب الباردة ولسياسة المجابهة بين الدول الكبرى، والمباشرة في عملية نزع السلاح وتخفيض او الغاء أنواع معينة من الاسلحة، والاتجاه نحو حل النزاعات الاقليمية وغيرها بالطرق السلمية، ورفع شعار « تحويل الصناعات العسكرية الى صناعات مدنية » . . . ان كل هذا أمر إيجابي وجيد ومطلوب، ويجب ان يمهد الطريق لقيام تعاون دولي حقيقي ـ نظام اقتصادى دولي جديد (كما قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في اواسط السبعينات) على اساس المنافع المتبادلة ومساعدة البلدان المتخلفة على النمو، والمساواة، واحترام السيادة الوطنية، وليس على اساس تحقيق مصالح الغرب في سعيه للهيمنة المطلقة على العالم، سيما بعد أن ساهم بصورة نشطة في تحولات اوربا الشرقية الجذرية، وراح يضاعف جهوده، من خلال ادواته، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، لوأد كل اتجاه او فكر تقدمي او اشتركي في البلدان النامية، وتكريسها تابعا ورديفا، ومصدر ثراء له.

وعلى الرغم من خطوات الانفراج الدولي التي تحققت، بقيت القضايا الاساسية على حالها. فالصراع بين مراكز رأس المال قائم، والنهب الامبرايالي مستمر، والفقر والبؤس يتعمقان وحالات احتلال اراضي دول اخري ماتزال قائمة، ومشكلات وأزمات البلدان النامية ماتزال دون حل وتفاقم.

ان التطورات الضخمة التي حدثت على الصعيد العالمي قد أثرت تأثيرا مباشرا على وضع فصائل الطبقة العاملة في مختلف البلدان والاقاليم. فقد فرضت وتفرض عليها برامج تقشف وتآكل القيمة الحقيقة لاجورها، ويجرى تخفيض اجزاء متزايدة من الاموال المخصصة للخدمات العامة في موازنات العديد من الدول، وتتزايد نسب البطالة الكاملة والجزئية، التي شملت ولأول مرة منذ عدة عقود من السنين، عمال الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية . . . ونضيف الى ذلك أن التأثيرات السلبية للتطورات والتحولات الضخمة الجارية لاتقتصر، في تأثيرها على العمال وحدهم، وان كان تأثيرها عليهم اكثر من غيرهم، بل شملت وتشمل الاوضاع العملية والمعيشية لسائر الكادحين في المدن والارياف بمختلف مواقعهم وفئاتهم.

وطبيعي ان الوطن العربي لم يبق في منآعا عن هذه التطورات الجارية على الصعيد العالمي، بل تأثر بها بصورة كبيرة، وساعدت عوامل داخلية عى تعاظم هذا التأثير، وابرزها الاجتياح العراقي للقطر الكويتي واحتلال أرضه، وما نجم عن ذلك من حرب كارثية مدمرة كان ضحيتها الاساسية الشعب العراقي وأرضه وطاقاته الاقتصادية والعسكرية، وكان من نتائجها تكريس وتنامي الوجود العسكرى الاجنبي، والامريكي خاصة، في أقطار الخليج وفي مناطق أخرى من الوطن العربي، وبات الوجود الاقتصادى والعسكرى وغيره للدول الامبريالية وجودا مباشرا، ولايتم بـ « الواسطة » عن طريق الكيان الصهيوني كما كان يجرى في السابق غالبا، مع ما يحمل كل ذلك من مخاطر للوطن العربي ويؤثر على القرار الاقتصادى والاجتماعي، وحتى السياسي، العربي . . .

ج ـ ان كل ماجرى ويجرى على الصعيد العالمي والصعيد العربي من تطورات وتحولات يتطلب من العمال العرب ومن منظماتهم النقابية دراسة هذه التطورات والتحولات دراسة معمقه في مظاهرها وأسبابها، وفي علاقاتها المتبادلة وتأثيراتها الايجابية والسلبية، ليضعوا على اساس ذلك الخطط والبرامج والاساليب اللازمة لتعزيز الدفاع عن مصالحهم ومصالح الشعب العربي، وأيضا مصالح عمال وشعوب البلدان الاخرى، ذلك ان عملية التدويل الجارية في العالم تتطلب المزيد من تدويل نضال العمال العرب من خلال الاتصال ووضع برامج عمل وتعاون واتخاذ مواقف مشتركة مع منظمات ومراكز نقابية عمالية اخرى، دولية واقليمية ووطنية.

ان دراسة المستجدات مطلوبة وفق منظور عمالي عربي، وبالانطلاق من المبادىء والقناعات الراسخة، التقدمية في مبناها ومعناها، التي تضمنها دستور ووثائق المنظمة النقابية القومية الام ـ الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وشكلت اساس نضاله التقدمي المتواصل منذ تأسيسه قبل ستة وثلاثين عاما.

تلك مهمة نقابية بالغة الاهمية في الوقت الحاضر، ذلك أن مجمل التطورات والمستجدات يزيد زيادة ضخمة في مسؤولية الحركة النقابية العربية، قطريا وقوميا، لانها في مواجهة تحديات ضخمة لاتطال العمال العرب وحدهم بل تطال الأمة العربية ومستقبلها.

ان كثيرا من الاقطار العربية، ومنها بعض الاقطار ذات التوجه التقدمي، وقع، بسبب مشكلاته وأزماته الاقتصادية والاجتماعية والديون الضخمة المترتبة عليه للخارج، ضحية املاء الشروط من جانب دول المركز الرأسمالي من خلال « وصفات التكييف » التي يقدمها لهذه الاقطار صندوق النقد الدولي، الذى يعمل والبنك الدولي , , باسم المصالح القوية ـ مصالح نادي باريس ولندن والدول السبع الاغنى » كما تقول لوموند ديبلوماتيك (42). (ولقد تضمنت فقرة « الدائنية والمديونية العربية » شرحا مختصرا لسياسات الصندوق واساليبه، والنتائج المترتبة على الاخذ بوصفاته، وخاصة بالنسبة الى الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة).

ثم ان مواقع القطاع العام تتراجع في اقطار كثيرة، حتى في تلك التي كان يشكل فيها مركز الثقل في الاقتصاد الوطني، وتتفاقم مشكلاته وأزماته، ويتردى باضطراد مستوى معيشة العاملين فيه. وفي مقابل ذلك تتعزز وتتوطد باضطراد مواقع رأس المال المحلي وغير المحلي وتتزايد بسرعة في مختلف

فروع الاقتصاد الوطني، حتى في الفروع التي كان القطاع العام هو المسيطر فيها كليا أو له فيها الثقل الرئيسي. وبدأت تنمو بسرعة المشروعات المشتركة مع رأس المال الخارجي . . . وطبيعي أن مشاركة رأس المال الخاص في عملية البناء الاقتصادى والتنمية ظاهرة موضوعية وطبيعية، والتعددية الاقتصادية ظاهرة موضوعية مثلما هي الحال بالنسبة الى التعددية السياسية، ولكن بشرط ان يتم ذلك في اطار خطة للاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العلمية والمتوازنة باشراف الدولة وبقيادة القطاع العام، خطة تتضمن مؤشرات لقطاعات الملكية المختلفة يجب تنفيذها بما يؤمن التطور المتكامل، ذلك ان رأس المال الخاص، وبحسب القوانين التي تحكم نشاطه، يهدف أساسا الى تحقيق الارباح السهلة والسريعة والكبيرة، وهذا ماتتيحه بالدرجة الاولى قطاعات الخدمات والسمسرة والوساطة والتجارة الخارجية . . . حيث ينشط رأس المال الطفيلي بالدرجة الاولى. لقد كثرت، في الاونة الاخيرة، وفي مختلف الاقطار، اتجاهات وسياسات تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم التسهيلات المغرية لافراد القطاع الخاص، ولكن بدون ان يترافق ذلك، غالبا، بتقديم تسهيلات مماثلة للقطاع العام. وان النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على مثل هذه السياسات ذات أثر سلبي على التنمية المتوازنة وعلى مصالح الجماهير الواسعة، ويجرى في الآن ذاته، شن هجوم متواتر ليس فقط على الملكية المجتمعية العامة ممثلة في القطاع العام، بل ايضا على مجمل التوجه الاقتصادى ـ الاجتماعي التقدمي في بعض الاقطار العربية، هجوم على الفكر الاشتراكي وتزيين، في الآن ذاته، لاقتصاد السوق أى للنظام الرأسمالي، مع الزعم بأن هذا هو سبيل الخلاص من المشكلات والازمات، وتوفير الانتعاش والتطور الاقتصادى. ويستغل الهاجمون، في هذا السياق، وبحماسة بالغة، التحولات الانقلابية ـ ان صح التعبير ـ في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية. . .

والعمال، وحركتهم النقابية، يدركون أن خلاصهم وخلاص شعوبهم الحقيقي انما يتم في طريق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية، المؤدية الى بناء الاشتراكية في آخر المطاف. وعلى ذلك فان فشل التطبيق الاشتراكي في دولة أو مجموعة دول لايعني أبدا سقوط الاشتراكية كعقيدة وهدف لدى مئات الملايين من عمال وكادحي الوطن العربي والعالم.

د ـ ليس في الامكان وفي اطار دراسة مكثفة، وليس في نيتنا أن نقدم مجموعة من المهمات للمنظمات النقابية العربية، وذلك لسبب بديهي وهام هو ان صياغة مثل هذه المهمات من مسؤولية واختصاص المنظمات النقابية نفسها، وخاصة المنظمة القومية الام ـ الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ولدينا قناعة راسخة بأنها وأنه على قدر هذه المسؤولية الجليلة الشأن، حسبنا هنا ان نقترح بعض العناوين ـ ان صح التعبير، بعض المظاهر والظواهر التي يجب التوقف عندها وتحليلها وصياغة المهمات واتجاهات العمل النقابي ازاءها على المستويين القطرى والقومي، ونقول « بعض » ولا نقول « كل » ليس فقط لانه ليس بقدرة دارس واحد الاحاطة بها، بل أيضا، وهذا هو الاهم، لان الحياة في حركة دائمة، وهي تقدم في كل يوم ظواهر جديدة تستحق الدراسة والتحليل والتحديد للمهمات والسياسات المناسبة. ان مجمل ماسبق يبين ان العمل النقابي يغدو اكثر عمقا وتعقيدا، وبالتالي يجب في اساليب النضال النقابي ان تغدو اكثر تنوعا وديناميكية وشمولا. ان واقع العمل والنضال النقابي

الذى ارتكز على معطيات اقتصادية واجتماعية شبه مستقرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية على مدى سنوات طويلة و« تكيف » معها، يواجه في الوقت الحاضر تحديا نوعيا كبيرا بسبب المستجدات الضخمة التي حدثت في بضع السنوات الاخيرة.

ان المتغيرات الجذرية على صعيد العالم قد أثرت على الحركة النقابية في العديد من البلدان، وخاصة في اوربا الشرقية، كما أثرت على بعض المراكز النقابية الاقليمية والدولية والمهنية الدولية. فقد حدثت انقسامات كبيرة في صفوف الكثير من المنظمات مع ماترتب على ذلك من توجهات وسياسات متباينة، واحيانا متناقضة، وهذا الامر يتطلب من العمال العرب ومنظماتهم النقابية دراسة هذه المستجدات بهدف تنسيق العمل والمواقف مع العديد من المنظمات المذكورة بما يلبي طموحات واهداف الطبقة العاملة بشكل عام.

وان الانفتاح الواسع على رأس المال المحلي والاجنبي والمحاولات الجادة لتصفية القطاع العام في العديد من الاقطار باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتخطي الصعوبات وتحقيق التنمية، كما يزعم اصحاب هذا النهج، يتطلب التركيز على دراسة مسائل التعددية الاقتصادية، ودور القطاعات المختلفة في الاقتصاد، مع التنويه بأن البنى الاقتصادية، ولا سيما الفروع القاعدية الاقتصادية في الاقطار العربية انما اقيمت تحديدا، وبدرجة حاسمة من قبل الدولة وبواسطة القطاع العام. والدولة لجأت الى هذا الاسلوب بعد فشل، أو لنقل « عدم اقدام » القطاع الخاص على المساهمة في بناء هذه الفروع القاعدية لعدم وجود مصلحة مباشرة له فيها. ان رأس المال هو الاقدم تاريخيا. في اقطارنا كما في باقي البلدان، وان ولوج الدولة ميدان العمل الاقتصادى قد تم أساسا وفي الاقطار العربية جميعا، بسبب احجام هذا الرأس مال عن تحقيق تنمية متوازنة، ومع ذلك فان هذا لايعني فقط الدفاع عن القطاع العام باعتباره الوعاء الاساس لتحقيق عملية التنمية والملبي الرئيس لاحتياجات الجماهير والوعاء الواسع لتأمين فرص عمل جديدة، بل يعني ايضا ضرورة كشف ونقد التشوهات والعقبات التي اعترت القطاع العام وأدات الى ترهل الكثير من مؤسساته، والعمل على ازالتها، وتأمين مستلزمات تطوره بنجاح.

ومن جهة اخرى فان انتشار الانشطة الفردية الخاصة يتم اساسا عبر منشآت وورش صغيرة ومبعثرة يستخدم كل منها عددا غير كبير من العمال، وهذا لايعني بالطبع عدم قيام منشآت كبيرة نسبيا بصورة شركات خاصة أو مشتركة، تضم اعدادا هامة من العمال، الأمر الذى يتطلب في الحالتين جهودا كبيرة من النقابات كي تتعرف على مواقع عملهم وتدرس اوضاعهم وتجذبهم الى العمل النقابي المنظم.

وبعيدا عن الضبابية واختلاط الاوراق والرؤى حول سبل التطور الاقتصادي والاجتماعي، فاننا نرى ان التطور الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي يرتكز اولا، وبالدرجة الحاسمة. وعلى تطوير فروع لانتاج المادى (خاصة الصناعة والزراعة) وتحديثها على اساس الاعتماد على الذات، واستهداف مصالح الجماهير، وفي مقدمتها العمال والكادحون الاخرون وخاصة في الريف، لان ذلك هو الاساس لتطوير الاقتصاد الوطني برمته، وتحقيق تحرره من التبعية، وارساء القاعدة الحقيقية لتطوير فروع الاقتصاد الاخرى وفي مقدمتها فروع الخدمات، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وطبيعي انه

يوجد للنقابات أو يجب ان يوجد دور بالغ الاهمية تؤديه او يجب أن تؤديه من اجل تحقيق تنمية كهذه تؤدى في آخر المطاف الى بناء مجتمع التقدم والاشتراكية، وعلى ذلك فان النضال النقابي يتحقق عبر قنوات متعددة ومتوازية مكملة لبعضها بعضا، فالمطالب العمالية والنقابية لاتنحصر، ولايمكن ان تنحصر في اطار تحقيق العمالة الكاملة، والاجور المتطورة غير المتآكلة، وفي توفير شروط الصحة والسلامة المهنية، وتأمين الخدمات اللازمة للعمال في اماكن العمل الخ . . . لان الاكتفاء بمثل هذه المطالب يعني، في الواقع، اعطاء صك براءة وديمومة للعلاقات الرأسمالية التي تتعزز حاليا، ذلك أن جملة المطالب السابقة وغيرها هي، في اساسها، مطلبية، وان تحقيقها، ولو تم بصورة كاملة، لن يغير، في الحقيقة، من طبيعة العلاقات الرأسمالية السائدة او التي تسود، وسيبقى العمال أجراء، وسيبقى الاغنياء أرباب عمل مستغلين، اى سيدوم الاستغلال.

فهذا النضال المطلبي يرفده او يجب ان يرفده ويكمله نضال على المستوى الاقتصادى ـ الاجتماعي والسياسي، وعلى المستوى الفكرى، بهدف تحقيق أهداف العمال وسائر الجماهير الشعبية في آخر المطاف.

ان ثمة ضرورة قصوى للتصدى للقوى المناهضة للتقدم الاقتصادى والاجتماعي الحقيقي ولفكر هذه القوى. وهذا ما يتطلب دراسة مناحي هذا الفكر وتجلياته، اضف الى ذلك ضرورة الدراسة المعمقة للادوات والاليات التطبيقية لهذا الفكر، ومنها، مثلا، فهم وتوضيح آلية الاستغلال الرأسمالي والسبل المؤدية الى تعطيلها، وكشف الاسباب الرئيسية لظاهرة تفاقم المديونية للخارج ولـ « ايداع » الاموال العربية في الخارج وكيفية استعادتها، وتحليل عناصر وصفات صندوق النقد الدولي الخاصة بـ « التكيف واصلاح المسار الاقتصادى » وتوضيح اسس واساليب التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، بما في ذلك تبيان اهمية تدخل الدولة الاقتصادى عن طريق القطاع العام كسبيل رئيسى للتخلص من التخلف والتبعية، وتحليل وضوغ سبل المواجهة لمصالح ووسائل ضغط وابتزاز القوى الخارجية، ومن ضمنها الكيان الصهيوني الدخيل، وتحليل اسباب تصاعد الصراعات المذهبية، وكذلك القومية المتعصبة، وتحديد اساليب التصدى لها، باعتبارها احدى ادوات الامبرايالية لالهاء الشعوب عن مشكلاتها الاساسية، وعن طريق تطورها المستقل وتعميق وتأبيد تبعيتها (وهذا ما يلاحظ بصورة خاصة حاليا في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وغيرهما)، وتبيان آليات قيادة وادارة الاقتصاد الوطني وسبل تحقيق المشاركة العمالية والنقابية فيها، وآليات العمل الاقتصادى العربي ومؤسساته وأدواته في جامعة الدول العربية وفي اطارها، وسبل الاستفادة منها لتحقيق التنسيق والتعاون الاقتصادى العربي في اطار ثنائي او متعدد الاطراف أو جماعي وصولا الى التكامل الاقتصادى العربي، وسبل الضغط على الحكومات العربية لتنفيذ ما التزمت به في مؤتمرات القمة العربية، وخاصة في مؤتمر القمة الذى انعقد في عمان عام 1980. وبصورة اخص لتنفيذ ميثاق العمل الاقتصادى القومي الذى تبناه المؤتمر. . .

تلك بعض العناوين، او بعض المظاهر والظواهر التي تستحق مع غيرها وقفة جدية مطولة بهدف استنتاج المهمات المناسبة للحركة النقابية العمالية على المستويين القطرى والقومي ليتحقق، بالتعاون مع قوى المجتمع العربي الاخرى، بالتقدم والتحرير الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، ويتحقق التكامل والوحدة العربية في آخر المطاف.

الهوامـــش

(1) مجلة « العمال العرب » العدد 287 ايار 1989 ص 76 ـ 77

(2) مستقاة من دراسة الدكتور محمد محمود الامام « دراسة نقدية للتجارب التنموية في الاقطار العربية » التي قدمها الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب الكويت 8 ـ 10 / 2 / 1988

(3) د. عبد الله حمد المعجل الصناعة في الوطن العربي (الانجازات والتحديات) » دراسة قدمت الى المؤتمر الثامن لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت 8 ـ 10 / 2 / 1988) ص 5

(4) التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1984 و 1986

(5) « التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1990 » الجدول 3 / 3 ص 240

(6) المصدر السابق

(7) المصدر السابق، و د. عبد الصاحب علوان « أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الامن الغذائي العربي » (دراسة مقدمة الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ـ الكويت 8 ـ 10 / 2 / 1988) ص 5

(8) د. حسن فهمي جمعة « القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي » ص 5 دراسة مقدمة الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت 8 ـ 10 / 2 / 1988)

(9) « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 »، الجدول 6 / 1 ص 307

(10) المصدر السابق

(11) المصدر السابق ص 310

(12) د. رمزى زكي « العالم العربي بين فخ الاستدانة المفرطة وفخ الداتنية الضعيفة » دراسة قدمت الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت 8 ـ 10 / 2 / 1988)، ص 5

(13) « التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1990 » ص 312 و 314

(14) المصدر السابق ص 138

(15) المصدر السابق ص 139

(16) د. رمزى زكي . . . . . ص 56 ـ 59

(17) رأى للدكتور اسماعيل سفر في « الندوة الدولية حول اوضاع العمال المهاجرين والمثقفين العرب في اوربا » التي انعقدت في مونص في بلجيكا في أذار 1985، انظر مجلة « المستقبل العربي »، العدد 79 (9/1985)، ص 152

(18) د. جورج القصيفي « نحـو سياسة لتنمية القوى العاملة الموطنة في مجلس التعاون الخليجي » مجلة المستقبل العربي »، العدد 114 (8 / 1988)، ص 66

(19) د. عمر الخطيب « التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية » مجلة « شؤون عربية »، العدد 42 (6 / 1985)، ص 186 ـ د. هنرى عزام « تنمية القوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية »، مجلة « المستقبل العربي » العدد 67 (9 / 1984) ص 123.

(20) المصدر الساق (د. عمر الخطيب)

(21) المصدر السابق (د. عمر الخطيب)، ص 186 و 177 (والباحثان هماج. بيركس وك، سنكلير)

(22) يقدر الباحث المغربي د. مصطفى قباج أنه يشتغل في أوربا الغربية اربعة ملايين عامل و 200 ألف كفاءة عملية عربية (انظر التقرير عن « اعمال الندوة حول اوضاع المهاجرين العرب في أوربا »، المنشور في مجلة « المستقبل العربي » العدد 79 (9 / 1985، ص 158). ويقدر البروفسور الفرنسي ادمون جون العدد ب 4,5 ملايين عامل و 200 ألف كفاءة علمية عربية (المصدر السابق) ص 153 ـ 154

(23 ـ 26) المصدر السابق، ص 153 ـ 156

(27) « التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1986 » ص 191

(28) المصدر السابق، ص 192

(29) المصدر السابق

(30) « التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1990 » ص 374

(31) الهامش 27، ص 197

(32) « الاهرام الاقتصادى » العدد 903/ايالا 1986

(33) الهامش 30، ص 369

(34) المكتب المركزى للاحصاء : المجموعة الاحصائية الفلسطنية العدد الرابع 1983، ص 32

(35) احمد أسعد « التوجه الاقتصادى للاحتلال الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة » « مجلة الحديد حيفا حزيران 1987، ص 40 (وارد ضمن دراسه ابراهيم عبد الكريم « التنمية والتبعية في ظل الاحتلال الاسرائيلي » مجلة الوحدة » أيار 1988، ص 122 ـ 123

(36) ابراهيم عبد الكريم « التنمية والتبعية في ظل الاحتلال الاسرائيلي » مجلة « الوحدة » ايار 1988، ص 123.

(37) المصدر السابق، ص 126

(38) الهامش 30، ص 177

(39) صحيفة الدستور الاردنية، 29/11/1986

(40) الهامش 30

(41) صحيفة الدستور، 29/11/1986

(42) ابراهيم عبد الكريم . . . بالنسبة الى نسبتي عام 1867، أما نسبتا عام 1981 فمأخوذتان من دراسة د. محمد النحال « الشعب الفليسطيني ؛ ارقام وبيانات واحصاءات ».
مجلة « شؤون عربية » العدد 44، كانون الاول 1985 ص 144.

(43) الهامش 30

(44) الهامش 30

(45) نقلا عن صحفية « البعث » السورية، العدد 1257 تاريخ 1/10/1991

رؤية نقابية لتوجهات أولية على طريق
معالجة أزمة المديونية

اعداد الاستاذ : أديب ميرو

مقدمة :

تعتبر أزمة المديونية الخارجية وخاصة تلك المترتبة على البلدان النامية من أخطر المشكلات التي تواجهها هذه البلدان، وامتداد أضرارها وآثارها الراهنة والمحتملة على شعوب واقتصاديات وتنمية هذه البلدان وتفاقمها لحد التهديد بشبح أزمة اقتصادية ونقدية تطال الاقتصاد العالمي بمجمله، وخاصة مايمكن أن تلحقه هذه الازمة بالاليات وهي ـ اصلاهشة ـ التي كانت وما زالت تسير الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

إن وقوع الاقطار العربية بشكل خاص والبلدان النامية بشكل عام في فخ المديونية أدى لعجزها عن تسديد أصول الديون والوفاء حتى باقساط الفوائد المترتبة عليها.

وتشير بعض الوثائق الصادرة عن الجمعية العمومية للامم المتحدة « بأن حجم المديونية المتزايد باستمرار قد بلغ 1022 مليار دولار في عام 1987 » وتنامى ليصل إلى 1341 مليار دولار في عام 1990.

وقد جاء هذا الفخ وبهذا الحجم الكبير من المديونية وبهذه النتائج المحدودة والقاصرة التي نجمت عن توظيف واستثمار وانفاق الديون في البلدان النامية المستدينة نتيجة عدد من الدوافع والاسباب يمكن ان ندركها ونستوعبها اذا تعرفنا على خلفية وحقيقة دوافع وواقع واهداف وظروف الدائنين والمدينين، ولصالح من كانت هذه الديون ؟ وأى الإشكال أخذت ؟ وكيف وأين استثمرت أو انفقت ؟ وما هو نصيب التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها ؟ وما هو نصيب الطبقات المنتجة والشعبية من ثمار توظيفها أو انفاقها ؟

وماهي الخطوات العملية لاخراج اقطارنا ومجمل البلدان النامية المدينة من هذا المأزق الكبير؟ وماهي رؤية وموقف الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية من هذه الازمة التي تنعكس عليها وعلى حياتها بشكل أساسي ومباشر ؟ ؟.

في ظروف نشأة وأسباب وآثار المديونية :

انطلاقا من مجمل هذه التساؤلات و في صدد محاولة اعادة بناء وتركيب الاطار العام الشمولي لفهم هذه الازمة وبالتالي امكانية الاجابة عن التساؤلات المطروحة التي تدخل في اطار اهتمامات وهموم عمالنا وحركتنا النقابية لابد لنا من التأكيد على عدد من الحقائق التي تناولها واشار اليها العديد من الباحثين المختصين واهمها :

1 ـ اقدمت الجهات الدائنة على المسارعة والتباري لتقديم القروض والادانة وبهذا الحجم نتيجة حاجة الدول الصناعية المتقدمة والاقتصاد الرأسمالي العالمي الى تنشيط استجرار وتصريف انتاجها وتوسيع حدود ملكياتها المالية وترسيخ وتطوير امبراطورياتها المالية العالمية

2 ـ حاجة ومتطلبات التنمية المشوهة والتابعة في البلدان النامية المستدينة .

3 ـ السياق الاقتصادي الاجتماعي السياسي الذي تتم فيه علاقات الدائنية والمديونية وموقع ودور الدائنين والمدينين في الاقتصاد العالمي وعلاقات التبعية والنمو اللامتكافىء السائدة في ظل السيطرة الاجنبية والتبعية للخارج ومع الاقتصاد العالمي .

4 ـ بروز ظاهرة التدويل المتعاظم لرأس المال ونشوء حالة من التوليف والاندماج والوحدة المتشابكة بين وحدات الانتاج على المستوى العالمي وبينها وبين المؤسسات المصرفية العالمية وتعثر صيرورتها وتناميها في حالة أزمات تراكم رأس المال في العالم الرأسمالي كما حدث في السبعينات من هذا القرن .

5 ـ نشؤ أزمة انتاج فائض القيمة ومظاهر تدويل عملية اعادة الانتاج والدور المتزايد للشركات الاحتكارية الدولية في الاقتصاد الرأسمالي وتشكل رأسمال نقدي فائض في الفروع الانتاجية ذات الديناميكية العالية وحاجة نمو رأس المال المالي الى اسواق وساحات واستثمارات خارجية كمجالات للتراكم والربح .

6 ـ ان معاناة الرأسمالية الاحتكارية والدول الصناعية المتقدمة من أزمة الكساد التضخمي منذ بداية السبعينات دفعها لاستخدام القروض لتخفيف أزمة الكساد ذلك ان القروض الضخمة التي قدمتها للبلدان النامية كانت المدخل وقد أدت عمليا الى زيادة صادرات السلع الغذائية والاستهلاكية، وبعض ادوات ومستلزمات الانتاج المصنعة من الدول الدائنة الى الدول المدينة ذلك لان الجزء الاعظم من تلك القروض كان مقيدا ومشروطا بشراء سلع وخدمات من الدول المانحه للقروض .

7 ـ طبيعة التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية في البلدان النامية كامتداد طبيعي للرأسمالية وكأطراف متخلفة تابعة ومتوضعة على النطاق العالمي للرأسمالية، وكذلك طبيعة المؤسسات والاوساط الحاكمة المسيطرة في هذه البلدان النامية وسياساتها وتوجهاتها الاقتصادية والانمائية وعلاقاتها باالداخل والخارج وتعاظم انفاقها الحكومي وغير المنتج يقودنا الى الاعتراف بأن مسؤولية الازمة الراهنة للمديونية الخارجية للبلدان النامية تقع على عاتق الدائني المستغلين تاريخيا لشعوب وخيرات البلدان النامية أولا، ولكنها تقع ايضا على عاتق المدينين، وخاصة الاوساط الحاكمة والبيروقراطية الحكومية والطبقات، والفئات الطفيلية، والكومبرادوية غير المنتجة .

8 ـ ان الحجم الفعلي للديون الخارجية للبلدان النامية المدينة ومنها اقطارنا العربية أكبر من الارقام المنشورة من قبل الهيئات المتخصصة والمتاحة اعلاميا وذلك لانها لاتتضمن عدة عناصر واشكال من الديون هذا بالاضافة لحجم الديون العسكرية المترتبة على العديد من هذه الاقطار.

ففي الوقت الذي نشرت المعطيات الاحصائية بان الديون الخارجية للاقطار العربية في عام 1987 مثلا بلغت 123 مليار دولار كان الرقم الفعلي للديون في العام المذكور يبلغ حوالي 200 مليار دولار وقد ذكر اتحاد البنوك العربية والفرنسية في باريس في دراسة سرية اجراها بان مجموع ديون العالم العربي يبلغ حوالي 208 مليار دولار في حين ان اصوله في الخارج تبلغ 670 مليار دولار.

9 ـ التأثير المتبادل للعوامل الخارجية والداخلية المسببة لازمة المديونية الخارجية لاقطارنا العربية مع أهمية وموضوعية التأكيد على الحقيقة المرة القائلة بأنه رغم أهمية العوامل الخارجية وضرورة التصدي لها الا أن العوامل الداخلية والاوضاع القطرية والعربية هيأت المناخ المناسب لفعل العوامل الخارجية وسهلت مهمتها في الحاق الأذى والضرر بالمواد الاقتصادية والبشرية والمالية العربية وان النمو المتصاعد في اعباء خدمة الديون الخارجية متركز على مجموعة محددة من الاقطار العربية وتتطلب من هذه الاقطار المدينة تخفيض نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الاجمالي لمواجهة خدمة الدين (الاقساط + الفوائد) مما يؤثر على معدلات نمو ناتجها وعلى معدلات التنمية ويدفعها الى المزيد من الاقتراض الخارجي وهذا الاقتراض سيعمق ويفاقم الاثار السلبية للقروض الخارجية على الاقتصاد المدين اجمالا وعلى بعض المتغيرات والظواهر الاقتصادية الهامة وخاصة التالية :

أ ـ الاثر على معدل الادخار المحلي.

ب ـ وعلى عجز ميزان المدفوعات.

ج ـ وعلى القدرة الذاتية على الاستيراد.

د ـ وعلى الانتقال الصافي للموارد الاجنبية.

هـ ـ وفي هيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي وتطبيق السياسات الفاشلة في التجارة الخارجية والنقد الاجنبي وتهريب الاموال للخارج والاتجار بالعملات الصعبة في السوق السوداء والانخفاض الكبير وعدم ثبات اسعار الصرف المالية.

و ـ والتضخم الداخلي وانخفاض الطاقات الانتاجية للبلدان الرازحة تحت عبء الديون وتأثير ذلك ليس على الصادرات فحسب بل وعلى اجمالي الناتج العام.

ز ـ فشل وتغيير انماط ونتائج التصنيع والتنمية القطرية المجزاة واستنادها للتبعية والتكامل مع البلدان الغربية الدائنة والاقتصاد الرأسمالي العالمي بدلا من توجهها وامكانية تكاملها مع اقتصاديات الاقطار العربية الاخرىء.

ح ـ اثر الاقتراض على المواد الغذائية وغلاء المعيشة وانخفاض المستوى الحياتي للجماهير الشعبية وذوي الدخول المحدودة بشكل عام الطبقة العاملة في المدن والارياف بشكل خاص.

10 ـ يشكل نظام التجارة الدولية والتبادل غير المتكافىء العقبة الكأداء في امكانية وفاء الدول النامية بالتزاماتها المالية والتدلي المريع لاسعار المواد الاولية الرئيسية التي تصدرها الاقطار النامية حيث اثبتت

دراسة لمنظمة الزراعة والاغذية التابعة للامم المتحدة بأن السعر الحالي لبعض المنتجات الاساسية التي تصدرها البلدان النامية هوادني مما كان عليه قبل عشرين عاما وان الممولين والبلدان الصناعية المتقدمة يمارسون سياسة تصلب وتعنت في مفاوضاتهم مع البلدان النامية في مجال التبادل لصالحهم ويصرون على ضمانات متشددة ويقحمون « صندوق النقد الدولي » في تدخلات متواصلة لتوجيه اقتصاديات البلدان النامية المدينة وقد حلل الرئيس الكوبي / فيديل كاسترو في كتابه الازمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم « هذا الوضع منوها بان البلدان الرأسمالية المصنعة تستغل واقع ماتنوء به البلدان النامية من وطأة الديون الخارجية الخلق نوع جديد من التبعية المبطنة مما ينال من سيادة الدول النامية، « والواقع أن اقطار العالم الثالث تعاني عجزا في موازينها التجارية لدرجة ان ثمة خبراء متخصصين يرون أنه لايمكن لهذه الاقطار ان تستطيع تسديد ديونها الخارجية مالم تمهلها الدول المتطورة لتحقيق فائض تجاري سنوى في حدود 60 مليار دولار.

لكن مثل هذه المقترحات اصطدم ويصطدم بمواقف وسياسات البلدان الصناعية الدائنة التي ترسخ النظام غير العادل للتجارة الدولية والتبادل غير المتكافىء.

ويؤكد بعض الباحثين بانه ما من بلد نام الا وتعرض اقتصاده لموجة تدهور الاسعار مما قاد الى تقلص مريح للعائدات وزاد من حدة الاثار المترتبة على ارتفاع الفوائد على القروض الدولية والغلاء الفاحش لاسعار المنتجات المصنعة التي تبيعها الولايات المتحدة الامريكية والمنظومة الاقتصادية الاوربية واليابان.

ولعل من بين أكثر الدلالات وضوحا بهذا الصدد تقديرات سكرتير مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية الذي قال :

« لو تم تصنيع عشر من المنتجات التي صدرتها البلدان النامية عام 1975 على شاكلة منتجات شبه محضرة لحصلت هذه الاقطار على عوائد في حدود 45 مليار دولار عوضا عن 9 , 17 مليارا تلقتها مقابل تلك الصادرات. »

هذا وكان المؤتمر الاول لرؤساء وحكومات البلدان غير المنحازة قد حدد مهام البلدان غير المنحازة (وهي من البلدان النامية) على انها ازالة عدم المساواة في المجال الاقتصادي الناتجة عن التركة الاستعمارية والامبريالية واقامة علاقات عادلة في مجال التجارة ووضع نتائج الثورة العلمية التقنية في خدمة التطور الاقتصادي بهدف اعادة العدالة الاجتماعية في الساحة الدولية. »

ومنذ ذلك الحين اصبح النضال من أجل القضاء على الاستعمار الاقتصادي احد الاتجاهات الاساسية لنشاط حركة عدم الانحياز وخاصة في غضون المرحلة التي باتت تشد البلدان الغربية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها أكثر فأكثر انشوطة الديون الخارجية القاسية حول عنق العالم الثالث بشكل عام وجماهيره الشعبية وعماله وفلاحيه بشكل خاص.

اضواء على حلول ومعالجات المديونية الخارجية :

ان تراكم وتفاقم المديونية وامتدادات وتشابك أثارها ونتائجها على البلدان المدينة والدائنة وعلى

مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية بالاضافة الى ان الاحداث والايام قد تكشف لجميع الفرقاء المعنيين استحالة حل هذه المسألة من قبل فريق واحد بمفرده ولحسابه دون تعاون وتجاوب بقية الفرقاء وأخذ مصالحهم وأوضاعهم بعين الاعتبار بالاضافة الى ثبوت استحالة حلها بالحيل الفنية المصرفية والمالية والاقتصادية كل ذلك مع ما شكلته مسألة المديونية من خطورة على النظام الاقتصادي العالمي قد أدى الى تحول هذه المسألة من مسألة اقتصادية فنية بحتة الى مسألة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها ومن هنا فقد تعددت وتنوعت الحلول المطروحة واختلفت في مضامينها وخلفياتها وفي النتائج التي يمكن ان تسفر عنها هذه الحلول باختلاف الفرقاء المعنيين وتباين مصالحهم ويمكن القول بأن هذه الحلول المطروحة تندرج حسب رأي بعض الباحثين تحت عناوين الاتجاهات التالية :

1 ـ الحلول الاقتصادية الفنية
2 ـ الحلول السياسية الجذرية
3 ـ اقتراحات حلول سياسية وسيطة

واذا كانت المصارف والشركات الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية الاحتكارية لم تستطع أو بتعبير ادق ليست راغبة وقادرة ان تقدم وتطرح حلولا ومقترحات معقولة ومقبولة للبلدان النامية المدينة ذلك لانه من خلال ركضها وراء امتيازاتها ومصالحها والارباح هي غير قادرة على ايجاد حل مقبول حتى لها.

وفي المقابل طرح بعض القادة والمنظرين الثوريين بان الحل الجذري هو بالغاء الديون والتصدي الجماعي من قبل الدول النامية المدينة لمشكلة الغاء ديونها الخارجية بل واقامة الجبهة الموحدة فيها من أجل هذا الحل ومن أجل التصدي للاستعمار الجديد كحل نهائي.

ولكن في منتصف المسافة الفاصلة بين هذين البعدين (حلول فنية تصب في صالح الدائنين وديمومة استغلالهم ونظامهم الاقتصادي الجائر من جهة والغاء الديون وجبهة ثورية من المدينيين للقضاء على الاستعمار الجديد من جهة مقابلة) ظهرت مقترحات ذات طبيعة معتدلة لحل أزمة الديون وتدور هذه الاقتراحات في اطار « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » الذى دعا اليه الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين في مؤتمر عدم الانحياز عام 1974.

ومن أجل القاء المزيد من الضوء على الخطوط العريضة لكل من هذه الاتجاهات المطروحة كحلول سنحاول في الفقرات التالية استعراضها بايجاز.

اتجاهات الحلول المقترحة من الدول الغربية المدينة « ووصفات »

صندوق النقد الدولي :

كثرت المقترحات والمشاريع المقدمة من المؤسسات والهيئات المعنية في البلدان الغربية الدائنة ومن الباحثين الذين يدورون في فلكها ولخدمتها من أجل حل أزمة المديونية وهذه المشاريع صحيح أنها كانت عديدة وكثيرة ولكن الاعمال الملموسة والاجراءات المتخذة فليس فيها شيء مما يذكر.

ويمكن القول بأن مضمون ومحاور هذه المشارع والمقترحات كانت تدور في إطار عدد من الحلول والاجراءات التي سنأتي على الاشارة إليها وبالاتجاهات التالية :

1 ـ زيادة مقادير قروض البنوك التجارية وصندوق النقد الدولي الى 15 دولة من كبريات الدول المدينة في العالم ولكن في حالة ما اذا وافقت هذه البلدان على اجراءات تغييرات في بنيتها الاقتصادية بهدف توسيع نطاق اقتصاد السوق.

2 ـ تم طرح فكـرة تخفيض عبء الـديون عن تلك البلدان التي ابـدت استعـدادهـا لاجـراء الاصلاحات وقد حظيت هذه الفكرة التي طرحها السناتور بيلي بريدلي على تأييد واسع في الكونغرس الامريكي عام 1986 بيد أن هذه المبادرة تحطمت على صخرة لامبالاة وموقف البنوك والاحتكارات المتعددة الجنسيات التي لاترى في هذه القضية مصيبة بقدر ما هي فرصة جيدة لتحقيق مخططاتها البعيدة المدى تحقيقا عمليا.

3 ـ طرح المصرفي ريميردى فريس فكرته الخاصة لايجاد ماسماه « أفضل » طريق لاخراج افريقيا من أزمة الديون بفكرة « حصة الاسهم » ولقت فكرته تأييدا وقبولا واسعا اثناء الاجتماع السنوي لممثلي كبريات البنوك الامريكية واقروا « ان السبيل الوحيد المقبول لديهم هو مواصلة استراتيجية الديون ببدعة جديدة هي تحويل التزامات ديون بلدان العالم النامي ومنها الافريقي الى حقائب للتوظيفات الاستثمارية ».

ويعني التحويل استبدال جزء من الديون الخارجية ـ مع خصم لايستهان به عادة ـ برزمة اسهم أي شركة كانت في البلد المدين ـ وغالبا مايكون ذلك مشروعا من مشروعات الدولة ـ وهذا المستثمر المالي الاجنبي (الذي يكون الاحتكار المتعدد الجنسيات) يسوى حساباته الخاصة بمظروف الاسهم هذا ليس مع البلد وانما مع مقرضه.

وينظر الباحثون المتخصصون لقضايا تنمية البلدان النامية ومصالح شعوبها بان هذه الافكار والمشـاريع والحلول وفي ظل هذا التشـابك والتداخل بين الرأسمالي الصناعي والرأسمالي المصرفي الاحتكاري بهذه الدرجة السائدة والذي غالبا ماتكون هذه العملية من الشؤون الداخلية للبنوك والاحتكارات المتعددة الجنسيات، ويربح من هذه العملية الجميع ماعدا الطرف المدين وهو البلد النامي الذي يعاني البؤس والفاقة والعجز ويؤكد المختصون على أن تغيير وجهة المديونية الخارجية للبلدان النامية المدينة على اساس عملية التحويل يعني بالنسبة إليها ليس واحدا ممايلي فقط بل جميع وسلسلة التحولات والغايات التالية :

أ ـ تقليص قطاع الدولة وتخفيض نفقات الدولة والانقاص من مبادرات الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ ارتفاع الضرائب وتجميد الاجور وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

ج ـ تقليص النفقات على الحاجات الاجتماعية وانخفاض مستوى معيشة جماهير الكادحين وتزايد البـطالة وعدم الاخذ بعين الاعتبار الابالمردودية المالية بالنسبة لتقييم عمل ونتائج المؤسسات والمشروعات.

د ـ تطوير نشاط الملكية الخاصة.

هـ - دعم تكوين وتنشيط البرجوازية (الكبرادورية والبيروقراطية والطفيلية) كقوى مسيطرة اقتصاديا وسياسيا في مجتمعاتها وكقوى مساعدة في تعميق العلاقات الاستغلالية للاستعمار الجديد في البلدان النامية.

و - ضمان ظروف مواتية لتوظيف الرساميل الاجنبية.

ز - اعادة توزيع المواد الى الفروع الاقتصادية التي تصدر السلع الى الخارج.

اتجاهات الحلول المقدمة من قبل الدول النامية المدينة :

وبالمقابل تقف البلدان النامية موقفا آخر من حل مشكلة ديونها الخارجية وطرحت عددا من المطالب التي تتمحور اساسا حول :

أ - اعادة تنظيم النظام المالي الدولي.

ب - مسؤولية البلدان النامية عن اصلاح امور اقتصادها.

ج - رسم برنامج أولويات الاصلاح الاقتصادي الواقعية باتجاه مايلي :

1 - النهوض بالزراعة.

2 - حل البرنامج الغذائي.

3 - تشجيع الاستثمارات الانتاجية الصغيرة وغير ذلك من الاجراءات.

د - وضع مسؤولية التباطؤ في قضية حل مشكلة الديون الخارجية على عاتق الدول الغربية والمؤسسات الدائنة.

هـ - تبني المطالب العادلة التي تقدمت بها دول مجموعة « 77 » النامية وخاصة حول اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وضرورة عقد مؤتمر دولي حول ذلك وحول مسألة ازمة الديون الخارجية وقد اصرت الدول الافريقية على عقد مثل هذا المؤتمر في عام 1988.

استخلص بعض الباحثين التقدميين عددا من الملاحظات الجوهرية في دراستهم لمسألة المديونية وفي رؤيتهم لطبيعتها ولعلاقاتها وآثارها ونتائجها مؤكدين « ان ثمة علاقة جدلية خبيثة بين التخلف والمديونية، كلاهما يشكل في الوقت ذاته سببا للاخر ونتيجة له ».

وان هناك فارقا نوعيا بين حالتي الاقتراض والمديونية، ويمكن تحديد لحظة التحول من الحالة الاولى الى الحالة الثانية بتلك اللحظة التي يتم فيها الانتقال من القروض الاصلية المعدة لتمويل مشاريع حقيقية الى قروض هدفها تمويل الالتزامات المستحقة لتسديد الفوائد والاقساط المتوجبة على القروض السابقة، وهنا تتحول الفوائد المتراكمة ذاتها الى اصول رأسمالية تنضاف الى القروض الاصلية التي تتضخم وتتجسد في مديونية متنامية بقوتها الذاتية وهذا يؤدى بدوره الى تعطل جدلية الاقتراض - التنمية بنتيجة نشوء الحاجة لقروض عاقرة اقتصاديا.

ويرى هؤلاء الباحثون ضرورة التفريق بين امرين : **المديونية كأزمة والمديونية كمشكلة** مؤكدين بانه اذا كانت المديونية كأزمة هي مايهم النظام الرأسمالي فيحاول تفاديها بمعالجة اسبابها المباشرة عن

طريق إعادة جولة الديون الا أن هذا النظام لايكترث كثيرا بالمديونية لمشكلة ولا لأسبابها العميقة كامشكلة نابعة أصلا من بنية النظام الرأسمالي وتناقضه ذاتها كما لايكترث بنتائجها الوخيمة على « شعوب البلدان النامية » ويرون بصدد الحلول والمعالجة بانه اذا كان النظام الرأسمالي قد يمكن في السنوات الأخيرة من تفادي انفجار كارثة المديونية باللجؤ الى :

أ ـ اعادة جدولة الديون .

ب ـ وتقديم المزيد من القروض للدول المعسرة .

ج ـ وخفض قيمة الدولار .

د ـ وخفض معدلات الفائدة .

ه ـ وخفض قيمة النفط .

ولكن رغم كل هذه الاجراءات وغيرها التي لجأ اليها النظام الرأسمالي فما زال قائما السؤال الذي يطرحه هؤلاء الباحثون : هل يعني ذلك أن مشكلة المديونية قد وجدت حلها النهائي ؟

وهم يتصدون للاجابة موضحين بأنه ليس لمشكلة المديونية من حل حقيقي في اطار هذا النظام : لذا فإن المديونية تتفاقم عاما بعد عام والازمة إذ يتم تأجيلها لأمد الا أنها تبقى معلقة في الافق ومنذرة بالانفجار بتأثير أية صدمة شديدة وغير متوقعة متولدة داخل النظام أو خارجه .

وهنا يثار السؤال المقلق والهام : أليس من حل لمشكلة المديونية إذن ؟ ويعقبه السؤال المتمم التالي : وهل نستنتج ان طريق التنمية وحل مشكلة المديونية يمر بالضرورة عبر الانطلاق من الذات ورفض التعامل مع البلدان الرأسمالية ؟

ويبقى السؤال الجوهري قائما أبدا : ما العمل ؟

على طريق الاجابة على هذه التساؤلات نختصر لهؤلاء توضيحهم بان تطور الحضارة لم يكن يوما بانعزال الشعوب بل انه تم دائما عبر التبادل والتعارف والاحتكاك وانتقال العلوم والفنون والبضائع بين البلدان والحضارات .

وصحيح ان هذا الاحتكاك وهذا التبادل ادى ايضا احيانا الى الغزو والهيمنة كما ان التخلف ذاته ليس في نهاية المطاف سوى ثمرة هذا الاحتكاك وهذا التبادل .

ولكن المسألة هي في كيفية حل هذا التناقض، . . . في كيفية اقامة علاقات متكافئة في كيفية الاستفادة من الآخر دون الخضوع له . . . وتحقيق تنمية وطنية مستقلة وهنا يطرح السؤال التالي : هل هذا ممكن ؟

رؤية نقابية وتوجهات على طريق المعالجة :

بعد استعراضنا لما نعتقده أهم السمات والدوافع والعوامل الخارجية والداخلية لازمة المديونية التي تنقل كاهل عدد من اقطارنا العربية بشكل خاص وبقية البلدان النامية عامة وانعكاساتها السلبية على اتجاهات ومضامين وانماط التنمية في اقطارنا العربية وعلى حياة ومستوى معيشة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية المنتجة في الوطن العربي كان لابد من محاولة استنباط وصياغة عدد من التوجهات الاولية على طريق معالجة أزمة المديونية وذلك وفق رؤية نقابية عمالية .

واننـا اذ نستعـرض هنا اهم هذه التوجهات فإن هدفنا ومبتغانا ان نضعها في متناول البحث والمناقشة تمهيدا لان نضع بين ايدي كوادرنا النقابية عددا من مفاتيح النضال الاقتصادي والنقابي واهم ساحات ومناحي العمل في مجال موضوع معالجة أزمة المديونية والتي نعتقدها وفق الاتي :

1 ـ تشـديد نضـال منظماتنا النقابية العربية الاعضاء وعمالها في الساحات القطرية وتطوير دورها ومسؤولياتها في الحياة الاقتصادية وفي الاسهام والمشاركة في رسم وصنع القرار الاقتصادي والسياسي والتعـاون مع كافة القوى والهيئات السياسية والشعبية والرسمية باتجاه تحقيق السياسات التنموية الوطنية والدفاع عن منجزات ومكتسبات العمال والجماهير الشعبية وتنفيذ هذه التوجهات في اقطارها.

2 ـ تعزيز وتطوير العمل النقابي العربي المشترك في المجال التنموي على المستوى القومي والعمل مع كافـة الهيئات القيادية السياسية والاقتصادية والقوى والجهات المعنية قطريا وقوميا من أجل ايجاد وتنفيذ الحلول العلمية والمعـالجات الموضوعية لازمة المديونية الخارجية للاقطار العربية وفي خدمة التنمية العربية من أجل حاضر ومستقبل عمالنا وجماهيرنا الشعبية وامتنا العربية وتحسين واستقلالية القرار السياسى والاقتصادى العربي.

3 ـ اتبـاع السياسـات التنمـوية الكفيلة بزيادة معدلات النمو من خلال الموارد الذاتية القطرية والعربية وليس من خلال الاستثمارات والقروض الخارجية. ذلك ان مثل هذه السياسات التنموية الوطنية تضمن بقاء ثمار التنمية في الداخل ولصالح عمالنا وجماهيرنا المنتجة وامتنا العربية في حين ان السياسـة التنمـوية المعتمـدة اسـاسـا على الخارج تؤدي الى انتقال ثمار التنمية من فوائد واقساط وتحويلات الى الخارج وارتفاع نصيب العالم الخارجي كما هو الحال في نمط الانفتاح وكذلك ضرورة توضيح ثبوت الحقيقة الاقتصادية التي اكدت على ان استثمار المدخرات العربية في المشاريع العربية هو افضل استثمار وأكثر جدوى للاقطار العربية المستثمرة والمضيفة على حد سواء.

4 ـ ضرورات توظيف علاقات المديونية والدائنة للاقطار العربية لخدمة التنمية والتحرر الاقتصادي وبناء الذات الوطنية والقومية وبالاعتماد على القدرات والامكانات والاموال العربية وتنشيط وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية البينية فيما بين الاقطار العربية والانطلاق من حقيقة ان علاقات المديونية والدائنة لاقطارنا العربية وصلت الى مستوى مقلق يدعو للاسف ويؤدي الى تبعية متزايدة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

5 ـ التنبـه الى خطورة ماتتعـرض له مجموعة الاقطار العربية الفقيرة المدينة من عمليات المضايقة والعجز عن الوفاء بعبء الديون وفوائدها وحصار شامل من جانب الدائنين وصندوق النقد الدولي وغيره واثر ذلك على حرية القرار الاقتصادي والسياسي لهذه الاقطار من جهة وكذلك ماتتعرض له مجموعة الاقطار العربية الغنية الدائنة من تآكل أرصدتها الخارجية المودعة في المصارف او المستثمرة بشكل غير منتج ورشيد بالاضافة الى احتمالات تجميد ارصدتها أو الحد من أوجه التصرف بها من جهـة ثانية الامر الذي يفرض تطوير العمل العربي المشترك فيما بين الاقطار العربية الدائنة والمدينة

وفيها بين الغنية والفقيرة على اسس معادلات محسوبة للنفع المتبادل والكسب القومي للوطن العربي ككل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

6 ـ تنسيق وتكامل السياسات النقدية والمالية والتجارية للاقطار العربية وكذلك توحيد موقفها من أزمة المديونية ومن شروط صندوق النقد الدولي والتعاون لمواجهة ماتتعرض له الاقطار العربية المدينة من نوع من الارهـاب الدولي الرامي الى اخضاع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لرقابة اجنبية خارجية ودفعها باتجاه تخفيض مستمر ومتكرر للقيمة الخارجية لعملتها الوطنية.

7 ـ العمـل على تحقيق استعـادة التـوازن الاقتصـادي النـاجم عن التخفيض من عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة باتباع وسائل ضبط التجارة الخارجية ودعم قطاع الصادرات وترشيد المستوردات ومنع الكمالية والتفهية منها والكف عن سياسة تخفيض العملة وضرورة اقامة نظام الرقابة على الصرف وترشيد الانفاق العام ورفع الكفاءة الانتاجية وزيادة الانتاج كميا وكيفيا وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما يحقق التقدم وتلبية الحاجات الاساسية للسكان وتوظيف المدخرات الوطنية المتاحة.

8 ـ مواجهة التخلف والتبعية وعلاقات التبادل غير المتكافىء التي ترتبطها اقطار الوطن العربي مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي باعتبار ان مواجهتها هو المدخل الاستراتيجي للخلاص النهائي من مأزق المديونية ومن الحاجة الى الاستدانة والاقتراض من الغير ومن صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات والمنظمات المالية والدولية.

9 ـ مواجهة وصايا و(وصفة) صندوق النقد الدولي الرامي اساسا للتأثير على اتجاهات ومضامين التنمية في اقطارنا العربية وضرب القطاع العام والحكومي ومرافق الخدمات العامة وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي وزيادة العبء الضريبي على الطبقات الشعبية وتجميد أجور قوى العمل وانعكاس كل ذلك سلبا على حياة ومستوى معيشة الطبقة العاملة والجماهير المنتجة من جهة وارتفاع معدلات الارباح والدخول بالنسبة للقطاع الخاص والرأسمالية الطفيلية والشركات الاجنبية ومتعددة الجنسيات من جهة أخرى تمهيدا لترسيخ أو بناء نمط تنموي رأسمالي تابع ومستغل ومشوه.

10 ـ تنـظيم معارضة شعوب البلدان المدينة التي ترزخ تحت وطأة عبء الديون الخارجية وأزمة تسديد اقساط القروض وفوائدها المنهكة واحداث جبهة موحدة من هذه البلدان المدينة في مواجهة سياسة صندوق النقد الدولي الاقتصادية والمالية المدمرة ومحاربته كنظام يحل محل الاستعمار القديم وكشكل واداة في خدمة الاستعمار الجديد.

11 ـ دعم وتـطوير التعـاون الاقتصادي في شتى المجالات بين الاقطار العربية استثماريا وتجاريا وتكنـولوجيا ونقديا وبينها وبين البلدان النامية المدينة وتوحيد المواقف تجاه المشكلات الاقتصادية الـدولية وفي مقدمتها ازمة المديونية الخارجية والسعي من أجل ترسيخ وبناء التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية والوحدات الاقتصادية الاقليمية في اطار مجموعة البلدان النامية.

12 ـ دعوة وتشجيع البلدان النامية على التحرر من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتطوير صيغ التعاون وانشاء الاتحادات النوعية وجمعيات منتجي المواد الاولية فيما بينها وتعزيز وتطوير الاتحادات والجمعيات ومؤسسات التنسيق القائمة وذلك في مواجهة نفوذ الشركات والمؤسسات الدولية الاحتكارية وفي سبيل تحقيق عائدات مجزية لاسعار منتجاتها الاولية وكسر طوق تحكم السوق الرأسمالية العالمية بالاسعار العالمية لهذه المواد، والتعاون من أجل دعم وتطوير الزراعة وتوفير الامن الغذائي للبلدان النامية مع دعم اتجاهات التصنيع العقلاني فيها وتطوير الصناعة الوطنية.

13 ـ العمل من أجل انشاء نظام نقدي عالمي جديد لاتتحكم فيه مجموعة صغيرة من العملات ويقوم على المساواة في الحقوق بين كل البلدان ويتجه نحو تحقيق الفائدة المتبادلة لكافة الاطراف والسعي والتعاون مع الحركة النقابية العالمية من أجل تنظيم حملات نقابية اعلامية حول هذا الموضوع.

14 ـ تنظيم حملة نقابية عالمية من أجل ايجاد حلول عادلة وناجعة لازمة الاستدانة واعادة النظر في البنية والطريقة اللاديمقراطية لادارة النظام النقدي الدولي وتكثيف الجهود والتعاون لافشال خطط الصندوق التقشفية وسياسته الانكماشية المؤدية لالحاق الضرر الخطير بالانطلاق الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية المستدينة والتدخل في شؤونها الداخلية وما تؤدي اليه من خطر الانفجار الاجتماعي وقمع الدولة المنظم الذي تواجه به الطبقات الحاكمة وسلطاتها انتفاضات العمال والجماهير الشعبية المتضررة من تطبيق سياسات وإجراءات صندوق النقد الدولي.

ويمكن القول ختاما بان نضالنا العمالي النقابي والوطني والقومي وبالتعاون مع كافة العمال وشعوب البلدان النامية والقوى العمالية والسياسية والتقدمية المستغلة في العالم يجب ان نسعى لتكثيفه وتواصله في سبيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة المتوازنة و في سبيل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على اسس جديدة عادلة متكافئة كونها تمثل الشرط الاساسي في احداث التغيرات الجذرية في بنية اقطارنا العربية وفي البلدان النامية وموقع هذه البلدان في التقسيم الدولي للعمل باعتبار كل ذلك هو المدخل ليس لمعالجة ازمة المديونية فحسب بل ولمعالجة ازمة الامن الاقتصادي العالمي وبالتالي الامن والسلم الدوليين وتحرر وتقدم البشرية.

وهنا لابد من الاشارة الى ان تمويل الدول الامبريالية لسباق التسلح العالمي ومخططاتها في خلق وتصعيد بؤر التوتر وتسعير خلافات الحدود الثنائية والصراعات الاقليمية فيما بين البلدان النامية كان ومازال يتم على حساب تنمية هذه البلدان وعلى حساب شعوبها وطبقاتها الكادحة ومايؤدي الى استمرار الاستدانة وتوريد الاسلحة وتغطية نفقات الاقتتال القبلي والطائفي والحروب الاهلية والثنائية والاقليمية وتسبب ذلك في تدهور مستوى حياة شعوب هذه البلدان وانتشار المجاعات والبؤس والامراض بين صفوف عدة مليارات من سكانها بل حتى بين صفوف عدد من ملايين السكان الفقراء والعاطلين عن العمل في البلدان المتقدمة والمنفقة على سباق التسلح وغزو الفضاء وعلى دعم وتقديم المساعدات والهبات للكيانات العنصرية في فلسطين المحتلة وغيرها وللطغات العسكرية والمالية والرجعية الحاكمة في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الامر الذي كان ومازال

يدعو الى اليقظة تجاه مثل هذه الاساليب والمخططات وبالتالي تفويت الفرصة على ان يتم توظيفنا في البلدان النامية ادوات لتنفيذها وذلك من خلال تعزيز وتطوير روابط الاخوة والتعاون والصداقة وحسن الجوار ورعاية المصالح المتبادلة داخل وطننا العربي الكبير وداخل بلداننا النامية، مع الحرص على التعامل الموضوعي في علاقتنا الدولية بما يحقق سيادة وحقوق شعوبنا وحاجاتنا الماسة الى معالجة وحل خلافاتنا الداخلية فيما بيننا في القطر الواحد وفي الوطن العربي الواحد وفيما بين البلدان النامية بالحوار والتفاهم المتبادل ومراعاة الخصوصيات والمصالح المشروعة لكل القوى والاطراف وبالطرق السلمية دون انتقاص من حقوق شعوبنا وسيادتنا الوطنية في الوطن العربي وفي البلدان النامية.

وقد آتينا على التذكير بهذا الجانب نظرا لاهميته وتأثيره الملموس في تحديد مدى احتياجات بلداننا للاستدانة وفي بنية وتركيب هذه القروض فيما اذا كانت ستستهلك كليا أو جزئيا في نفقات التسلح والاقتتال والحرب ام في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وكذلك لحرصنا على عدم هدر طاقات وامكانات واموال ودماء شعوبنا وخيرات بلداننا في اتون الاقتتالات والحروب الاهلية والجانبية التي يتم تسعيرها وفرضها علينا لصالح الامبريالية ومخططاتها في تأمين وفتح وتنشيط اسواق لتصدير وسائل الحرب والدمار وتصريف منتجات احتكارات صناعتها العسكرية تدفعه الشعوب ثمنا باهظا من دمائها ومواردها وامكاناتها ويكون الرابح الاخير في نهاية المطاف المؤسسات العسكرية من بيع الاسلحة باسعار مرتفعة الى الدول النامية المستورد الاكبر للاسلحة والتي تبلغ حصتها - للاسف - 75 ٪ من مجمل الأسلحة المستوردة في العالم.

نفقات واجواء التسلح هذه التي تحدثنا عنها ومن أجل القمع والاقتتال الداخلي ومن أجل الحروب الاهلية والجانبية تلح علينا بجانب توضيحنا السابق لدورها في حرق المال العربي وهدر الارصدة النقدية لمن كان ولمن كان ومازال يملك وترسيخ اتساع الحاجة للاستدانة لمن كان ولمن كان ومازال لايملك فائضا ماليا من الاقطار العربية نقول ان هذا يلح علينا لتوضيح جانب أخر في تأثيرات النزاع العربي العربي - قديمه وحديثه - على سياسات ايداع واستثمار وتوظيف المال العربي داخل الوطن العربي وحتى داخل جغرافية القطر العربي الواحد وتوزع مناطقه ومحافظاته وولاياته.

من حيث خلق مناخات سياسية واقتصادية غير مناسبة لتحقيق توفير شروط وعوامل جذب رأس المال الوطني والعربي وتشجيعه للاستثمار واقامة المشاريع في المناطق والاقطار العربية وبحيث تصبح الخصومات واندلاع اعمال العنف والاقتتال العسكري والقلاقل السياسية والاقتصادية المبرر والذريعة للابتعاد وعدم قيام تعاون بين اقطار الفوائض المالية واقطار العجز المدينة العربية وقصور وتناقض في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية التي تتبناها وتطبقها الحكومات العربية.

ومن المؤلم القول والاشارة الى ان الاموال العربية عدا عن غيابها الضار عن العمل التنموي العربي المشترك فهي لم تحقق تنمية اقتصادية فعلية لكل من الاقطار العربية المالكة لهذه الاموال والموظفة داخلها كما ان ارصدتها المالية الفائضة المتراكمة والمودعة والمستثمرة خارج الوطن العربي في صورة ايداعات في البنوك الاجنبية استثمارها بالعقارات والخدمات واشكال اخرى خارج الوطن

العربي لم يتحقق لها العائدات المناسبة والنمو المطلوب بل تعرضت للتآكل وانخفاض قيمتها الحقيقية بل واحيانا للتجميد لعدد من الاسباب النقدية والاقتصادية والسياسية.

الامر الذي يدعونا في الحركة النقابية العمالية العربية لان نؤكد على ضرورة واهمية تجاوز الخلافات الرسمية العربية وإيجاد الفصل الموضوعي والحكيم بين ضرورة ومصيرية احتياج كل من اقطارنا بل احتياجنا العربي الجماعي للتعاون والتنسيق والتكامل النقدي والاقتصادي من جهة وبين ومد وجزر اختلاف وتباين وجهات النظر والمواقف الحكومية السياسية العابرة في حياتنا السياسية العربية من جهة أخرى.

وبتعبير اقتصادي كما يقول الباحثون الاخصائيون التأكيد على ضرورة تعاون بلدان العجز مع بلدان الفوائض المالية واستعادة الاموال الموظفة في البلدان الغربية وتنمية التجارة العربية ودعم صندوق النقد العربي.

والتعاون والتنسيق من أجل حل أزمة المديونية الخارجية ومواجهة سياسات واجراءات صندوق النقد الدولي.

وفي هذا المجال الاخير يرى الباحث د. رمزي زكي بان أزمة الديون يجب ان يدور حلها حول محورين رئيسيين :

1 ـ المحور الاول : يتمثل بزيادة موارد البلدان المدينة من العملات الاجنبية من خلال تشجيع صادراتها الى البلدان الدائنة وحصولها من هذه الاخيرة على قروض ميسرة.

2 ـ المحور الثاني : يدور حول المطالبة باعادة جدولة الديون مع تخفيض اعبائها وبشروط معقولة تختلف عن الشروط المجحفة التي يفرضها صندوق النقد الدولي ونادي باريس.

وكذلك امكانية الغاء بعض الديون الناجمة عن قروض عسكرية أوقروض مولت مشروعات فاشلة أو ماشابه ذلك. ويمثل هذا الحل من وجهة نظرنا نموذجا للحلول الوسيطة ذات الطبيعة المعتدلة التي تركزالاهتمام على مسألة المديونية بما يحقق اسهام ومسؤلية الفريقين (المدينين والدائنين) في الحل والمعالجة.

أما الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في دعوته لبناء نظام اقتصادي دولي جديد يتم في اطاره معالجة ازمة المديونية وتبناه مؤتمر عدم الانحياز عام 1974 وتبنته الامم المتحدة ذاتها، وغدا موضوعا دوليا رئيسيا تتناوله باستمرار الادبيات الاقتصادية والمؤتمرات الدولية، فان هذا الاقتراح الموضوعي والشامل وفق ماتراه يعتمد على :

أ ـ تصحيح اسعار المواد الاولية واستقرارها.
ب ـ وتحسين شروط التبادل التجاري لصالح بلدان العالم الثالث.
ج ـ ومطالبة البلدان الصناعية بفتح اسواقها للسلع الصناعية التي تنتجها البلدان النامية وتصدرها الى تلك الاسواق.

د ـ والحد من احتكار التكنولوجيا وتحسين شروط بيعها الى البلدان النامية بما في ذلك تخفيض اسعارها الاحتكارية.
ه ـ تزويد البلدان النامية بقروض انمائية ميسرة.

وبعد مايزيد عن عقد من الزمان وتحديدا في عام 1986 وامام نفس مؤتمر دول عدم الانحياز اثار الرئيس الكوبي فيديل كاسترو نفس الموضوع وبالتحديد ازمة المديونية فعاد وأكد اقتراحه بضرورة الغاء الديون بشكل جماعي من قبل البلدان المدينة وموضحا مايلي :

« يدفعنا التحليل الرياضي والتأملات الجديدة الى الاستنتاج التالي : لايمكن لبلدان العالم الثالث تسديد الديون الخارجية ولايمكن تحصيلها منها (وهو يعني تحصيلها منها بالقوة)، ولايمكنها ذلك من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاخلاقية ».

واضاف الرئيس كاستروا مذكرا بان « البلدان الرأسمالية قد وفرت في عام 1985 وحده مالايقل عن 120 مليار دولار بفضل تخفيض اسعار النفط وهو مبلغ يكفي لتسديد ديون العالم الثالث عن هذه السنة، كما يكفي ثلث النفقات السنوية التي تهدر لتلبية الحاجات العسكرية من أجل تسديد هذه الديون وتمويل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومن شأن ازدياد قدرة العالم الثالث الشرائية ان يوسع التجارة الدولية ويساعد البلدان الرأسمالية على التغلب على ازمتها الاقتصادية . . . »

اما بالنسبة للوطن العربي وفي اطار رؤية وصوت احدى منظماتنا النقابية العربية من خلال المذكرة التي اعدتها الامانة العامة للاتحاد العربي لعمال المصارف والتأمينات والاعمال المالية حول صندوق النقد الدولي وازمة المديونية وقدمتها للدورة العادية الثالثة للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المنعقدة في تونس عام 1990 فقد اشارت هذه المذكرة الى ان المهتمين بالسياسات الاقتصادية يؤكدون انه بامكان الوطن العربي تفادي مشاكل هاتين المؤسستين صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للبناء والتعمير في حالة :

أ ـ وجود رؤية عربية قومية واحدة.
ب ـ استفادة العرب من النفط.
ج ـ الوصول لمشاركة شعبية حقيقية في صنع القرار السياسي.
د ـ العمل بالاتفاقيات الجماعية والثنائية على مستوى الوطن العربي التي تنظم التبادل التجاري فيما بينها.
ه ـ وجود ارادة ثورية تصنع التحول وتقهر الاستغلال وترفض الهيمنة.
وترى المذكرة بان المواجهة أو الحل وفق مايلي :

1 ـ وضع خطة تمكن من اندماج اقتصادي عربي وتبنى هذه الخطة على :
ـ حرية انتقال السلع والاموال والافراد والغاء الحواجز الجمركية بين مجموع الاقطار العربية.
ـ الاستعجال بخلق عملة عربية موحدة.
ـ توجيه مايسمى بالفائض بالاقطار النفطية للاستثمار في الاقطار العربية غير النفطية.
ـ اعطاء اهمية للتخصص في ميادين الفلاحة والصناعة بشكل تكاملي.

2 ـ عدم التفريط بالقطاع العام.

3 ـ اتباع خطة تعتمد الحد من استهلاك الحاجيات غير الضرورية والحد من الاستيراد بالاعتماد على الذات.

وفوق كل ذلك يبقى الحل الامثل الذي يناضل من أجله العمال العرب هو تحقيق دولة الوحدة العربية الشاملة».

باستعراضنا للحلول والمعالجات التي اشير اليها في مذكرة الاتحاد العربي المذكور بالاضافة للحلول المطروحة من عدد من القادة والباحثين والاقتصاديين الاخصائيين المخلصين لشعوب وجماهير وعمال البلدان النامية والحريصين على تنميتها واستقلالها حرصنا من خلال هذا الاستعراض الموجز ان توفر نقاط استناد ودعم واكمال لجهدنا المتواضع في هذه الدراسة التي حاولنا ان نشع بعض تصوراتنا حول سلسلة متعددة ومتكاملة من التوجهات التي توفر ارضية حلول ومعالجات مشكلة المديونية الخارجية متوخين ان تساهم ـ قدر الامكان ـ في ان تمتلك كوادرنا النقابية وطبقتنا العاملة قاعدة معلوماتية اوسع عن الموضوع ونوافذ رؤية لحلول ومعالجات مقترحة من عدة اطراف يمثلون بشكل مباشر وغير مباشر وجهات نظر وآراء وبالتالي مصالح وقضايا الفرقاء المعنيين بمسألة المديونية الخارجية محاولين ان نكون فيما عرضناه من تصورات ووجهات نظر آمنين ومدافعين في الحاصل النهائي عن قضايا ومصالح عمالنا وجماهيرنا المنتجة في الوطن العربي ومتضامنين مع عمال وشعوب البلدان النامية باتجاه تحقيق تحرر وتقدم وامن امتنا العربية والبشرية جمعاء وبناء عالم جديد تنتفي فيه كافة اشكال وألوان الظلم والاستغلال الطبقي والقومي والدولي.

المراجع

1 ـ التقرير الاقتصادي : من وثائق المؤتمر العام الثامن للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، من منشورات الاتحاد عام 1989 .

2 ـ أديب ميرو : الامن الاقتصادي الدولي، دراسة مقدمة في ندوة الامن الاقتصادي الدولي في موسكو عام 1987 .

3 ـ أديب ميرو : توجهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية، مشروع مقدمة مذكرة بهذا الخصوص للدورة العادية للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال في تونس عام 1990 .

4 ـ د. صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية الخارجية وأثارها على تناقض المواد الغذائية، دراسة مقدمة لدورة الامن الغذائي في المعهد العربي للثقافة العمالية بالجزائر عام 1991 .

5 ـ د. رزق الله هيلان : المديونية حصان طروادة للاستعمار الجديد في البلدان المخلفة، مطابع مؤسسة الوحدة دمشق 1987 .

6 ـ فيديل كاسترو : الازمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم كتاب منشور في هافانا.

7 ـ د. بن حسين محمد الأخضر : سياسة الاحتكارات الدولية تجاه الدول العربية والنامية دراسة. منشورة في مجلة العمال العرب العدد / 269 / لعام 1987 .

8 ـ د .رمزي زكي : الديون الخارجية وتعميق التبعية « قضايا فكرية » الكتاب الثاني 1986 .

9 ـ د .رمزي زكي : ازمة القروض الدولية، الاسباب والحلول، دار المستقبل العربي القاهرة 1987 .

10 ـ لوموند ديبلوماتيك : دول الجامعة العربية التي تواجه اخطر نزاعات شرق السويس عدد خاص من المجلة المذكورة نوفمبر / تشرين الثاني عام 1990 .

11 ـ عبد القادر عبيسي : ازمة الديون في افريقيا، دراسة منشورة في مجلة العمال العرب العدد / 273 / لعام 1987 .

12 ـ فيديل كاسترو : مجموعة مقابلات صحفية ورسمية ومداخلات في مؤتمرات جريدة غرانما 3 / 9 / 1986 .

13 ـ د .رمزي زكي : اعباء الديون الخارجية وأثارها على الخطط الانمائية العربية حلقة نقاشية بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت 1983 .

تطور الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي العالمى ونشوء ظاهرة المديونية

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
ادارة العلاقات الدولية

تفاقمت في الاونة الأخيرة مشكلة الديون الخارجية ويتأكد مع مرور الوقت حقيقة عدم امكانية تسديد الجانب الاكبر منها بما دعا المفكرين فى الدول الدائنة الى ضرورة معالجتها فى ضوء المصالح الاستراتيجية العليا للنظام الرأسمالى العالمي وعدم تركها للمعالجات الفنية والمالية للاقتصاديين، وذلك تجنبا للآثار المدمرة لكل من الدول المدينة والدائنة على السواء.

وفي الواقع، فلا يكفى تفسير الازمة من خلال النظريات الاقتصادية التقليدية (حركة رؤوس الأموال الدولية، نظريات الفائض والعجز وآليات تسويتها، ـ علاقات الاختلال الداخلى بالاختلال الخارجى . . . الخ) حيث انها تفترض ان العالم يتكون من وحدات (دول) متجانسة أو على قدر كبير من التجانس ويهمل علاقات التبعية والنمو اللامتكافىء ولايأخذ فى اعتباره الدور الذى لعبه ولازال يلعبه « تصدير رأس » بالاضافة الى ماطرأ على الاقتصاد الرأسمالى العالمي في بنيته وتدويل رأس المال فى ظل تعاظيم الشركات عبر القومية، وحدوث نوع من التآليف بين وحدات الانتاج على المستوى العالمى وبين المؤسسات المصرفية العالمية.

وعلى ذلك يمكن تفسير التحولات التى طرأت على الديون الخارجية على ضوء ظاهرة تصدير رأس المال وتطوره وهى ظاهرة ترتبط بظهور الرأسمالية وتطورها.

1 ـ المرحلة الاولى ـ مرحلة رأسمالية المناقشة (1780 ـ 1880)

وهي المرحلة التى تمكنت فيها الدول الرأسماية من التغلب على تناقضاتها الداخلية أى تناقضات تراكم رأس المال والتصريف واعادة الانتاج. وتعتمد هذه المرحلة على المبادلات السلعية فى استيراد الدول الرأسمالية للمواد الخام والزراعية وتصدير منتجات استهلاكية ومصنعة، ونظرا للنمو غير المتكافىء بين هاتين المجموعتين من الدول وانخفاض مستويات الاجور فى البلاد الاقل تقدما، تمكنت الدول الرأسمالية من استنزاف جزء هام من الفائض الاقتصادى الذى كان يتحقق فى الدول النامية، وفي نفس الوقت تمكنت من تعريف الانتاج الذي عجزت الاسواق المحلية فى الدول الرأسمالية من استيعابه.

على ان هذه الفترة لم تشهد اختلالات هيكلية فى موازين المدفوعات للدول النامية نظرا لما كانت توفره آليات قاعدة الذهب وثبات سعر الصرف من ضمان لتحويل الموارد بين هاتين المجموعتين بسهولة وبكميات غير محدودة.

2 ـ المرحلة الثانية ـ مرحلة الاحتكار التنافسى

مع ارتفاع احجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم، فى الوقت الذى تنخفض امكانات استثمارها بالداخل وانخفاض معدل الربح، اتجه تصدير رؤوس الأموال الى الدول النامية في شكل الاستثمار لانتاج المواد الخام. خاصة مع الظروف المواتية للمناخ الاستثمارى من حيث توافر الثروات الطبيعية ورخص الايدى العاملة وانخفاض اسعار الأراضى بالاضافة الى فتح اسواق استهلاكية واسعة.

وقد لعب الاستثمار الخاص فى هذه الفترة دورا حاسما فى تقسيم العمل الدولى وتكوين التخلف فى هذه الدول ودمجها باحكام فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وشهدت هذه الفترة تكوين الامبراطوريات الامبريالية وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ، وبداية ظاهرة المديونية نتيجة اقتراض بعض الحكومات لتمويل مشروعات البنية الاساسية وتغطية النفقات العامة الادارية والخدمية. كما دخل الاستعمار العسكرى الى بعض هذه البلاد عبر الاستدانه الخارجية، مثل دخول الاستعمار الانجليزى مصر عبر ديون الخديوى سعيد والخديوى اسماعيل فى اواخر القرن التاسع عشر.

على ان ثقل اعباء الديون فى تلك الفترة لم يكن بسبب مشكلات حادة نظرا لوجود فائض في الميزان التجارى لهذه الدول (باستثناء حالات نادرة) وذلك بسبب تعاظم قطاع الصادرات واقتصاد الواردت على عدد محدود من السلع الاستهلاكية والغذائية.

وقد خلق التنافس الاحتكارى بين الدول الرأسمالية على مناطق الاستثمار والسيطرة عبر البحار صراعا ادى الى قيام حربيين عالميتين.

3 ـ المرحلة الثالثة ـ مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية.

وهي المرحلة التى فرضت فيها تناقضات نمط الانتاج الرأسمالى ضرورة تدخل الدولة فى طريقة خلق واستيعاب الفائض الاقتصادى من خلال التحالف بين الاحتكارات وجهاز الدولة.

وظهرت انماط جديدة للمديونية الخارجية مصدرها القروض الحكومية الثنائية، وكذلك القروض التى تدفقت من المنظمات والهيئات الدولية المتعددة الاطراف مثل مجموعة البنك الدولى والبنوك الاقليمية، وهي منظمات تسيطر عليها أساسا حكومات الدول الرأسمالية، واصبح تصدير رأس المال الحكومي يهدف الى تأمين المصالح العامة السياسية والاقتصادية والعسكرية بالاضافة الى تأمين المناخ المضمون للاستثمارات.

وبعد الحرب العالمية الثانية، حدثت عملية انهيار واسع المدى للنظام الاستعمارى بحصول كثير من الدول النامية على استقلالها، واستدعت دول اوربا الغربية فائض رؤوس الأموال الامريكية، على أن مديونيات هذه الدول النامية عقب استقلالها كانت ضئيلة للغاية، بيد ان تحويلات ارباح ودخول هذه الأموال كانت تمثل عنصرا هاما فى تسريب النقد الاجنبى، وفى فترة المد التحررى (الخمسينات والستينات) تعرضت الاستثمارات الاجنبية الخاصة للتأميم والمصادرة وفرض الحراسة

الى آخر مثل هذه الاجراءات، ورفض الكثير من قادة التحرر إستقبال مزيد من الاستثمارت، وفضلوا عليها القروض نظرا لسهولة الحصول عليها، بما ادى إلى التراخى والعجز فى مواجهة التحدى الحقيقى وتعبئة الفائض الاقتصادى الممكن.

على اى حال استطاعت هذه الدول مواجهة اعباء خدمة ديونها الخارجية وعجز موازين المدفوعات من خلال :

- استخدام الاحتياطى من الذهب والعملات الاجنبية.
- استخدام الارصدة المتراكمة لها بالخارج
- فرض الرقابة على المصرف الاجنبى.
- التحكم فى التجارة الخارجية من خلال فرض الرقابة على الواردات.

واذا كانت هذه الاساليب قد شكلت فى وقت ماخطوط دفاع لابأس بها ازاء اخطار تقلبات السوق الرأسمالى العالمي، **الا انها سرعان مافقدت فاعليتها لانها لم تعتمد على جبهة قوية لتغيير هيكل التخصص وتقسيم العمل الدولى الذى اندمجت فيه فى العهود الماضية، ولم تستند على ايدلوجية تنموية مستقلة تهدف من خلال العمل - لا الشعارات - الى اضافة اقتصاد وطنى حقيقى يعتمد اساس على سوقه المحلى يتميز بتنوع الهيكل الانتاجى وترتفع فيه درجة الاعتماد على الذات وفى الواقع فإن هذه القضايا لن تحكمها القوانين والحسابات الاقتصادية الضيقة الافق التي يتسلح بها الاقتصاديون المحترفون، بل يحكمها اساسا الاختيار الواعى السياسي والاجتماعى من جانب القيادة السياسية.**

ورغم ذلك، ففي خلال هذين العقدين ومن خلال الاجراءات السابقة استطاعت الدول المدينة ان تحقق درجة من النمو والاستقرار والذى يرجع ايضا إلى الاستقرار المعقول في الاقتصاد الرأسمالى العالمي وذلك لم تسجل موازين مدفوعاتها عجوزات خطيرة مثلما هي عليه الان. الا أن هذا النمو والاستقرار النسبي جعل هذه الدول تتوهم انه يمكن الاسراع في عجلة التنمية من خلال تزايد القروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية دون ان يستند ذلك على تعبئة المدخرات المحلية الممكنة أو حتى الاستعداد لدفع فاتورة الديون الخارجية حينما تحل اجال السداد. وظلت هذه الدول تستورد وتستهلك وتستثمر بشكل يفوق كثيرا عما تنتج وتدخر وتصدر.

وتجدر الاشارة هنا الى ان نموذج التصنيع الموجه للاجلال الواردات الذى طبقته هذه البلاد، لم يستهدف خلق صناعات شعبية بديلة للواردات أو خلق صادرات جديدة وانما اتجه الى اضافة وتنحية تلك الفروع المتجة لسلع الاستهلاك الترفى ونصف الضرورى التي كانت تستورد من قبل لصالح اصحاب الدخول المرتفعة (صناعة السيارات - الثلاجات اجهزة التكييف والتلفزيونات. . الخ) **وكانت هذه الايدولوجية التنموية تتفق تماما مع مصالح الشركات الاجنبية الدولية النشاط التي تولت تنفيذ وتمويل بل وادارة هذا النموذج من التصنيع لصالح التقسيم العالمى الجديد للعمل والذى يتوافق تماما مع مصالحها واهدافها.**

وكان هذا النموذج من اهم العوامل التي اسرعت في تفاقم مشكلة الديون، لانه ادى الى زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل الحصول على معدات انتاجية عالية الكثافة الرأسمالية، بالاضافة الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة لانتاج هذه الصناعات، والتأثير على طريقة تخصص الموارد المحدودة بالتحيز لصالح هذه الصناعات وضد مصالح القطاعات المنتجة للاستهلاك الشعبي والتي زادت الواردات منها فيما بعد نتيجة لتأخر النمو فيها وزيادة السكان والدخول النقدية.

وبالاضافة الى ذلك، ادى الى اشاعة نمط استهلاكي ترفي بما كان له من تأثير قوى على اضعاف قوى الادخار وزيادة الميل الى الاستهلاك.

ومهما يكن من امر، فقد كانت الديون الخارجية للدول النامية خلال حقبة الستينات تتطور بمعدلات معقولة، من 21,6 بليون دولار عام 1961 الى 60,9 بليون عام 1969.

4 ـ المرحلة الرابعة ـ مرحلة رأسمالية الاحتكارات الدولية :

وهي المرحلة التي اصبح رأس المال المالي الدولي يلعب دورا متميزا عن الدور الذى يلعبه لكل دولة رأسمالية يتبعها على حده. فهذا رأسمال متحالف يتمثل في الشركات الدولية النشاط ويستقل العالم بصفة جماعية لاتنافسية. على ان هذا التدويل لم يمنع التناقضات بين اقطاب الرأسمالية الكبرى (مجموعه دول غرب أوربا ـ اليابان ـ الولايات المتحدة) وذلك نظرا لقاعدة التطور اللامتكافىء الذى يحكم نمو الرأسمالية على النطاق العالمي.

ويمكن تفسير التطور المخيف لازمة المديونية الذى بدأ في نهاية عقد السبعينات بمتابعة التطورات السريعة التي حدثت خلال تلك الفترة وتتلخص في :

ـ سقوط نظام النقد الدولى بعد اعلان الولايات المتحدة الغاء تحويل الدولار الى ذهب، وتعويم اسعار الصرف وتزايدت الايداعات الدولارية خارج الولايات المتحدة بما يعرف بظاهرة البرودولارونت على نحو متخم نتيجة تأثير تعاظم العجز الدائم لميزان المدفوعات الامريكي وخاصة خلال سنوات حرب فيتنام.

ـ تزامنت هذه الظاهرا مع ظاهرة ما يعرف بالبترودولار نتيجة الاتفاع المفاجىء فى اسعار الطاقة واجتذاب الدول الرأسمالية لهذه الفائضات الربحية المهولة بشتى الوسائل مستغلة حالة الضعف والتبعية التى تتسم بها انظمة هذه الدول وعجزها عن توظيف فوائضها النفطية فى خدمة بناء التنمية الاقتصادية.

ـ تعاظم ظهور ظاهرة الكساد التضخمى بالدول الرأسمالية وهى ظاهرة جديدة فى طريقة الاداء القتصادى الرأسمالى. فهى لسيت مجرد دورة من دورات الركود الاقتصادي المؤقت كما حدث فى الثلاثينات. وانما هى تغيير فى النظام الهيكلى بسبب التطور الرهيب للتكنولوجيا وتتسم هذه الأزمة بـ : ـ

* فقد الاسعار لفاعليتها، فلم تعد هناك علاقة بين الاتفاع الاسعار وتخفيض الطلب أو تخفيض الاسعار وزيادة المبيعات، ففى الوقت الذى عم فيه الكساد بما يستوجب انخفاض فى مستويات الاسعار اتجهت الأسعار للارتفاع المستمر.

* القاعدة هوان ترتفع البطالة فى ظل الكساد الاقتصادى ثم تقل وتزداد الاجور مع الانتعاش الاقتصادى كما حدث فى الثلاثينات. الا انه فى هذه الازمة ومع بداية الانتعاش الاقتصادى فى بداية الثمانينات استمرت معدلات البطالة فى الارتفاع وخاصة فى الصناعات الضخمة التى أصبحت تقليدية مثل صناعات الصلب والسفن والنسيج والسيارات. واتجهت العمالة نحو مجالات اخرى خدمية وادارية.

* وتحت تأثير ظاهرة التدويل فى مجال الانتاج والتجارة والمال على مستوى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، فقد تميزت هذه الازمة بسرعة انتشارها وتزامن وقوعها وتوزيعها المتساوى بين العالم الرأسمالى. وذلك الاول مرة منذ الكساد الاقتصادى العظيم فى الثلاثينات. هذه العوامل ضمن عوامل اخرى، رسمت المعالم الرئيسية لصورة الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ومع الهبوط الشديد لمعدلات النمو الاقتصادى فى الدول الرأسمالية مع معدلات البطالة والتضخم. بدأ يترسخ فى وعى الاوساط الرأسمالية الاحتكارية حقيقة الفشل الذريع لفلسفة ادارة رأسمالية الدولة الاحتكارية التى وضع اصولها العالم الاقتصادى « جون كينز » فقد عجزت هذه الفلسفة بشقيها النظرى والتحليلى عن فهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة، كما عجزت الادوات الاقتصادية المنبثقة عنها فى مواجهة الكساد التضخمى. وبدأ الجناح اليمينى فى الفكر الاقتصادى يهاجم الكينزية ويدعو للتخلى عنها وتبنى سياسة جديدة تعرف بمدرسة شيكاغو، ويحاول العودة بالرأسمالية الى اصولها الاولى ايام نشأتها فى القرن الثامن عشر ورفع شعار الحرية الاقتصادية وآليات السوق الطليقة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادى. . وبالاضافة الى ذلك فإنه يعطى للنقود اهمية قصوى فى تفسير وعلاج كافة المشكلات بالنظام الرأسمالى.

وقد شهدت الفترة الاخيرة من عقد السبعينات وبداية الثمانينات فى عدد لابأس به من الدول الرأسمالية (انجلترا ـ الولايات المتحدة ـ المانيا ـ النمسا. . .) سقوط الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية التى كانت تتبنى السياسة الكينزية وصعود الاحزاب اليمنية والمحافظة التى رسمت برامجها الاقتصادية فى ضوء التوجيهات العامة للنقديين وقد تبنى نظام الحكم اليميني استراتيجيته الجديدة لمواجهة التضخم الكسادى والتى تمثلت فى : ـ

أ ـ على الصعيد الداخلى

تبنى سياسة انكماشية تعتمد على

* تقليص برامج الانفاق الحكومى الموجه لخدمة الفقراء ومحدودى الدخل.
* ضغط الانفاق العام الموجه للاستثمارات العامة.
* بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص.
* تخفيض الضرائب على دخول رجال الاعمال وعلى رأس المال لتشجيع القطاع الخاص. وقد زعم النقديون (اصحاب هذه المدرسة) تبريرا لهذه البرامج انها بمثابة جرعات حرة للدواء الشافى من الازمة.

الا انه لوحظ بعد مرور خمس سنوات ان الدول التى تبنت تطبيق هذه البرامج لم تنجح فى

مواجهـة الازمـة فقد ادت هذه السياسة الى تعميق الانكماش وزيادة حالات الافلاس وتخفيض معدلات الطاقة الانتاجية الامر الذى انعكس على تزايد معدلات البطالة كما ذكرنا وانخفاض نمو الانتاجية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي . بيد ان البعض من هذه الدول الرأسمالية مع تطبيقها المعتمد لهذه السياسة الانكماشية بدأ يميل فيها معدل التخضم الى الانخفاض مؤخرا، الا نه ذلك قد صاحب كلفة اجتماعية باهظة .

وقد لجأت الولايات المتحدة ـ كما اوصى النقديون ـ الى رفع اسعار الفائدة بشكل غير عادى مالبث ان انعكس على اسعار الفائدة فى اوربا وباقى الدول الرأسمالية، ومن ثم على اسعار الفائدة للقروض التى تقدمها للدول النامية .

ب ـ على الصعيد الخارجى

كان على الدول النامية ان تدفع الثمن .

فمـع النمـو الانفجـارى لودائـع اليرودولار والبترودولار خلال حقبتى الستينات والسبعينات تراكمت مبالغ هائلة فى بنوك لندن ونيويورك وباريس وبون، وشجع ذلك على فتح فروع لها فى مختلف الاماكن لجذب هذه الودائع .

ولما كان الطلب على هذه الاموال ضعيفا من جانب الدول الرأسمالية نظرا للكساد التضخمى وانخفاض معدلات الربح فى قطاعات الانتاج المادى وركود الاسواق، كان لابد من توجيه هذه الاموال لاقراض دول العجز وعلى وجه الخصوص الدول النامية .

وهكذا نشأ تصدير اموال اليوردولار والبترودولار الى الدول النامية من خلال اخطبوط البنوك التجارية الدولية النشاط فى حقبة السبعينات .

ولايمكن اعفاء الدول النامية من المسؤولية، فقد اغرت سهولة الاقتراض الى التراخى الشديد فى تعبئة الموارد المحلية الممكنة (الاعتماد على الذات) لتنمية اقتصادية حقيقية بما يتلاءم مع كل دولة . وتوهمت هذه الدول انه بالامكان التمتع بمستويات استهلاكية عالية على المدى القصير والمتوسط مع امكان استمرارية التنمية دون حدوث مشاكل فى السداد .

وحدث مايمكن ان يسمى بهستريا الاقتراض، الا ان هذه القروض والتى فاقت فيها معدلات الاستثمار على الادخار لم تستخدم االاستخدام لمناسب كم ذكرنا .

وعلى اى حال، فعلى ضوء الحركة الواسعة للبنوك التجارية الدولية النشاط يمكن فهم دور رأس المال الحالى بعد تدويله فى المرحلة الراهنة .

وظاهرة البنوك فيما وراء البحار ظاهرة قديمة منذ عصور الامبراطوريات الاستعمارية حيث كانت الدول الاستعمارية تعمد الى فتح فروع لبنوكها فى مستعمراتها لتسهيل آليات دخول رؤوس الاموال وخروج الأرباح فضلا عن خدمة المواطنين الاجانب . وكان دورها ثانويا او مكملا لحركة التصدير السلعى وتصدير رؤوس الأموال الباحثة عن ربح عالى .

اما فى ظل تدويل رأس المال فقد تغير الدور الذى يلعبه على النحو التالى : ـ

1 ـ ان رأس المال المالى من خلال حركة توحده فى البنوك التجارية الدولية، يحاول ان يحل مشكلة تراكم رأس المال فى البلاد الرأسمالية وان يلعب دورا هاما فى التلطيف من حدة الأزمات الاقتصادية التى تحل به. وذلك عن طريق تصديره الى الدول النامية بمعدلات ربح اعلى من بلاده الاصلية. ولما كان الهدف يبقى دائما التحول الى رأس مال صناعى، فقد نشأت العلاقة الوثيقة بينه وبين الشركات الانتاجية والتوزيعية الدولية (الشركات عبر القومية) وبذلك فهو يلعب دورا هاما فى تدويل الانتاج وتدويل الاسواق ورسم طريق الهيمنة العالمية التى تمارسها المراكز الرأسمالية القوية (امريكية ـ اوربية ـ يابانية) وقد تمكن هذا الرأسمال الدولى بقوته الهائلة من ابتزاز سلطة جهاز الدولة فى تلك المراكز والسيطرة على الاشكال التنظمية المتعددة الاطراف للاقتصاد الرأسمالى العالمى (صندوق النقد ـ البنك الدولى ـ منظمة الجات ـ الاونكتاد . . الخ) واعتمد فى توغله الى مختلف بلاد العالم على المصالح التى يخلقها للفئات الاجتماعية المرتبطة به.

2 ـ ان معدلات الربح التى يغلها رأس المال الحالى تفوق كثيرا معدلات الربح المستثمر بما اعطاه دورا رئيسيا فى الهيمنة على سائر قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى.

3 ـ ان هذه الاموال تلعب دورا هاما فى التلطيف من حدة الازمات الاقتصادية فى دول العالم الرأسمالى. فنجد ان هذه القروض ترتبط بزيادة حجم التصدير السلعى للدول النامية . . ولولا توغل هذه الاموال فى عقد السبعينات لكانت صورة الكساد التضخمى بالدول الرأسمالية اسوأ كثيرا مما كانت عليه.

4 ـ ان رأس المال المالى الدولى بتوغلة الاخطبوطى الى البلاد النامية، اصبح من اهم وسائل الهيمنه والسيطرة على تلك البلاد لخدمة نمط الانتاج الرأسمالى فى مرحلته الراهنة . . اى مرحلة الاحتكارات الدولية وكان من نتيجة ذلك ان برز شكل جديد من تعميق التبعية واحكام قبضة الاحتكارات الدولية على موارد تلك الدول والتأثير على توجهات تنميتها بحيث تبقى خاضعة لشروط حل مشكلات تراكم رأس المال. وتتمثل هذه الهيمنه فى النتائج التى اسفر عنها اغراق البلاد النامية فى الديون، ومنها :

ـ تمثل أعباء خدمة الديون نسبة هامة من اجمالى حصلية صادرات السلع والخدمات.

ـ لجوء بعض الدول المدينة للضغط على الواردات لمواجهة مشكلات السيولة الخارجية.

ولما كانت هناك علاقة بين مستوى الواردات ومستوى الاستهلاك الجارى والانتاج والاستثمار والتوظف فقد ادى ذلك الى انكماش خطير أبرز معالمه تدهور متسوى المعيشة وتزايد البطالة والتضخم وتعطل الطاقات الانتاجية بما ادى هذه الدول الى مواجهة هذه المحنة من خلال الافراط فى الاستدانة الخارجية القصيرة الاجل والباهظة التكلفة.

ـ تعثر هذه الدول فى سداد الديون مع تفاقم العجز وصعوبات الاقتراض. لجأت هذه الدول الى الاستجداء فى جدولة الديون وتأجيل السداد بما عرضها لضغوط شديدة من جانب الدائنين والخضوع لتنفيذ الشروط الصارمة لصندوق النقد الدولى حيث تتعهد باجراءات تعديلات جوهرية فى سياستها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية تنتهى بفرض نمط انفتاحى يتميز بدرجة عالية من

الليبرالية وتحطيم سلطة جهاز الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى. بالاضافة الى مايرتبط به تنفيذ البرنامج من حدوث اضطرابات داخلية ومايرتبط ذلك بصدور قوانين استثنائية وتزايد معاداة الحريات والقمع والاضطهاد.

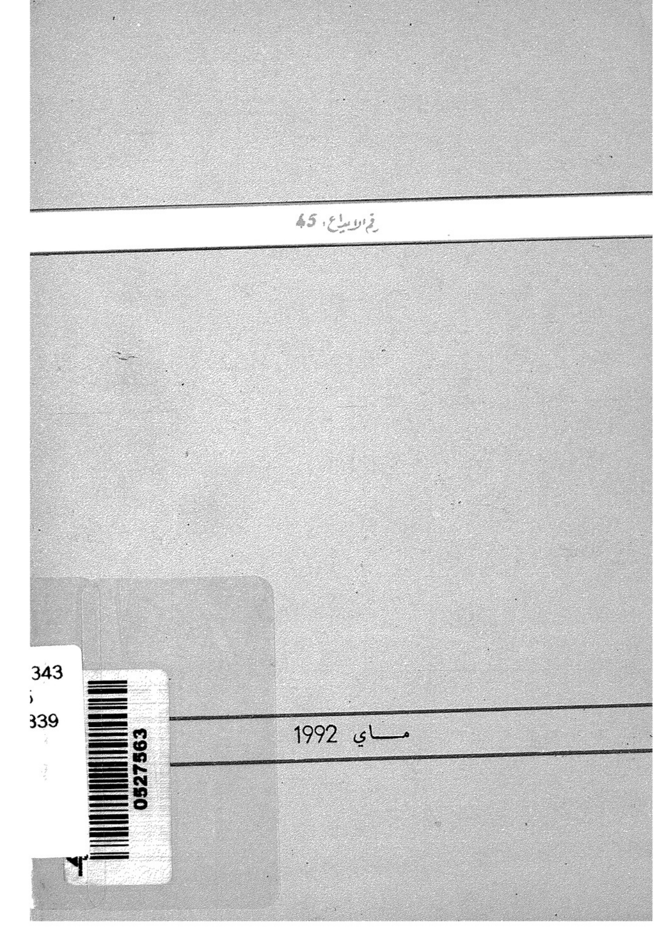
- أن تفاقم اعباء الديون الخارجية قد تحول ليصبح احد الاسباب الجوهرية فى استمرار ونمو العجز فى موازين المدفوعات لهذه الدول من خلال تزايد مدفوعات الفوائد وتزايد اعباء الاقساط. وهكذا انفتحت أمام هذه الدول حلقة تراكمية وخبيثة لان عجز موازين المدفوعات يتطلب الاستدانة باستمرار، كما ان الاقتراض من خلال نمط اعباء خدمته اصبح يزيد من العجز وهكذا دواليك. . .

وهذا هو بالدقة الفخ اللعين الذى نصبه رأس المال الدول للدولة النامية ليسهل عليه بعد ذلك زيادة استغلالها وتعميق تبعيتها.

يتضح مما سبق الظروف العالمية التى نشأت وتضخمت فيها ازمة الديون الخارجية. . . ويتبين لنا ان الآزمة هيكلية لانها ذات علاقة وثيقة بطريقة اداء الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى عصر ازمته الراهنة. وهو موقف خطير معرض للانفجار على نحو اشد فداحة مما حدث فى فترة الكساد العظيم (1929 - 1933) لان اسلوب التوازن الذى يقره الرأسمال العالمى حاليا هو توازن هش. فليس من المعقول الاستمرار فى تقديم الحجوم الكافية من القروض الجديدة التى تمكن البلاد النامية من تمويل اعباء خدمة ديونها الخارجية وتمويل عجز موازين مدفوعاتها بشكل لانهائى.

لهذا لم يكن غريبا فى السنوات الاخيرة ان يتزايد القلق والخوف والاضطراب بين صفوف الدائنين والمدنيين على السواء مع استمرار تفاقم الازمة. بما ادى ذلك الى قبول اسقاط بعض الديون أو تسهيل اعادة جدولتها لبعض الدول المدينة، وهو امر فى رأينا غير كاف الا اذا كان بالقدر الذى يتيح فرصة للاعتماد على الذات والتخلص من التبعية، وهذا مانشك فى ان تقبله الدول الدائنة.

فهرس الكتاب



رقم الإيداع : 45
مـــاي 1992